بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم

جامعة الملك عبد العزيز

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

فرع اللغويات

قياس الشبه النحوي في الدُّر المصون للسمين الحلبي

Grammatical Analogy in Al-Durr Al-Masoun for Al-Sameen Al-Halabi

رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه قسم اللغة العربية – فرع اللغويات

إعداد الطالب / عبد الباسط عطية الزهراني

الرقم الجامعي /١٨٠٠٧٥٣

إشراف الأستاذ الدكتور / عبد الله عويقل السلمي

الفصل الدراسي الثاني١٤٤٢- ٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

المستخلص

عُني هذا البحث بقياس الشبه النحوي في الدّر المصون للسمين الحلبي، وخرج بدراسة تكشف قيمة هذا النوع من القياس في النحو العربي. فقد ظهرت مسائل خارجة عن القواعد المطردة التي تتعلق بهذا النوع من القياس هي بحاجة إلى ربطها بقواعد أصولية بناها النحاة. إذ يتم توجيه المسألة توجيهًا علميًا يُلحق فيه الفرع بالأصل وفق ما نص عليه النحاة. كما يكشف البحث عن مصطلحات تتفرع من هذا النوع من القياس.

وتوصل البحث إلى تنوع قياس الشبه بين قياس الشبه اللفظي، وقياس الشبه المعنوي.

وبيّن مدى ارتباط مصطلحي التقارض والحمل في الدر المصون بقياس الشبه؛ إذ دلت على ذلك المسائل التي تتعلق بهما .

كما استطاع البحث أن يقيم قياس الشبه اللفظي بين المبنيات ؛ كالأسماء المبنية، والأسماء والأفعال، والحروف فيما بينها. وتميز هذا النوع من القياس بتنوع أحوال التراكيب، فلم يقتصر على حالة إعرابية معينة، فظهر الرفع والنصب والجزم والجر، وتعدى ذلك إلى وجود وجوه مشتركة فيما بينها.

Abstract

This research was concerned with the grammatical analogy in Al-Durr Al-Masoun for Al-Sameen Al-Halabi, and it came out with a study that reveals the value of this type of analogy in Arabic grammar. Issues outside the steady rules related to this type of analogy have emerged that need to be linked to fundamental rules built by grammarians. The issue is directed in a scientific direction in which the section is attached to the origin, as stipulated by the grammarians and the research also reveals terms that branch off from this type of analogy.

The research found a variety of analogies between verbal analogy and moral analogy.

He showed also the extent to which the terms borrowing and load in Al-Durr Al-Masoon are related to the analogy, if the issues related to them indicate that.

The research was also able to measure the verbal analogy between the words fixed in their construction (Al-Mabniat); such as built nouns, nouns and verbs, and letters between them. This type of analogy was distinguished by the diversity of cases of structures, and it was not limited to a specific inflectional case, so the nominative, accusative, assertive and prepositional appeared, and this went beyond the presence of common aspects among them.

الإهداء

إلى روح الحياة أبي وأمي حفظهما الله

إلى نبع الفؤاد زوجتي الغالية

إلى أحباب قلبي أشقائي وشقيقاتي

إلى ثمرة فؤادي أولادي

إلى أقاربي وأحبابي وأصدقائي

أهدي لكم هذا العمل

شكر وتقدير

إن الاعتراف لأهل الفضل فضيلة تتشوق إليها النفوس الدائبة في دروب الخير، وهذا الفضل نعمة مهداه من المولى سبحانه، فله الحمد والشكر أن يسر لي أبواب التوفيق، وفتح سبل العلم والمعرفة.

ثم الشكر موصول إلى الصرح العلمي في جامعة المؤسس قسم اللغة العربية الذي شرفت بالدراسة فيه، وأخص أهل الوفاء (أساتذتي) الذين تعلمت على أيديهم، فكانوا منهلا للارتقاء بالمستوى الفكري في العلم والمعرفة.

وأولي النصيب الأكبر من الشكر لمن مد لي يده الحانية، فغمرني بعلمه وخلقه وفكره، وكان مشعلا أستضيء به في رحلتي العلمية، إنه مشرفي سعادة الأستاذ الدكتور: عبد الله عويقل السلمي الذي أسأل الله أن يمد في عمره ويمتعه بالصحة والعافية.

وأختم شكري وتقديري لمناقشي رسالتي أساتذتي:

كل من سعادة الأستاذ الدكتور/عبد الله ناصر القرني والأستاذ الدكتور/ محمد سعيد ربيع الغامدي.

وأسأل الله أن يجزيهما خير الجزاء، وأن يكتب لهما الأجر والثواب على تقويم هذا العمل.

قائمة المحتويات

المستخلص..... ب

الإهداء..... د

شكر وتقدير..... هـ

قائمة المحتويات..... ١

المقدمة..... ٥

التمهيد..... ١٥

المبحث الأول: السمين الحلبي (نشأته وحياته العلمية)..... ١٦

المبحث الثاني: قياس الشبه بين الأصوليين (الفقهاء والنحاة)..... ٢٠

المطلب الأول: العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه..... ٢٠

المطلب الثاني: مفهوم قياس الشبه..... ٢٥

الفصل الأول: قياس الشبه في الألفاظ..... ٢٩

المبحث الأول: الشبه بين الأسماء المبنية والحروف..... ٣٠

مسألة: الشبه بين اسم الإشارة والحرف..... ٣١

مسألة : الشبه بين الظرف (حيثُ) والحرف..... ٣٤

مسألة :الشبه بين (إذا) الفجائية و(الفاء) في الربط..... ٣٦

المبحث الثاني: الشبه بين الأسماء المبنية..... ٣٨

مسألة : الشبه بين (مَنْ) الشرطية و(مَنْ) الموصولة..... ٣٨

مسألة : الشبه في الظرف(أنَّى) بين الشرطية والاستفهامية..... ٤٢

مسألة: الشبه بين (كم) الخبرية و(كم) الاستفهامية..... ٤٥

مسألة: الشبه بين (إذْ) و(إذا)..... ٤٩

المبحث الثالث: الشبه بين الأفعال المبنية والأسماء..... ٥٢

مسألة : الشبه بين الاسم والفعل في(أفْعَل) التعجب..... ٥٢

مسألة: الشبه بين (لا جرم) والأعداد المركبة في البناء..... ٥٥

مسألة: الشبه بين اسم الفعل والفعل المجزوم في العمل.....٥٧

المبحث الرابع: الشبه بين الحروف..... ٦٠

مسألة: الشبه بين (لولا) و(لوما) وبين (هلاّ) في التحضيض..... ٦٠

مسألة: الشبه في(حتى) الجارة والناصبة..... ٦٣

مسألة: الشبه بين (أم) المتصلة والمنقطعة..... ٦٥

المبحث الخامس: الشبه في التقارض اللفظي.....٦٩

مسألة: التقارض بين العاقل(مَنْ) وغير العاقل(ما).....٧٠

مسألة: التقارض بين فاعل التعجب (أفْعِل به) وفاعل فعل الأمر.....٧٣

مسأبة: التقارض بين المفرد والمثنى.....٧٦

مسألة: التقارض بين (أنْ) الناصبة و(ما) المصدرية في الإهمال في الرفع.....٧٨

مسألة: التقارض بين لام الأمر الجازمة ولام التعليل الناصبة.....٨٠

الفصل الثاني: قياس الشبه في التراكيب ٨٢

المبحث الأول : الشبه في الرفع..... ٨٣

مسألة: الشبه بين عمل (ليس) و(ما) الحجازية.....٨٣

مسألة: الشبه بين اسم الفاعل والفعل المضارع في العمل.....٨٨

مسألة: الشبه بين الفعل المبني للمجهول والفعل المبني للمعلوم المتعدي.....٩٠

مسألة: الشبه بين (ساء) و(بئس) في العمل ٩٣
مسألة: الشبه بين المبتدأ والفاعل ٩٦
المبحث الثاني: الشبه في النصب ٩٩
مسألة: الشبه بين عمل(لا) النافية للجنس والحروف الناسخة(إنّ).....٩٩
مسألة: الشبه بين جمع المذكر وجمع التكسير.....١٠٣
مسألة: الشبه بين المنصوب بفعل مضمر والحال والبدل.....١٠٦
مسألة: الشبه بين المصدر واسمي الزمان والمكان.....١٠٨
مسألة: الشبه بين المفعول معه والمعطوف.....١١١
المبحث الثالث: الشبه في الجزم.....١١٤
مسألة : الشبه بين أدوات الشرط و(إنْ) الشرطية في العمل ١١٤
مسألة: الشبه بين جواب الطلب وجواب الشرط.....١١٨
مسألة: الشبه بين الفعل المضارع المعتل وفعل الأمر المعتل.....١٢٠
مسألة: الشبه بين الفعل المعتل والصحيح بإثبات الياء.....١٢٣
مسألة: الشبه بين ماعُطف بالفاء (على المحل) وما عُطف على التوهم.....١٢٦
المبحث الرابع : الشبه في الجر.....١٢٩
مسألة: الشبه بين جمع المذكر السالم وجمع المؤنث.....١٢٩
مسألة: الشبه بين الممنوع من الصرف والفعل في عدم ظهور التنوين.....١٣١
مسألة: الشبه في الصفة المشبهة بين الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية.....١٣٤
المبحث الخامس: الشبه في الوجوه المشتركة.....١٣٧
مسألة: الشبه بين الجزم والنصب.....١٣٧
مسألة: الشبه بين النصب والجر.....١٤٠

الفصل الثالث: قياس الشبه في المعنى.....١٤٣

المبحث الأول: الشبه بين الأسماء.....١٤٥

مسألة: الشبه بين الاستثناء المفرغ والاستثناء التام (الموجب).....١٤٥

مسألة: الشبه بين(كأين) و (كم).....١٤٨

مسألة: الشبه بين الاسم المؤنث والمذكر.....١٥١

مسألة: الشبه بين الاسم المذكر والمؤنث.....١٥٤

مسألة: الشبه بين التوكيد والنعت.....١٥٧

مسألة: الشبه بين اسم التفصيل والصفة المشبهة.....١٥٩

المبحث الثاني: الشبه بين الأفعال.....١٦١

مسألة: الشبه بين الفعل المتعدي والفعل اللازم.....١٦٢

مسألة: الشبه بين الفعل المتعدي لمفعولين والفعل اللازم.....١٦٥

مسألة /الشبه بين الأفعال (الماضي والمضارع) من حيث الزمن.....١٦٨

المبحث الثالث: الشبه بين الأدوات.....١٧٠

مسألة: الشبه بين(إلاّ) و(غير) في الاستثناء.....١٧٠

الخاتمة.....١٧٣

فهرس الآيات.....١٧٥

فهرس الحديث والأثر.....١٨١

فهرس الأبيات الشعرية.....١٨٢

المصادر والمراجع الأولية.....١٨٦

المقدمة

الحمد لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، أنزل القرآن فأحكمه، وخلق الإنسان فعلّمه، وأرشدنا إلى الاستقامة على المنهاج، الذي لا زيغ فيه ولا اعوجاج، والصلاة والسلام على خير نبي أرسله، نطق بالحكمة، وبُعث بالرحمة، صلاة لا ينقطع مددها، ولا ينتهي أمدها، ولا يخفى عددها إلى يوم الدين، وبعد:

فقد تميز الفكر النحوي بالعناية في أصوله بالقياس، إذ يُعنى بإلحاق الظواهر بعضها ببعض، وجعلها في منظومة موحدة، تجمعها قواعد كلية متشابهة، يلملمها النحوي، ويحفظ اطرادها، يقول ابن جني:" اعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايته بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال"[١]. فهو قائم على النظر وإعمال العقل والفكر؛ إذ يربط الظواهر النحوية بعضها ببعض، ويجمع بين الأشباه والنظائر، ويرتب معطياتها؛ لذا اعتنى به النحاة، واتخذوه معيارًا دقيقًا في منهجهم، وهو ما كان يعني به أبو علي الفارسي:" لأن أخطئ في خمسين مسألة ممابابه الراوية، أحب إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية"[٢].

والقياس النحوي مقيس على القياس الفقهي، إلا أن ثمة فرقًا بينهما، فالفقيه يصل إلى حكم في الفرع كان مجهولاً[٣]، أما النحوي فهو يعلل الحكم الموجود فعلاً- وليس مجهولاً- في الفرع؛ أي أنه يشير إلى وجه بناء كلام عربي جارٍ على ألسنة أصحاب اللغة؛ " فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع"[٤].

فالنحوي يستنبط الشبه بين الظواهر النحوية في محاولة لربطها بعضها ببعض، والوقوف على أوجه التجانس بينها حتى تصبح تلك القواعد كُلاً متواصلاً في الأحكام والتراكيب.

---

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، عالم الكتب، ط٢، ١٤٣١، ٢٠١٠م، (١١٨/١)

(٢) الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٣٧، ٢٠٠٧م، (٨٧/١).

(٣) الفاسي، محمد الطيب، مفتاح الوصول إلى علم الأصول، تحقيق: إدريس الفاسي الفهري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٥، ٢٠٠٤م، (٢٦٧).

(٤) الفاسي، محمد الطيب، فيض نشر الانشراح من طي روح الاقتراح، تحقيق: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٣، ٢٠٠٢م، (٨٤٥).

ومن القياس يتفرع قياس الشبه الذي يعُدُّ أصلاً من الأصول العامة عند النحاة في بناء النحو العربي؛ نظرًا لارتباطه بنظرية العامل في الدرس النحوي. فهو يقيس الظاهرة على ما يشبهها لا على ما يماثلها فقط، وهو ما عُبرّ عنه بقولهم:" قد يُعطي الشيء حكم شيء آخر، إذا أشبهه لفظًا وإن لم تكن العلة قائمة بينهما"[١].

ومن هذا المنطلق ظهرت هذه الدراسة التي تنوعت بين أبواب النحو (المبني والمعرب)؛ إذ تقوم على تفسير الظاهرة تفسيرًا منطقيًا يقوم على إلحاق الفرع بالأصل انطلاقًا من أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وما يكون بينها من الشبه اللفظي والمعنوي. وهذا يُنتج تعدد بناء قياس الشبه " فقد يشبهون الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"[٢]، "أو أن الشيء لايشبه الشيء في جميع حالاته، وإنما يُشبهه من حيث تُشَبّهه به"[٣]؛ لذا ظهرت مسائل تتعلق بهذه الدراسة لم تخرج إلى الوسط العلمي في الحلة المبتغاة، بل بقيت تحت أدراج القواعد بين الكتب، فارتأيت الوقوف عليها، وكانت وجهتي كتابًا غنيًّا ثريًا، إنه كتاب "الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي، الذي صرّح بالشبه تارة، وجعله في شكل أوجه متشابهة تارة أخرى ، ولم يبين ما أصلها، وما فرعها أو المحمول عليها، فتتبعت جذورها حتى خرجت في هذه الحُلّة، مع اعترافي بقلة بضاعتي، وقصر باعي، لكنني استعنت بالله فمنه العون، وعليه التكلان، وسألته أن يوفقني إلى ما أصبو إليه، وأن يسدد القلم، وينير العقل؛ مبتغيا بذلك الأجر من الله إنه ولي ذلك والقادر عليه .

(١) الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي، تقديم: عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٦م، (٢٥٢).
(٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠٣، ١٩٨٣م، (٦٤٦/٣).
(٣) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق:محمد عضيمة، القاهرة، ١٤١٥، ١٩٩٤م، (٣٨٥/٢) .

مشكلة البحث:

ظهرت في الدّر المصون مسائل خارجة عن القواعد المطردة، تبحث عن إيجاد طرق لإلحاقها بأصول المسائل النحوية، إذ إنها لم تصنف وفق قواعد معينة، وظلت بحاجة أن تدرج تحت قواعد لها، فكان قياس الشبه هو السبيل الذي يمكن من خلاله تصنيف تلك القواعد؛ إذ يتم إلحاق الفروع بالأصول التي وضعها النحاة. ومن هذا المنطلق فإن البحث يسعى للإجابة عن تساؤلات علّها أن توضح هذه المشكلة، وقد تمثلت في الآتي:

- ما الروابط التي تجمع بين الأصوليين (الفقهاء والنحاة) في قياس الشبه؟
- ما أوجه البناء لقياس الشبه في الدّر المصون؟
- ما أحوال التراكيب لقياس الشبه في الدر المصون؟
- ما العلاقة بين قياس الشبه ومصطلحي التقارض والحمل؟
- كيف بُني قياس الشبه المعنوي في الدُّر المصون؟

أهمية البحث:

- يُعدُّ قياس الشبه مصدرا لاستنباط القواعد النحوية غير المنصوص عليها، وإلحاقها بأصول مطردة يسير عليها النحو العربي؛ نظرا للتقارب بينهم.
- بيان مدى سعة قياس الشبه عند النحاة؛ إذ يسهم في ربط المصطلحات التي تتعلق به.

أهداف البحث:

- الربط بين القواعد النحوية التي تتعلق بقياس الشبه.

- بيان الأصل من الفرع (المحمول عليه) الذي تبناه قياس الشبه في "الدر المصون".

-بيان أثر اللفظ والمعنى في قياس الشبه.

الدراسات السابقة:

تحدث النحاة –قديمًا وحديثًا – في كتبهم عن قياس الشبه، وإن اختلفت التسمية في مصادرهم، فقد تناول الباحثون هذا النوع من القياس، وخاضوا في تفاصيله بمختلف توجهاتهم، إلا أني لم أجد دراسة نحوية –حسب اطلاعي– تناولت قياس الشبه النحوي عند السمين الحلبي في "الدر المصون"، مع أن هناك دراسات نحوية تناولت مصطلح الشبه، بأفكار وأطروحات مختلفة عن دراستي والفكرة التي أنشدها، وهي:

أولاً: أهمية الدور الوظيفي لقياس الشبه:

دراسة قدمها الدكتور محمد إبراهيم الشوشتري، ونُشرت في مجلة دراسات اللغة العربية وآدابها، العدد١، ٢٠١٠م. وقد تناول في هذه الدراسة الدور الوظيفي لقياس الشبه في علمي النحو والصرف، إذ عرضه في فوائد علمية وظيفية تمثلت في الفوائد التعليمية، وقد انحصرت في قياس الشبه في تعليل الظواهر اللغوية.

كما وضح في الوظيفية الثانية أن قياس الشبه يؤدي وظيفة مزدوجة تقوم على التنسيق بين الأقيسة المتعارضة.

وخصص الوظيفة الثالثة بوظيفة الربط الموضوعي لقياس الشبه؛ إذ إنه يربط بين الموضوعات النحوية والصرفية والعروضية ومن ذلك الربط بين الأبواب النحوية والصرفية.

وختم الدراسة بالحديث عن الوظيفة الخامسة التي تبين أن قياس الشبه يقوم على تسهيل نقل الأحكام النحوية والصرفية من المشبه به إلى المشبه بوجه شبهي جامع معتبر مع خلو المشبه من العلة التي تثبت بها الحكم في المشبه به.

وقد أفدت من هذه الدراسة في بيان المنهج الذي يقوم عليه قياس الشبه في النحو.

ثانيًا: الشبه اللفظي عند النحويين:

دراسة تطبيقية للدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز المقبل، ونُشرت في مجلة العلوم العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٠ م. وتناولت ظاهرة الشبه اللفظي عند النحاة في قسمين:

الأول: خُصص للدراسة النظرية في ثلاثة مباحث: الأول: تحديد مفهوم الشبه اللفظي، والثاني: دوافع الشبه اللفظي، والثالث: موقف النحويين من الشبه اللفظي.

أما القسم الثاني وهو القسم التطبيقي فاختار له مسائل قام بتوضيحها وتصنيفها حسب ترتيب ابن مالك في ألفيته منها: ترك تنوين (حاشا) الاسمية، وبناء (عن) الاسمية، وبناء (على) الاسمية، وإجراء كلمة (شياطين) مجرى جمع المذكر السالم، وغير ذلك من المسائل، وقد خصصت هذه الدراسة الشبه اللفظي في الربط بين المسائل النحوية، فلم يكن للشبه المعنوي أثر فيها. وقد أفاد البحث من هذه الدراسة بعضًا من المراجع التي يحتاج إليها.

ثالثًا: أثر قياس الشبه في استنباط الخليل للأحكام النحوية والصرفية:

دراسة قدّمها الدكتور عبد الملك عبد الوهاب أنعم، ونُشرت في مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠١١م. وقد تناولت الدراسة التعريف بالقياس، ومنزلته، وأنماط قياس الشبه عند الخليل، ثم عرضت قياس الشبه في الأحكام النحوية والمتمثلة في قياس الشبه من حيث: الحذف، والإضمار، والزيادة، والتركيب، وإلغاء العامل مع أمثلة افتراضية ساقها من القرآن الكريم والشعر العربي والنثر، وكذلك من لهجات العرب.

أما الأحكام الصرفية فتمثلت في: الإعلال، والإبدال، وعدم الجواز، والقلب المكاني.

وقد عرضت هذه الدراسة ماصرح به سيبويه فيما نقله عن الخليل من مسائل قياس الشبه. وكان منهجه قياس بعض كلام العرب على بعضه من النثر الشعر، وبعض الآيات القرآنية، لكنه يقف على المسألة دون تعليل أو ترجيح، وهذا يدل على أن هدفه جمع المسائل.

وتختلف عن دراستي من حيث: المسائل، وكيفية تطبيقها على كتاب "الدر المصون".

رابعاً: العمل بالشبه في النحو العربي: شروطه والأحكام المترتبة عليه: دراسة تحليلية في باب النواسخ:

دراسة قدمها الدكتور رمضان خميس عباس، ونُشرت في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، ٢٠١٥م.

واشتمل على العمل بالشبه في باب النواسخ، إذ تضمن الشبه بين الأصول والفروع في العمل؛ ك(كان) وأخواتها، و(إنّ) وأخواتها، و (ظن) وأخواتها، وعمل (ما) النافية، و(لات)، وعمل أفعال المقاربة، و(لا) النافية للجنس.

وتوصلت الدراسة إلى بيان أهمية نظرية العامل في قواعد الشبه، كما أكدت على أن النحاة لم يتفقوا على عمل العامل المعنوي، بخلاف العوامل اللفظية. ولم أعثر على الدراسة كاملة، فهذا ما ورد في مستخلص الدراسة.

خامسًا: أثر قياس الشبه في الفعل المضارع:

دراسة للدكتور شاكر بديوي، وعناد مخلف، ونُشرت في مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، ٢٠١٧م.

وتناولا فيه المسائل التي دخلها قياس الشبه على الفعل المضارع من حيث إعرابه، ومشابهته للأسماء، والبناء، ومشابهته للفعل الماضي والأمر.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشبه بين هذه الوجوه كان له أثر في الخلاف بين البصريين والكوفيين المتمثل في الخلاف في العامل، والخلاف في تفسير اللفظ بين حركة الإعراب وعلامة البناء.

إلا أن هذه الدراسة قد اقتصرت على الفعل المضارع وما شابهه. وقد أفدت منها في عملية الربط بين المسائل التي اختلف النحاة في قياس الشبه بينها.

سادساً: قياس الشبه في كتاب سيبويه

دراسة للدكتورة ورود سعدون، ونُشرت في مجلة كلية التربية، جامعة المثنى، ٢٠١٨م.

وقد تناولت هذه الدراسة قياس الشبه في كتاب سيبويه في محورين: تمثل المحور الأول في تعريف القياس من حيث اللغة والاصطلاح. أما المحور الثاني: فقد تناول أشكال قياس الشبه من حيث: ضروبه، ووظيفته في كتاب سيبويه.

وقد عرضها بشكل موجز؛ نظرا لطبيعة البحث. وقد أفدت من هذه الدراسة في كيفية البناء لقياس الشبه، وكيفية توظيفه، إلا أنها تختلف عن دراستي في المسائل المطروحة في جميع أجزاء الكلمة، وماتحتاج إليه من تأويل في حال خروج القاعدة المنصوص عليها عند النحاة.

منهج البحث

يتّبع البحث المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف قياس الشبه وصفا دقيقا؛ بناءً على ما ورد في الدر المصون من مسائل تتناول هذا النوع من القياس، سواء كان ذلك الشبه صريحًا، أو غير صريح؛ وذلك من خلال الأوجه المحتملة للشبه، مع الترجيح في بعض المسائل التي تحتاج إلى ذلك. ثم تحليلها معتمدا على كيفية توظيفه، مستندا على كتب النحاة، وكتب إعراب القرآن ومعانيه، وكتب التفسير، ومتبعا الآتي:

أولاً: ذكر الآية التي وردت فيها مسألة قياس الشبه، وتحديد موضعها في القرآن، مرتبة حسب ورودها في المصحف الشريف.

ثانيًا: عرض المسألة التي تتناول قياس الشبه في الدّر المصون

ثالثًا: مناقشة المسألة من خلال عرض آراء النحاة التي تتعلق بها والاستدلال بها في التوضيح، مستعينًا بكتب الإعراب، وكتب معاني القرآن، وبعض آراء المفسرين حسب ما تقتضيه المسألة لذكر أقوالهم.

رابعًا: تحديد موطن الأصل من الفرع (المحمول عليه)؛ إذ هو المنطلق لقياس الشبه.

حدود البحث:

كتاب "الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون" لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط.

الهيكل العام للبحث:

اقتضت طبيعة الدراسة أن يكون البحث في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، تتلوهاخاتمة فيها أبرز النتائج والتوصيات وفهارس فنية جاءت كالآتي:

-**المقدمة**: وتتناول فكرة الدراسة، وأهميتها، وحدودها، وأسئلتها، ومنهجها، والدراسات السابقة، ومخططا للدراسة.

- **التمهيد**: وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: السمين الحلبي (نشأته وحياته العلمية).

- المبحث الثاني: قياس الشبه بين الأصوليين (الفقهاء والنحاة).

- الفصل الأول: قياس الشبه في الألفاظ، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الشبه بين الأسماء المبنية والحروف

المبحث الثاني: الشبه بين الأسماء المبنية

المبحث الثالث: الشبه بين الأفعال المبنية والأسماء

المبحث الرابع: الشبه بين الحروف

المبحث الخامس: الشبه في التقارض اللفظي

- الفصل الثاني: قياس الشبه في التراكيب، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الشبه في الرفع

المبحث الثاني: الشبه في النصب

المبحث الثالث: الشبه في الجزم

المبحث الرابع: الشبه في الجر

المبحث الخامس: الشبه في الوجوه المشتركة

- الفصل الثالث: قياس الشبه في المعنى، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الشبه بين الأسماء

المبحث الثاني: الشبه بين الأفعال

المبحث الثالث: الشبه بين الأدوات

- الخاتمة وفيها أبرز النتائج والتوصيات
- قائمة بأهم المصادر والمراجع
- فهارس البحث الفنية

التمهيد

- المبحث الأول: السمين الحلبي (نشأته وحياته العلمية).

- المبحث الثاني: قياس الشبه بين الأصوليين (الفقهاء والنحاة).

المبحث الأول/ السمين الحلبي (نشأته وحياته العلمية)

اسمه ولقبه وكنيته

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي[١]، المعروف بالسمين [٢]، وكان يُكنى بأبي العباس [٣].

حياته وعلمه

رحل السمين الحلبي إلى مصر، وأخذ فيها النحو، حتى برع فيه، ولازم أبا حيان الأندلسي حتى فاق أقرانه في علم النحو، كما كان عالماً بالقراءات، والحديث، والفقه، والتفسير. وقد تصدر التدريس للقراءات القرآنية بجامع ابن طولون، وتولى نظر الأوقاف [٤].

والسمين الحلبي من فقهاء المذهب الشافعي، إذ تولى تدريس هذا المذهب في مصر إبان حياته، واستقر بها طوال مدة حياته، ولم يرتحل عنها، وفيها تلقى العلم [٥].

---

[١] ينظر: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، الطبعة الثانية، (١٩٧٢م)، (٣٣٩/١)، ونقد الخراط ما نسبه ابن حجر بالوهم في اسم جده. ينظر، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، ط٤، ١٤٣٧، ٢٠١٦م (١٣/١).

[٢] ينظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمّد ، كتاب الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م،(١/ ٢٧٤).

[٣] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[٤] ينظر: ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، (١/ ٣٣٩).

[٥] ينظر: الزركلي، مرجع سابق، الأعلام، (٢٧٤/١).

شيوخه

تتلمذ السمين الحلبي – رحمه الله – على أيدي علماء عصره، ففاق أقرانه، وتميّز في علم النحو الذي أخذه عن أبي حيان الأندلسي، كما تتلمذ على يدي التقي الصائغ، وأخذ عنه علم القراءات القرآنية ومهر فيها، وتتلمذ على يدي يونس الدبوسي وأخذ عنه الحديث الشريف[١].

مؤلفاته

كانت حياة السمين حافلة بالتحصيل، والتصنيف، إذ ألّف عددًا من المؤلفات التي تنم عن غزارة علمه، وسعة ثقافته، منها ما يدور حول القرآن الكريم، ولعل من أهمها كتابه: الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، الذي يُطلق عليه بعضهم (إعراب القرآن)، وله أيضا: شرح كتاب ابن مالك (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، وشرح الشاطبية في القراءات، والقول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز[٢]، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ الذي يُعد معجما من معاجم غريب القرآن الكريم[٣].

وفاته

توفي السمين الحلبي –رحمه الله – بمصر[٤] في جمادى الآخرة، وقيل في شعبان من سنة ست وخمسين وسبع مائة للهجرة [٥] .

---

[١] ينظر ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣٣٩/١).
[٢] ينظر الزركلي، مرجع سابق، الأعلام، (٢٧٤/١).
[٣] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٤] ينظر السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤٣٧، ٢٠١٦م، (٢١١/٢).
[٥] ينظرابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٤٠٣/١)، وينظر الزركلي، مرجع سابق، الأعلام، (٢٧٤/١).

كتاب الدر المصون

يُعدُّ الدّر المصون من أهم الجهود العلمية في كتب الإعراب التي تمثل عُصارة علوم العربية، إذ انطلق من آيات القرآن الكريم؛ فآتت أُكلها في المسائل النحوية التي تتضمنها كتب النحاة؛ لذا نجد الدّر المصون مرجعًا للباحث يستطيع من خلاله أن يطلع على آراء العلماء المختلفة في إعراب الآية الكريمة، وما تحويه من أقوال ، فقد نقل السمين الآراء قويها وضعيفها بأدلة أصحابها، فهو لم يكتف بالعرض ، بل بين مالها وماعليها من وجهة الصناعة النحوية والمعنى؛ لذا وصفه صاحب كتاب (كشف الظنون) بقوله:" إنه أجَلُّ ما صُنِّف في هذا الباب"[١].

كما أنه يُعين الباحث المهتم بالقراءات القرآنية بالعودة إليه في معرفة تخريجها؛ ليلتقي بأصحاب القراءات وكيف قرؤوا كتاب الله، وما الطرق التي اعتمدوا عليها؟ مع التنبيه على نوع القراءة، شاذة أم متواترة.

وهو غني بالشواهد النحوية؛ إذ لا تكاد تمر بشاهد في كتب العربية إلا تجده فيه. كما يكثر فيه الإشارات البلاغية التي تعرف القارئ على سر التعبير القرآني في كتاب الله[٢].

وقد اعتمد السمين في تأليف هذا الكتاب على كتب التفسير: الكشاف للزمخشري، والمحرر الوجيز لابن عطية، والبحر المحيط لأبي حيان وهو أشهرها؛ إذ تأثر به كثيرًا.

واستفاد من كتب إعراب القرآن الأخرى؛ حتى يُثري بها مادته ويدعم عرضه، منها: (معاني القرآن) للفراء، وأعاريب أخرى والزجاج للنحاس، و(المشكل) لمكي وغيرهم. ومن كتب التفسير الأخرى نجد تفسير الطبري والرازي، وفي القراءات اعتمد على كتاب (السبعة) لابن خالويه، و(المحتسب) لابن جني، و(الكشف عن وجوه القراءات) لمكي. أما المفردات فقد عَرَّج على (الجمهرة) لابن دريد، و(المخصص) لابن سيده، وفي النحو لجأ إلى (الكتاب) لسيبويه، وكتب الأخفش، و(المقتضب) للمبرد، والزجاجي، و(الخصائص) لابن جني، وابن مالك.

---

[١] عبالله، مصطفى الشهير بحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
[٢] بتصرف: ينظر السمين الحلبي، مرجع سابق، (١/ ٣١- ٣٤).

وقد بنى السمين الكتاب على فهم معاني كتاب الله وبيان أغراضه، قال: "فليس المراد حفظه وسرده من غير تأمل لمعناه، ولا تفهم لمقاصده"[١]. كما عمل على جمع شتات العلوم التي حددها: (الإعراب والتصريف واللغة والبيان)، إذ وجد أن من سبقه كان منفردًا في تناوله: إما أن يقتصر على الإعراب فقط، أو على علم المفردات والألفاظ، وإما أن يترك ما يتعلق به من التصريف، أو دراسة اللغة دراسة بلاغية بعيداً عمَّا سبق من العلوم فجاء؛ ليجمع أطراف هذه العلوم بمجملها في كتاب واحد[٢].

وقد ظهر فيه اعتماده على شيخه أبي حيان، إلا أنه لم يكن يهتم بعرض أسباب النزول إلا إذا احتاج إلى تقدير الإعراب. وفي ذلك إشارة إلى اختلاف منهجه عن منهج أبي حيان في البحر المحيط؛ لأنه في قواعد اللغة الصناعية يشير إلى آراء متعددة؛ فلا يكتف بالمختار عند أهل تلك الصناعة في بعض المسائل؛ إذ اعترض على هذا المختار، أو على دلائله، أو على تعليله، فتجده يعلل ويرجح في بعض أقواله؛ لذا بيَّن مراده في الكتاب، فقال: "وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري، وذخيرة دهري، فإنه لُبُّ كلام أهل هذه العلوم"[٣].

---

[١] ينظر السمين الحلبي، مرجع سابق، (٢٦/١).
[٢] بتصرف، ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٣] المرجع السابق، (٢٩/١).

المبحث الثاني: قياس الشبه بين الأصوليين (الفقهاء والنحاة).

المطلب الأول: العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو

أولاً/ مصطلح الأصول

يشترك الأصوليون (الفقهاء والنحاة) في تسمية هذا المصطلح، إذ يتمثل في معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام. فقد ورد في علم أصول الفقه بأنه: "القواعد التي يستطيع المجتهد بواسطتها أن يستخرج من الأدلة الشرعية حكما لمسألة فرعية، فالقواعد الأصولية هي الضوابط التي يتوصل بها المجتهد إلى استنباط الأحكام الشرعية وأدلتها"(١). وقيل أيضا:" العلم بالقواعد والأدلة الإجمالية التي يتوصل بها إلى استنباط الفقه"(٢).

فالقواعد في مفهوم الأصوليين هي:" قضايا كلية ينطبق حكمها على الجزئيات التي تندرج تحتها، فنعرف بها حكم هذه الجزئيات"(٣). ومن ذلك قاعدة:" الأمر يفيد الوجوب، إلا إذا صرفته قرينة عن ذلك"، فهذه القاعدة ينطبق حكمها على جميع النصوص الجزيئة التي تندرج تحت هذه القاعدة، مثل قوله تعالى:"﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ (٤) ، وقوله تعالى:﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾ (٥) ، فجميع صيغ الأمر المجردة تندرج تحت هذه القاعدة، ويعرف بذلك وجوب ما تعلقت به صيغة الأمر؛ كوجوب الوفاء بالعقود، ووجوب الصلاة، وإيتاء الزكاة وطاعة الرسول"(٦).

---

(١) إبراهيم، عبد الرحمن إبراهيم، علم أصول الفقه، دار الثقافة، ط١، الأردن، ١٩٩١م، (٧).

(٢) ابن نجيم، زين الدين إبراهيم، فتح الغفار بشرح المنار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢، ٢٠٠١م، (٧).

(٣) زيدان، عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة قرطبة، بغداد، ط٧، (١١).

(٤) المائدة: ١

(٥) النور:٥٦

(٦) زيدان، مرجع سابق، (١١، ١٢).

ويستقي مفهوم الأصول في النحو من أصول الفقه، فهو يبحث في الأدلة الإجمالية (الكلية) لا التفصيلية (الفروع)، قال الأنباري:" أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقة أدلة تنوعت عنها جملته وتفصيله"(١).

وقال السيوطي عنه:" علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية؛ من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"(٢).

وقد عبر عنها تمام حسان "بقواعد التوجيه"(٣)، وهي" تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند المادة اللغوية التي تستعمل لاستنباط الحكم"(٤).

ثانيًا: القياس في أصول الفقه وأصول النحو

كثُر استخدام القياس إبّان تدوين القواعد، إذ كان لابد آنذاك من الكشف عن الحالات التي تتشابه تحت حكم واحد؛ حتى يمكن أن تُصاغ قاعدة كلية لها.

فعرّف الأصوليون القياس بـ:"حمل فرع على أصل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما"(٥). وقيل أيضا:" مساواة فرع لأصل في علة الحكم"(٦).

وهذه التعريفات تؤكد أهمية الاستدلال بالقياس، "فقد كان الإمام الشافعي-رحمه الله- يُسمي القياس استدلالاً"(٧)؛ لأنه – في نظر الأصوليين- يرجع إلى الاستدلال بحكم شيء على آخر من غير أن يكون أحدهما أعمُّ من الآخر.

---

(١) الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن كمال الدين، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ١٣٧٧، ١٩٥٧، (٨٠)

(٢) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: حمدي عبدالفتاح، مكتبة الآداب، القاهرة، (٩).

(٣) حسان، تمام، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو -فقه اللغة- البلاغة، عالم الكتب، ١٤٢٠، ٢٠٠م، (١٩٠).

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٥) الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي، اللمع في أصول الفقه، تحقيق: عبدالقادر الحسني، مكتبة نظام يعقوب الخاصة، ط١، ١٤٣٤، ٢٠١٣م.

(٦) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، المختصر مع شرح العضد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥، ١٩٨٥، (٢٠٤/٢).

(٧) الزركشي، بدر الدين محمد بن بهاد، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: عبدالستار أبو غدّة، وزارة الشؤون الإسلامية بالكويت، ط٢، ١٤١٣، ١٩٩٢م، (١١/٥)

وقد وردت أدلة في الشرع توجب العمل به؛ وذلك بإجماع الصحابة[١].ومن ذلك " أن أبابكر الصديق–رضي الله عنه– كان إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله عز وجل، ثم في سنة رسول الله– صلى الله عليه وسلم– فإن لم يجد جمَعَ رؤساء الناس فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به"[٢].

وكتب عمر –رضي الله عنه– إلى أبي موسى الأشعري –رحمه الله– في الكتاب الذي اتفق الناس على صحته:" الفَهْمَ الفهمَ فيما أُدلي إليك مما ليس في قرآن ولا سنة، ثم قِس الأمور عند ذلك" [٣].

واهتم النحاة في أصولهم بالقياس أيضًا، فكان أبو الأسود الدؤلي أول من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها ووضع قياسها"[٤] ، فالقياس عنده قياس المتكلم لا قياس العالم؛ أي: القاعدة التي يراعيها المتكلم، وليس قياس الظواهر بعضها على بعض"[٥] ، ثم جاء بعده عبدالله بن إسحاق الحضرمي الذي بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل "[٦]. وهذه المرحلة هي مرحلة النشأة التي كان مراد القياس فيها:" القاعدة النحوية، ومدى اطرادها في النصوص اللغوية، مروية أو مسموعة، وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها"[٧]

أما مرحلة النضج فيمثلها الخليل بن أحمد الذي عُرف بتصحيح القياس؛ لكثرة استخدامه وتوسعه فيه، فتميزت بظهور نظرية العامل النحوي، كما أن القياس اقتبس من علم الفقه معظم خصائصه وأساليبه [٨]، وقد كثُر عند ابن جني في الخصائص ورود هذا المصطلح في المسائل[٩] .

---

(١) الشيرازي، مرجع سابق، (٢٤٥).
(٢) المرجع السابق، (٢٤٥، ٢٤٦).
(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٤) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ١٩٩٥م، (١٥).
(٥) الحلواني، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩، ١٩٧٩، (١/١٠٥، ١٠٦).
(٦) ضيف، مرجع سابق، (٢٣).
(٧) الحلواني، مرجع سابق، (١/١٤٥).
(٨) المرجع السابق، (٢٠١)
(٩) ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (١/ ١٠٨-١٧٤)، (٣/ ٥٤١).

وقد وُضعت الأصول النظرية في مرحلة التنظير؛ إذ ارتبطت بأصول الفقه وتأثرت بها، وظهرت عند أبي البركات الأنباري في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو)، إذ عرّف القياس بقوله:" هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل:" هو حمل فرع على أصل بعلة"، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة"[١].

وعرّفه المحدثون بتعريفات تقترب من القدماء إذ جمعت خديجة الحديثي تلك التعريفات بقولها: "القياس: حمل مجهول على معلوم، وحملُ غير المنقول على ما نُقِل، وحملُ ما لم يُسمع على ما سُمع في حكمه من الأحكام، وبعلة جامعة بينهما" [٢] .

تأثر أصول النحو بأصول الفقه:

أثّر أصول الفقه في أصول النحو تأثيرًا واضحًا، فقد سبق الفقهاء إلى تدوين هذا العلم منذ أواخر القرن الثاني الهجري، إذ كان الهدف منه أن تُستخرج الأحكام الشرعية، وتُقَرَ على أسس منها مناهج الاستنباط وضوابط الاجتهاد؛ وذلك على يد الشافعي في كتابه الرسالة [٣].

أما أصول النحو، فقد بدأ في القرن الرابع الهجري على يد ابن جني في كتابه الخصائص. وفي معرض حديثه عن تأليفه كتاب الخصائص يثبت ذلك أيضا، فقال:" وذلك أنّا لم نر أحدًا من علماء البلدين، تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه؛ فأما أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بمانحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين من أوله"[٤].

وقد عرض فيه مباحث كثيرة من أصول الفقه منها: الاطراد، والشذوذ، والقياس، والإجماع، والحمل بفروعه، وغير ذلك[٥].

---

[١] الأنباري، مرجع سابق، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، (٩٣).
[٢] الحديثي، خديجة عبد الرزاق، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ،١٩٧٤م، (٢٢١).
[٣] **أبو زهرة، محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربي، ١٣٧٧، ١٩٥٧، (١٣).**
[٤] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٤٨/١).
[٥] **ينظر**: المرجع السابق، (١/ ١٠٨-١٧٤)، (٥٤١/٣).

ولم يُفرد مؤلف خاص بالأصول النحوية إلا في القرن السادس الهجري على يد أبي البركات الأنباري في كتابه "الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو"، إذ يذكر تعليلا لذلك التأثر بأصول الفقه بقوله:" علوم الأدب ثمانية: النحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب وأنسابهم وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما، وهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو؛ فيُعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه؛ فإن بينهما من المناسبة فالإخفاء به؛ لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول"[١].

وتابعهم السيوطي، فجعل أصول النحو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وقد رتبه على مثل أبواب أصول الفقه في الأبواب والفصول"[٢].

فهذا يوثق تأثر علم أصول النحو بعلم أصول الفقه، كما بيّن محمود نحلة أنه لا شك في أن الجهد الأساس في هذا العلم قام به ابن الأنباري مستفيدًا من ثقافته الفقهية العميقة، فكان طبيعيًّا أن يتأثر بمناهج الأصوليين من الفقهاء، ويحذو حذوهم في كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو) [٣].

وفي التقسيم نجد أن القياس في أصول النحو على ثلاثة أقسام: قياس شبه، وقياس علة، وقياس طرد[٤]، وهو يتفق مع التقسيم في علم أصول الفقه، قال أبو إسحاق الشيرازي: "إن القياس على ثلاثة أضرب: قياس علة، وقياس دلالة (وعند غيره طرد)[٥]، وقياس شبه"[٦]. وما يعنينا من هذه الأقسام: قياس الشبه، الذي هو مدار الحديث عنه في هذا البحث، وفي الآتي تفصيل له.

---

[١] الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٤٠٥، ١٩٨٥م، (٧٦).

[٢] السيوطي، مرجع سابق، الاقتراح في علم أصول النحو، (٤٧).

[٣] ينظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٤ م، (٤، ٥).

[٤] ينظر الأنباري، مرجع سابق، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، (١٠٥- ١١٠).

[٥] الجويني، عبد الملك بن عبد الله، البرهان في أصول الفقه، علق عليه وأخرج أحاديثه: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨، ١٩٩٧م، (٥٣/٢).

[٦] الشافعي، إبراهيم بن علي الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨، ٢٠٠٧م، (٩٩).

المطلب الثاني: مفهوم قياس الشبه

يُطلق الشبه على المِثْل، قال الرازي: "الشِبْه والشَبَه والجمع (مشابه)، والمتشابهات المتماثلات والتشبيه: التمثيل"[١]. ويُقال:" أشبه بالشيء؛ أي: ماثله، وشبهه إياه به تشبيهاً، أي: مِثْلَه، والجمع أشباه" [٢].

وفي القاموس المحيط جاء بمعنى: المِثْل أيضا: "الشبه: المِثل، وشابهه وأشبههُ: ماثله..، وتشابها واشتبها: أشبه كل منهما الآخر حتى التبَسا وشَبَّهُهَ إيَّاه به تشبيهاً: مَثَّلُه" [٣].

أما في الاصطلاح، فقد عرّف الأصوليون هذا المصطلح بأن:" تحمل فرعا على أصل بضرب من الشبه، وذلك مثل: أن يتردد الفرع بين أصلين يشبه أحدهما في ثلاثة أوصاف، ويشبه الآخر في وصفين، فيرد أشبه الأصلين به؛ أي إلحاق الفرع بالأكثر شبهًا منهما، لأنه أولى بالقوة المشابهة بالكثرة"[٤].

وقيل أيضًا:" ما اجتمع فيه مناطان مختلفان لا على سبيل الكمال، إلا أن أحدهما أغلب من الآخر، فالحكم بالأغلب حكم الأشبه"[٥].

وهذا دلالة على أن قياس الشبه ينحصر بين نوعي القياس: قياس العلة، وقياس الطرد، فيأخذ حكم ما أشبهه: إما بغلبة الأشباه، قال الرازي:"سمّى الشافعي هذا القياس: قياس غلبة الأشباه"[٦]. أو بشبه يجمع بين الأصل والفرع من حيث هو شبه حكمي؛ أي في الحكم دون الصورة، وهذا مذهب الشافعي والرازي والبيضاوي. وحكاه ابن السمعاني عن عامة الشافعية [٧]، أو بشبه صوري وهو مذهب ابن عليّة نسبه إليه الرازي[٨]، أو بشبه يكون بحصول المشابهة

---

[١] الرازي، أبو بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، ١٤٢٠، ١٩٩٩م باب الشين، (١٦١).
[٢] ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، مادة "شبه"، (٥٠٣/١٣).
[٣] الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط٦، (١٢٤٧/١).
[٤] الشيرازي، مرجع سابق، (٢٥١، ٢٥٢).
[٥] الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي، الإحكام في أصول الأحكام، (٢٩٥/٣).
[٦] الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه العلواني، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٣٩٩، (٢٩٧/٢)
[٧] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٨] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

فيما غلب على الظن ربط الحكم به ، سواء كان علة، أو مستلزما لما هو علة صح تعليق الحكم به ، سواء كان السبه في الصورة أو في الحكم ، وهذا القول اختاره الرازي[١].

وهذه الأوجه التي تُظهر قياس الشبه في أصول الفقه تحصل بشروط لابد منها؛ حتى يتحقق هذا النوع من القياس فيها: الأول: عدم إمكان المصير إلى قياس. ومعنى هذا أن المجتهد بعد البحث والتقصي إذا لم يجد المعنى المناسب للحكم، فإنه يضطر إلى اللجوء إلى الأوصاف الشبهية بين الأصل والفرع، وينتخب منها ما غلب على ظنه تعلق الحكم، وهذا الشرط محل إجماع [٢].

الثاني: أن يجتذب الفرع أصلان، فيلحق بأحدهما بغلبة الأشباه؛ وذلك لأن غلبة الأشباه تتمثل في إلحاق قرع بأكثر الأصلين شبهًا في الصفات التي تعتبر مناطا للحكم فإنه يقدم ولاشك؛ وذلك لقوة الوصف المناسب على الوصف الشبهي[٣].

أما في اصطلاح النحاة، فقد كان ابن جني يُطلق عليه الشبه اللفظي والشبه المعنوي، إذ أوردهما في باب مقاييس العربية [٤]، فقال: "واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه؛ ألا ترى أنك إذا سُئلت عن (إنْ) من قوله [٥]:

وَرَجّ الفتى للخَيْرِ ما إنْ رأيْتَهُ عَلَى السّن خَيرًا لا يَزالُ يَزيدُ

فإنك قائل: دخلت على (ما) – وإن كانت (ما) ههنا مصدرية–؛ لشبهها لفظاً بما النافية" [٦].

---

(١) الزركشي، مرجع سابق، البحر المحيط في أصول الفقه، (٥/ ٢٣٤).
(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٣) الزركشي، مرجع سابق، البحر المحيط في أصول الفقه، (٢٣٦/٥).
(٤) ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (١/ ١١٦، ١١٧).
(٥) البيت للمعلوط بن بدر القريعي، شاعر إسلامي، ينظر عسيلان، عبد الله عبد الرحيم، معجم شعراء الحماسة، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٢، (١٢٣).
(٦) ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (١١٦/١، ١١٧).

وقد أطلق هذه التسمية (قياس الشبه) أبو البركات الأنباري إذ عَرَّفه: "أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلّة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل"[١]، ومن ذلك : مضارعة الفعل المضارع للاسم، إذ يكون شائعًا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص ؛ وذلك بأن الفعل يختص بالحال والاستقبال إذا دخلت عليه السين وسوف بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه بدخول (أل)التعريف عليه ، فتتحقق المشابهة من جهة، ومن جهة ثانية دخول (لام الابتداء) تقول: (إنّ زيدًا ليقومُ) كما تقول: (إنّ دخول لقائم) فدل ذلك على المشابهة بينهما من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة: مجراه على اسم الفاعل في حركته وسكناته ؛ نحو قولك: يضرب وضارب، فلما أشبه الفعل الاسم حلت المشابهة بينهما "[٢].

وهذا يدل على أن الشبه قائم على تصور علاقة بين المحمول والمحمول عليه وإعطائه حكمه، أو إجرائه مجراه، قال محمد عرفة: "وإذا أشبه الشيء الشيء مال الحس اللغوي إلى إعطاء الشبيه حكم شبيهه، إما قصدًا، وإما من غير قصد، وإني أرجح أن يكون من غير قصد"[٣].

وهذا ما جعل بعض النحاة المحدثين يُطلق عليه القياس العقلي [٤]؛ "لأن العقل له دور في عقد المشابهة وإقامة الصلة بين الأحكام"[٥]. فمن ذلك: أنَّ الخليل قاس الجزم في جواب الشرط على الجزم في جواب الطلب؛ لأن كلامه من الشرط والطلب يقتضي الجواب ويطلبه، قال سيبويه: "وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك؛ فآتك انجزمت بإن تأتني، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: ائتني آتك"[٦].

---

[١] الأنباري، مرجع سابق، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، (١٠٧)

[٢] بتصرف، ينظر الأنباري، أبو البركات كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧، ٢٠٠٦م، (٤٤٦/٢).

[٣] عرفة، محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، دار السعادة، القاهرة، ط١، ١٩٣٧م، (١٣١، ١٣٢).

[٤] عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م، (٨٣).

[٥] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[٦] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: عبد السلام هارون، (٦٣/٣).

فالعلاقة بين طرفي القياس في هذا النوع "لا تعد أن تكون مجرد مشابهة، وليست هي السبب في ثبوت الحكم للمقيس عليه في قياس الشبه كما هو الشأن في قياس العلة، فالحكم في المقيس عليه في قياس الشبه يثبت بعلة أخرى غير المشابهة، وهو معمول به عند أكثر النُحاة"[1].

[1] كشك، أحمد محمد، أصول النحو عند ابن مالك، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٧، ٢٠٠٦م، (١٦٦).

الفصل الأول: قياس الشبه في الألفاظ

المبحث الأول: الشبه بين الأسماء المبنية والحروف

المبحث الثاني: الشبه بين الأسماء المبنية

المبحث الثالث: الشبه بين الأسماء والأفعال المبنية

المبحث الرابع: الشبه بين الحروف

المبحث الخامس: الشبه في التقارض اللفظي

توطئة

يُعدُّ الشبه في الألفاظ نوع من أنواع قياس الشبه عند النحاة؛ لأن الشيء قد يُعطي حكم ما أشبهه في اللفظ دون المعنى، "فلك أن تعتبر اللفظ وهو الأنيس والأكثر في كلامهم"[١]. قال ابن هشام في المغني: "وهو ما أعطى حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه"[٢].

وقد وردت مسائل في الدّر المصون تمثل هذا النوع من قياس الشبه، وقد جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول/ الشبه بين الأسماء المبنية والحروف

أقر النحاة بوجود الشبه بين الأسماء والحروف، حيث أوجبت تلك المشابهة بناء الأسماء، فالأصل فيها الإعراب إلا أنها لما شابهت الحروف بُنيت؛ لأن الحروف كلها على أصولها مبنية[٣].

فقد يكون الشبه في المعنى؛ كـ(أين) مثلا؛لأنها متضمنة معنى حرف الشرط إذا قصد بها الشرط، ومتضمنة حرف الاستفهام إذا قصد بها الاستفهام. أو يكون الشبه في الوضع؛ فقد يكون سبباً في بناء الأسماء المشابهة للحروف في عدد حروفها؛ كبعض الضمائر وأسماء الشرط والاستفهام.

وقد يكون من جهة ثالثة شبه في الافتقار؛ كافتقار بعض الحروف إلى الجملة؛ فلذلك بنيت بعض الأسماء لهذا الوجه من الشبه.

وفي الدّر المصون مسائل تتعلق بهذا النوع من المبنيات ، وقد جاءت كالآتي:

---

[١] الرضي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، تحقيق: يحي بشير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٧، ١٩٩٦م، (٥٨١/٢).

[٢] ابن هشام، عبد الله بن محمد بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة جديدة، ١٤٢٢، ٢٠٠١م،(٧٨٤/٢).

[٣] الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار الفكر، ط٣، بيروت، ١٣٩٩، ١٩٧٩، (٧٧).

مسألة: الشبه بين اسم الإشارة والحرف

قال تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [1].

ورد في الدّر المصون الشبه في المسألة؛ وذلك أن اسم الإشارة (أولئك) شابه الحرف ، قال السمين: "و(أولئك) اسم إشارة يشترك فيه جماعة الذكور والإناث، وهو مبنيٌّ على الكسر لشبهه بالحرف في الافتقار"[2].

عرض النحاة الشبه بين اسم الإشارة والحرف؛ وذلك لاجتماعهما في البناء، فظهر ذلك الشبه في رأيين:

الرأي الأول :

ذكر سيبويه أن الشبه بينهما في البناء يعود إلى الإبهام، فقال:" فهذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كُلّ شيء،وكثرت في كلامهم، خالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة (لا) و(في) ونحوها، وبمنزلة الأصوات نحو:غاقِ وحاءِ"[3].

فالإبهام عند سيبويه يعني عدم وضوح مدلول الكلمة، فهي بحاجة إلى مايوضحها، وهو ما سُمي عند النحاة بعد سيبويه بـ (الافتقار). قال ابن مالك:" وأما الشبه في الافتقار فالمراد به هنا حاجة اسم الإشارة في إبانة مسماه إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة من الموصول" [4].

فهو يحتاج إلى جملة بعده؛ لتكمل المعنى؛ إذ لا يمكنه الاستغناء عنها؛ لذلك جاء في إعرابه على أكثر الأقوال مبتدأ، والمبتدأ لابد له من شيء يتم به المعنى، فجاءت الآية الكريمة ممثلة في الجار والمجرور لتكون خبرًا وتم له[5]، وهو قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾.

---

(1) البقرة: ٥

(2) السمين الحلبي، مرجع سابق، (١ /١٠٢).

(3) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، ١٤٠٣، ١٩٨٣م، (٢٨٠/٣، ٢٨١).

(4) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمود بدوي، هجر للطباعة، مصر، ط١، ١٤١٠، ١٩٩٠م، (٢٥٢/١).

(5) ينظر: الأنباري، مرجع سابق، البيان في غريب إعراب القرآن، (٤٩/١)، والعكبري، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي وشركاه، (٢٠/١).

الرأي الثاني:

أن السبب في بناء اسم الإشارة؛ لشبهها الحرف معنويًا إما مقدرا لم تضعه العرب؛ لأن الإشارة معنى من المعاني، ومن حقها أن يكون لها حرف يدل عليها كغيرها مثل: النفي والاستفهام والشرط، إلا أن العرب لم تضع حرفًا لهذا المعنى. قال الرضي:" اعلم أن أسماء الإشارة بُنيت عند الأكثرين لتضمنها معنى الحرف، وهو الإشارة، لأنها معنى من المعاني كالاستفهام ، فكان حقُّها أن يُوضع لها حرفٌ يدل عليها، وذلك أن عادتهم جارية في الأغلب في كل معنى يدخل الكلام أو الكلمة أن يُوضع له حرف يدل عليه، كالاستفهام في :أزيدٌ ضاربٌ، والنفي في: ما ضاربٌ عمرو، والتمني، والترجي، والابتداء، والانتهاء، والتشبيه وغيرها"[1].

وقال ابن عقيل عن اسم الإشارة :" فإنها مبنية لشبهها حرفًا كان ينبغي أن يوضع، فلم يوضع؛ وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي (ما)، وللنهي (لا)، وللتمني (ليت) وللترجي (لعل) ونحو ذلك، فبنيت أسماء الإشارة لشبههما في المعنى حرفًا مقدرًا"[2] .

وهذا يدل على الإشارة يؤتى بها فتكون كافية في دلالتها، قال ابن عاشور: "واسم الإشارة هنا حل محل ذكر ضمير (هم) والإشارة أحسن منه وقعًا لأنها تتضمن جميع أوصافهم"[3].

وإما أن يكون سبب البناء؛ تشبيهًا بحرف موجود لعدم تمكنه في الاسمية، فقد نُقِل عن بعض النحاة أن أسماء الإشارة مبنية؛لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفًا موجودًا، وهو أل العهدية، فإنها تشير إلى معهود ذهني أو ذكري بين المتكلم والمخاطب، وهذا ما جعل النحاة يصدرون الحكم بالبناء لاسم الإشارة، قال مالك: "واستحق البناء لتضمنه

---

[1] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (٢٩/٢، ٣٠)، ابن يعيش، ابن يعيش، يعيش بن علي موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنبرية، مصر،(١٢٦/٣).

[2] ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م، (٣٢/١).

[3] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، ط١، ١٩٨٤م، (٢٤١/١، ٢٤٢).

معنى من المعاني الحرفية، وإذا كان الاسم يستحق البناء لتضمن معنى حرف لم يستغن به عن وضعه كاسم الاستفهام، فبناء ما تضمن معنى حرف استغنى عنه به كاسم الإشارة أحق وأولى"[١].

وهذا يدل على الشبه بين اسم الإشارة (أولاء) والحرف في البناء :" لأنه أشبه الحرف وتضمن معناه،وإنما بُني على حركة لالتقاء الساكنين، وكان الحركة كسرة،لأنها الأصل في التقاء الساكنين"[٢]. وسبب البناء على الكسر؛ "لأنه ضَعُفَ لإبهامه عن قوة الأسماء"[٣]. وكذلك" لافتقاره"[٤].

[١] ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (١/ ٢٥٠ – ٢٥٢).
[٢] الأنباري، مرجع سابق، البيان في إعراب غريب القرآن، (٤٩/١).
[٣] ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢، ٢٠٠١م، (٨٦/١).
[٤] أبو حيان، أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفلك، بيروت،١٤٣٢، ٢٠١٠، (١٦٨/١).

مسألة: الشبه بين الظرف (حيثُ) والحرف

قال تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (١).

ورد في الدّر المصون الشبه، إذ شابه الظرف (حيث) الحرف، قال السمين: "حيث: ظرف مكان والمشهور بناؤها على الضم؛ لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة، وكانت حركتها ضمةً تشبيهًابـ(قبل) و(بعد)"(٢).

قاس النحاة الشبه بين الظرف(حيث) والحرف من جانبين: الأول: لافتقارها، والثاني: للبناء على الضم تشبيهًا بـ(قبل وبعد)، وهذا تفصيل في المسألة:

الرأي الأول:

أشبه الظرف (حيث) الحرف؛ للافتقار، إذ يجب إضافتها إلى جملة، قال ابن يعيش: "وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت (الذي) ونحوها من الموصولات؛ في إبهامها في نفسها، وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها؛ فبنيت كبناء الموصولات، ووجه ثان أنه ليس شيء من ظروف الأمكنة يُضاف إلى جملة إلا (حيث)، فلما خافت أخواتها بُنيت؛ لخروجها من بابها"(٣).

وقال العكبري: " وهي مبهمة يبيّنُها ما بعدها ولا تكاد العرب تُوقِعُ بعدها المفرد، بل تُبيّنهُا بالجملة؛ وذلك لشدة إبهامها وإرادة تعينها بإضافتها إلى المعيَّن، وذلك لأنك لو قلتَ: جلستُ حيثُ الجلوس أو حيثُ زيدٍ لم يكن في ذلك إيضاحٌ تامٌ لاحتماله، فإذا قلت: حيث جلسَ زيدٌ لم يبق فيه احتمال"(٤).

---

(١) البقرة: ٣٥

(٢) السمين الحلبي، مرجع سابق، (٢٨١/١، ٢٨٢).

(٣) ابن يعيش، مرجع سابق، (١٠٠/٤).

(٤) العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠، ٢٠٠٩م، (٣٦٣).

الرأي الثاني:

الشبه في البناء على الضم؛ تشبيهًا بـ(قبل وبعد)، قال سيبويه: " فإنهم يحركونه بالضمة"[١]. وقال المبرد: "فمن جعل حيث مضمومة – وهو أجود القولين – فإنما ألحقها بالغايات نحو من قبل ومن بعد"[٢].

وقد أثبت القرآن الكريم ذلك في الآية الكريمة: "حيث" مبنية على الضم؛ لأنها خالفت أخواتها من الظروف في أنها لا تضاف فأشبهت قبل وبعدُ إذا أفردتا فضمت"[٣]، ولعل السر في اختيار البناء لها: "وإنما اختاروا البناء في الظروف دون تعويض؛ لأنها ظروف قليلة التصرف أو عادمته، وعدم التصرف يناسب البناء إذ معناه عدم التصرف الإعرابي"[٤].

وهذا يدل على أن الشبه ظاهر فيها، من حيث البناء على الضم تشبيهًا بـ(قبل وبعد) من جهة، والافتقار من جهة أخرى؛ لأنها ناقصة لا تتم إلا بجملة توضحها؛ فلذلك تضمنت معنى حرف الإضافة؛ لأن من حكم كل مضاف أن يظهر بعده حرف الإضافة، فلما لم يظهر كان متضمنًا لها، والاسم إذا تضمن معنى حرف الإضافة بُني.

---

[١] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: عبد السلام هارون، (٢٦٧/٣).
[٢] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عضيمة، القاهرة، ١٤١٥، ١٩٩٤م، (١٧٨/٣).
[٣] النحاس، أحمد بن محمد إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: خالد العلي، دار المعرفة، ط٢ ، (ص٣٥).
[٤] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (١٠٢/٢).

مسألة / الشبه بين (إذا) الفجائية و(الفاء) في الربط

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا۟ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾[1]

ورد في الدّر المصون الشبه في الربط بين (إذا) الفجائية والفاء، قال السمين:" قوله (إذا فريق) هذه (إذا) الفجائية وقعت جواب الشرط كالفاء في أنها للتعقيب"[2].

عدّ النحاة أن الفاء هي الأصل للربط؛ لكونها تفيد السبب عمومًا في الشرط وغيره، جاء في التصريح:"وخُصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية [3]، إلا أن (إذا) الفجائية [4] تصلح للربط أيضًا، فتقترن بالجواب كما تقترن الفاء به، ولذا يجوز أن تقوم مقام الفاء، قال سيبويه:" وسألت الخليل عن قوله عزوجل:"﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [5]، فقال: هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول"[6].

ورأى ابن يعيش أن المفاجأة والتعقيب متقاربان في المعنى؛ ولذلك يتعاقبان [7].

وهذا يدل على أن أحدهما قد يحل محل الآخر، قال الأزهري:" يجوز أن تغني (إذا) الفجائية عن الفاء في الربط لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولاتقع إلا بعد ماهو معقب مما بعدها فقامت مقامها إن كانت الأداة الجازمة (إن)"،"أو كانت الأداة غير الجازمة (إذا) الشرطية لأنها تشبه (إنْ)في كونها أم باب الشروط غير الجوازم، والجواب فيها جملة اسمية غير طلبية وغير مقرونة بـ(إنْ) التوكيدية"[8].

---

(1) الروم: ٣٣

(2) السمين الحلبي، مرجع سابق، (٤٦/٩).

(3) الأزهري، خالد عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، (٢٥٠/٢).

(4) رأى أكثر النحاة باسميتها، ينظر: سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: عبد السلام هارون، (١٠٧/١)، ينظر: ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (١٠٢/١)

(5) الروم: ٣٦

(6) سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: عبدالسلام هارون، (٣/ ٦٣، ٦٤).

(7) ابن يعيش، مرجع سابق، (١٢٦/٣).

(8) الأزهري، مرجع سابق، (٢٥١/٢)، وينظر الأشموني، مرجع سابق، (٢٣/٤).

وهذا دلالة على أن (إذا) نائبة عن الفاء ومغنية عنها في جواب الشرط [١].

وفي القرآن الكريم ظهر ما يؤيد ذلك أيضًا، قال مكي القيسي عن الشبه بين(إذا) الفجائية و(الفاء):" فإذا بمنزلة الفاء لأنها لا يُبتدأ بها كما لا يُبدأ للمفاجأة والتي للشرط يبتدأ بها ولا تكون جوابًا للشرط، وإذا التي للمفاجأة بالفاء وإنما لم يبتدأ بها لأنها للمفاجأة فإذا التي فيها معنى الشرط غير التي لا يبتدأ بها فأشبهت الفاء فوقعت موقعها وصارت جوابًا للشرط"[٢].

وقال العكبري في التبيان عن العلاقة بينهما: " (إذا) مكانية للمفاجأة نابت عن الفاء في جواب الشرط؛ لأن المفاجأة تعقيب، ولا يكون أوّل الكلام، كما أن الفاء كذلك"[٣].

وهذا يدل على أن (إذا) الفجائية شابهت (الفاء) في وظيفة الربط في جملة جواب الشرط؛ وذلك بشروط صحت بها تلك المشابهة، فقد جاء الجواب جملة اسمية؛ لأن الفعلية تنفي تلك المشابهة [٤]، وكون الجملة مثبتة حققت المشابهة أيضًا؛ لأن المنفية لايصح اقترانها بها[٥].

---

[١] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨، ١٩٩٨م، (٤/ ٣٢٩)

[٢] القيسي، أبو محمد مكي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥، ١٩٨٤م، (٥٦٢).

[٣] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (١٠٤١/١).

[٤] السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، جامعة بغداد، ١٩٩٠م، (٤٩١/٤، ٤٩٢).

[٥] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المبحث الثاني: الشبه بين الأسماء المبنية

وقع قياس الشبه في المبينات بصور متنوعة، فقد وقع بين الأسماء فيما بينها، كما وقع بين الأسماء والحروف، وهذا يدل على أن الاسم قد يُحمل على الاسم، كما يُحمل الاسم على الحرف؛ لذا وردت مسائل في الدُّر المصون تمثل هذا النوع من المبنيات، وهي:

مسألة/ الشبه بين (مَنْ) الشرطية، و(مَنْ) الموصولة بدخول الفاء في الجواب والخبر

قال تعالى: ﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًاۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1].

ورد في الدّر المصون الشبه بين (مَنْ) الموصولة و(مَنْ)الشرطية، إذ قال السمين:"و(مَنْ) يجوز أن تكون شرطية– وهو الظاهر–ويجوز أن تكون موصولة، ودخلت الفاء في خبرها تشبيهًا لها بالشرط"[2].

ذهب النحاة إلى القول بوجود شبه بين (مَنْ) الموصولة و(مَنْ) الشرطية، فكما أن الموصولة توصل بكلام بعدها هو من تمام معناها؛ وذلك لأنها أسماء ناقصة الدلالة لا يتضح معناه إلا إذا وصلت بالصلة، فكذلك الشرطية لا يتحقق معنى الجواب فيها إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله، إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه[3].

ومما زاد من قيمة الشبه بينهما ارتباط كل منهما بالفاء، إذ جعلها صالحة للدخول على جواب الشرط، وخبر الموصول، ولذا تمثل الشبه بينهما في رأيين:

الرأي الأول:

قاس النحاة (مَنْ) الموصولة على(مَنْ) الشرطية؛ نظير ما ظهر بينهما من شبه، فجعلوا الفاء شرطًا لقياس الشبه بينهما، قال سيبويه: "وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لِمَ جاز دخول الفاء هاهنا، والذي يأتيني بمنزلة عبدالله،

---

[1] البقرة :٣٨.

[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٠٢/١، ٣٠٣).

[3] ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، دار آوند دانش، ط١، ١٤٢٥، ٢٠٠٤م، (٣٥٥/٤)، وينظر: السامرائي، محمد فاضل، النحو العربي أحكام ومعان، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٣٥، ٢٠١٤م، (١٣٧/١).

وأنت لا يجوز أن تقول: عبد الله فله درهمان؟ فقال: إنما يحَسن في (الذي) لأنه جعل الآخر جوابا للأول، وجعل الأول به يَجِبُ له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا كما دخلت في الجزاء إذ قال: إنْ يأتني فله درهمان، وإنْ شاء قال: الذي يأتيني له درهمان"[١].

فالخليل أجاز في المسألة اقتران الخبر بالفاء؛ وذلك أن يكون المبتدأ اسمًا موصولا أو شبيهًا به، والخبر جوابًا أو نتيجة. قال الأنباري في البيان:" (مَنْ) شرطية مبنية لأنها تضمنت معنى حرف الشرط، وموضعها رفع لأنها مبتدأ، و(اتبع) خبره، وهو في موضع جزم ب(مَنْ)"[٢].

وجاء في شرح التسهيل: "إن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي يتضمنه"[٣].

وهذا يؤيد أنّ (من) الموصولة محمولة على الشرطية، قال ابن هشام: "كما تربط الفاء الجواب بشرطه، كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك نحو: الذي يأتيني فله درهم، وبدخولها فَهِم المتلقي ما أراده المتكلم من ترتُّب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل الفاء على الجواب احتمل ذلك غيره "[٤].

الرأي الثاني:

أن تقاس (مَنْ) الشرطية على (مَنْ) الموصولة في المسألة؛ إذ إن الموصولة هي أصل، والشرطية فرع لها، قال أبو حيان:"ولا يتعين عندي أن تكون (مَنْ) شرطية، بل يجوز أن تكون موصولة، بل يترجح ذلك لقوله في قسيمه:

---

[١] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: عبد السلام هارون (٣/ ١٠٢).
[٤] الأنباري، مرجع سابق، البيان في غريب إعراب القرآن، (٧٦/١).
[٣] ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٢٧٠/١).
[٤] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (١٨٧/١).

﴿والذين كفروا﴾، فأتى به موصولاً، ويكون قوله: ﴿فلا خوف﴾ جملة في موضع الخبر، وأما دخول الفاء في الجملة الواقعة خبراً، فإن الشروط المسوغة لذلك موجودة هنا" [1].

وقد رأى السمين بذلك، فقال" وقوله: "﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ يجوز أن يكون جوابًا فيكون في محل جزم، وأن يكون خبرًا لـ(مَنْ) إذا قيل إنها موصولة وهو أولى لمقابلته بالموصول في قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [2] فيكون في محل رفع"[3]. وهذا يدل على متابعة شيخه أبي حيان في المسألة الذي رجح كونها موصولة.

والذي يظهر في المسألة: أنّ قياس الشبه يقتضي أن(مَنْ) أصل في الشرط، وفرع في الموصول، إلا أن السمين ذكر أنّ (مَنْ) الموصولة أيضا تكون أصلا في المسألة وهو بذلك يتابع أباحيان، لكن هذا الحكم ليس على الإطلاق؛ وذلك لأمرين:

الأول: جاز اقتران الخبر بالفاء كما جاز في الجواب؛ لدلالة كل منهما على العموم والشيوع،فإذا دلت على المخصوص لم يجز ذلك ،بدليل إذا قلت:"الذي أخوه منطلق فله درهم لم يجز، ووجب أن نقول: له درهم بغير الفاء؛ لأن الذي هنا بمنزلة زيد، في تعرّيه من حكم الجزاء، وأما اعتبار معنى الشياع فيه فلأجل أن الجزاء لا يكون إلا في الشياع، والشائع تقول: من يخرج فله درهم، ولا تقول: زيد يخرج فله درهم فتأتي بالمخصوص"[4]، وهذا يؤكد شرطيتها؛ لأن الفاء وإن دخلت في خبر الموصول كثيرًا فذلك على معاملته معاملة الشرط فلتحمل هنا على الشرطية اختصارًا للمسافة [5].

الثاني: أقر السمين بشرطيتها في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ﴾[6]، قال: "الخبر هو جملة (فاستشهدوا عليهم) وجاز دخول الفاء زائدة في الخبر وإن لم يجز زيادتها في

---

[1] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٢٧٣/١).
[2] البقرة: ٣٩.
[3] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٠٣/١).
(٤) الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م، (٣٢١/١، ٣٢٢).
[5] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٥٥/١).
[6] النساء :١٥.

(زيدٌ فاضرب) على رأي الجمهور؛ لأن المبتدأ أشبه الشرط في كونه موصولاً عامًا صلته فعل مستقبل، والخبر مستحق بالصلة "[1]، وهذا يدل على أنها أصل في الشرط وفرع في الموصول.

[4] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٦١٧/٣).

مسألة / الشبه في الظرف(أنَّى) بين الشرطية والاستفهامية

قال تعالى:﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾[1].

ورد في الدّر المصون علاقة شبه بين مواضع (أنّى) الظرفية، إذ ذكر السمين ذلك في المسألة دون تصريح بها، فقال:" (أنَّى شئتم) (أنّى) ظرف مكان ويستعمل شرطاً واستفهاماً بمعنى (متى)، فيكون ظرف زمان، ويكون بمعنى كيف، وبمعنى مِنْ أين، وقد فُسرت الآية الكريمة بكل من هذه الوجوه"[2].

ربط النحاة العلاقة بين (أنّى) الظرفية في الآية الكريمة الواردة في المسألة، فقد تشبه الاستفهامية الجزاء، فتكون محمولة عليه تارة، وتارة أخرى الجزاء يشبه الاستفهام، فيُحمل عليه، وهذا تفصيل لها:

الرأي الأول:

أن (أنّى) الاستفهامية شابهت(أنّى) الشرطية، فتكون محمولة على الجزاء، وهذا رأي أكثر النحاة، قال سيبويه:"وما يجازَى به من الظروف:أيُّ حين،ومتى،وأين،وأنّى، وحيثما"[3]، واستشهد بقول لبيد[4]:

فأصْبحتَ أنَّى تأْتِها تلْتبِسْ بها كِلاَ مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلَيْك شاجِرُ

وتابعه المبرد [5]،ونص على ذلك ابن يعيش في كونها ظرفا جازما متضمنة معنى (إنْ) الشرطية في حديثه عن جوازم الفعل المضارع ،إذ قال :"فجميعها تجزم ما بعدها من الأفعال المستقبلة كما تجزم (إنْ)، وإنما عملت من أجل تضمنها معنى(إنْ)، ألا ترى (أنّى) إذا خرجت عن معنى (إنْ) إلى الاستفهام ، أو معنى الذي لم تجزم"[6].

---

[1] البقرة :٢٢٣.
[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٤٢٣/٢).
[3] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (٥٨/٣).
[4] البيت للبيد ابن ربيعة العامري، الديوان، دار صادر، بيروت (٦٤)، واستشهد به سيبويه على أن (أنّى) للمجازاة، ينظر، الكتاب، مرجع سابق، تحقيق: عبد السلام هارون، (٥٩/٣).
[5] ينظرالمبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٤٥/٢، ٤٧).
[6] ابن يعيش، يعيش بن علي موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنبرية، مصر، (٤٢/٧).

وقد أخذ السمين بهذا الرأي في المسألة، إذ رجح كونها ظرف يجازى به، والاستفهام(بمعنى كيف) محمول عليها، فقال: "والذي يظهر أنها شرطية ويكون قد حُذِف جوابها لدلالة ما قبله؛ تقديره (أنَّى شئتم فأتوه)، ويكون قد جُعلت الأحوال فيها جعل الظروف، وأجريت مجراها تشبيهًا للحال بظرف المكان؛ ولذلك تُقدّر بـ(في) كما أجريت (كيف) الاستفهامية مُجرى الشرط في قوله: (ينفق كيف يشاء) وقالوا: كيف تصنع أصنع، فالمعنى هنا ليس استفهاما بل شرطا"[1].

وقد بيّن سبب كونها شرطية؛ "لثبوت عمل الجزم؛ لأن غاية ما في الباب تشبيه الأحوال بالظروف للعلاقة المذكورة، وهو تقدير (في) في كل منهما"[2].

الرأي الثاني

أن الشرطية محمولة على الاستفهام بمعنى (كيف)، وقد ذهب الزجاج إلى هذا المعنى، فقال في الآية الكريمة:﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾؛ "أي كيف شئتم"[3]، وقال النحاس: "أنَّى" ظرف وحقيقته من أين شئتم وقيل كيف شئتم"[4].

أما ابن مالك فقد عدّها شبيهة بالظرف؛ لأنها بمعنى الحال، فقال: "فأنَّى لتعميم الأحوال وليست ظرفاً؛ لأنه لا زمان ولا مكان، ولكنها تشبه الظرف؛ لأنها بمعنى على أي حال، فلما كانت تقدر بالجار والمجرور والظرف يقدر بهما كانت بمنزلته وقد تأتي (أنَّى) بمعنى متى وبمعنى أين وتكون استفهامًا وشرطًا"[5].

والذي يتضح في المسألة أن الاستفهامية شابهت الشرطية فجرت مجراها وحُملت عليها؛ لذا الشرطية أصل في المسألة؛ بدليل أن جوابها المحذوف دلَّ عليه ما قبله في قوله: (فأتوا)، وهو رأي البصريين؛ حيث إنهم يرون أن المحذوف هو الدال على الجواب، أما الكوفيون فيرون أن الجواب هو المقدم لا المحذوف، قال ابن مالك: "ولو تقدم على الأداة

---

[1] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٤٢٤/٢).
[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[3] الزجاج، مرجع سابق، (٢٩٨/١).
[4] النحاس، مرجع سابق، (٩٤).
[5] ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٧٠/٣).

جملة هي الجواب هي المعنى، فليست هي الجواب بل دليلاً عليه"[1]؛ لأن الكوفيين يرون المتقدم هو الجواب، ولا حاجة إلى القول بحذفه؛ لأن الأصل في الجواب أن يتقدم على الأداة، فإذا أُخّر عنها جُزم على الجوار[2].

[1] ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٨٦/٤).
[2] الأنباري، مرجع سابق، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (٥٠٨/٢).

مسألة / الشبه بين (كم) الخبرية و(كم) الاستفهامية

قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[١].

ورد في الدّر المصون الشبه بين (كم) الخبرية والاستفهامية، إذ ذكر السمين ذلك بقوله: "(كم) هنا خبرية فهي مفعولٌ بـ(أهلكنا) تقديره: كثيراً من القرون أهلكنا. وهي معلقة لـ(يروا) ذهاباً بالخبرية مذهب الاستفهامية، وقيل: بل (يروا) علمية وكم استفهامية"[٢].

وضع النحاة روابط شبه بين (كم) الخبرية والاستفهامية، قال سيبويه: "واعلم أن أناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام "[٣]، وقال المبرد:"اعلم أن (كم) اسم يقع على العدد، وله موضعان: تكون خبرًا وتكون استفهامًا"[٤]، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليهما، ومنه قولهم: "على كم جذع سقفت بيتك"[٥].

وقد أكدّ ابن السراج على الشبه بين (كم) الخبرية والاستفهامية، مستشهدا بقول الفرزدق[٦]:

كَمْ عمةً لك ياجريرُ وخالةً فَدْعَاءُ قَدْ حلَبَتْ عليَّ عِشَارِي

قال:" قلت كم عمةٍ فعلى معنى: رُبَّ، فإن قلت: كم عمةً فعلى وجهين: على ما قال سيبويه في لغة من ينصب في الخبر وعلى الاستفهام"[٧].

---

[١] يس:٣١

[٢] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٩/٢٦٠-٢٦٢).

[٣] سيبويه، الكتاب، تحقيق: محمد كاظم البكاء، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ط١، ١٤٣٥، ٢٠١٥م، (٤٦/٣).

[٤] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٥٥/٣).

[٥] ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل العقيلي المصري، تأليف محمد عبد العزيز النجار، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، دار الفكر العربي، القاهرة، (٣٥٨/٢).

[٦] البيت للفرزدق، همام بن غالب، الديوان، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧م، (٢٦).

[٧] ابن السراج، أبو بكر بن محمد، الأصول في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة دار الثقافة الدينية، القاهرة، ط٢، ١٤٣٥، ٢٠١٤م، (٢٨٧/١، ٢٨٨).

والبناء أيضا يُظهر الشبه؛ وذلك لتضمنها معنى حرف الاستفهام في كونها استفهامية، وبنيت في الخبر لسببين: الأول: أنها بلفظ الاستفهامية من جهة، والثاني: أنها نقيضة رب فهي للتكثير ورب للتقليل، وهذا البناء علله أبو الحسن الوّراق بقوله: " إن قال قائل: لِمَ وجب أن تبني كم؟ قيل له: إنما وجب بناؤها في الخبر؛ لأنها نقيضة رب، ورب حرف، فوجب أن تجري نقيضتها مجراها، ووجب بناؤها في الاستفهام لتضمنها معنى حرف الاستفهام"[١].

ولذا نجد الشبه بين (كم) الاستفهامية والخبرية في الآية الكريمة يتمثل في رأيين:

الرأي الأول:

أن الشبه في أن كلاً منهما محمول على الآخر، قال الزجاج في معرض الآية الكريمة الوجهين فقد تكون استفهامًا وخبرًا، إذ قال: "وموضع (كم) نصب بأهلكنا؛ لأن (كم) لا يعمل فيها ما قبلها خبرًا كانت أو استفهامًا. تقول في الخبر: كم سِرتُ، تريد سرت فراسخ كثيرة، ولا يجوز سرت كم فرسخاً وذلك أن (كم) في بابها بمنزلة رُبَّ، وأن أصلها الاستفهام والإبهام، فكما أنك إذا استفهمت فقلت للمخاطب: كم فرسخًا سرت لم يجز سرت كم فرسخًا؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، فكذلك إذا جُعلت كم خبرًا فالإبهام قائم فيها"[٢]، ووافقه جمع من النحاة [٣].

الرأي الثاني:

رأى أن (كم) الخبرية محمولة على الاستفهامية، إلا أن الاستفهامية أصل في المسألة، وهذا الزمخشري يرى أنها أصل في الاستفهام سواء أكانت (كم) في الآية خبرية أم استفهامية؛ لأن العامل قبلها لايعمل فيها، إلا أنه رجح وجه الخبرية فيها، فقال:" إلا أن معناها نافذ في الجملة كما نفذ في قولك: ألم يروا إن زيدا لمنطلق، وإن لم يعمل لفظه، وأنهم

---

[١] ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم، مكتبة الرشيدة، الرياض، ط١، ١٤٢٠م،١٩٩٩م، (٤٠٣).

[٢] الزجاج، مرجع سابق، معاني القرآن وإعرابه، (٢٨٥/٤).

[٣] النحاس، أحمد بن محمد إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: خالد العلي، دار المعرفة، ط٢ (٨٢٠)، الأنباري، مرجع سابق، البيان في غريب إعراب القرآن، (٢٩٤/٢).

إليهم لايرجعون: بدل من أهلكنا على المعنى لا على اللفظ تقديره: ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين"[١].

وقال ابن عطية: "وكم هنا خبرية، وأنهم بدل منها، والرؤية بصرية"[٢]، وتابعه القرطبي مستشهدا بقول سيبويه:"قال سيبويه معنى (كم) هاهنا الخبر؛ فلذلك جاز أن يُبدل منها ما ليس باستفهام، والمعنى: ألم يروا أن القرون الذين أهلكناهم أنهم لا يرجعون" [٣].

ورفض أبو حيان ما ذهب إليه ابن عطية في كونها خبرية في هذا الموضع، فقال: "وهذا لا يصح؛ لأنها إذا كانت خبرية كانت في موضع نصب بـ(أهلكنا) ولا يَسُوغُ فيها إلا ذلك" [٤].

وعدّ ما قاله ابن عطية هو من باب التوهم إذ قال: "لكن ابن عطية توهم أن (يروا) مفعوله (كم) فتوهم أن قوله: "أنهم إليهم لا يرجعون" بدل منه؛ لأنه لا يسوغُ أن يُسلَّط عليه فتقول: ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون، وهذا وأمثاله دليلٌ على ضعفه في علم العربية"[٥].

وقد أخذ السمين بهذا الرأي في المسألة إذعدّها خبرية محمولة على الاستفهامية وإليه ذهب أكثر النحاة[٦]؛ لأن الدلالة على الكثرة هي الأقرب، وبذلك يتضح موقفه من رأي أبي حيان، إذ خالفه في ذلك، فقال: "قلت: هذا الإنحاء تحامل عليه؛ لأنه لقائل أنْ يقول (كم) قد جعلها خبرية، والخبرية يجوز أن تكون معمولة لـ (ما قبلها عند قوم)،

---

[٤] الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمد، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٣٠، ٢٠٠٩م، (٨٩٤/٢٣).
[١] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٢٦٠/٩-٢٦٢).
[٢] ابن عطية، مرجع سابق، (٤٥٢/٤).
[٣] القرطبي، محمد أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، (٤٣٨/١٧).
[٤] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٥] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٢٦١/٩).
[٦] ينظر: الأشموني، نور الدين علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٥، ١٣٩٥٥م، (٣/ ٦٣٣).

فيقولون: ملكتُ كم عبدٍ، فلم يلزم الصدر، فيجوز أن يكون بنى هذا التوجيه على هذه اللغة وجعل (كم) منصوبة بـ(يروا) وأنهم بدل منها، وليس هو ضعيفًا في العربية حينئذ" [١].

والذي يظهر أن الخبرية شابهت الاستفهامية؛ وذلك لأن الدلالة مبهمة، والتكثير واضح في سياق الآية، إذ يكثر استعمالها مع حرف الجر، قال تعالى: ﴿وكم مِنْ قريةٍ﴾ [٢]، كما يكثر في قول العرب أيضا، قال ابن السراج:" إن أكثر العرب إنما تتكلم بها مع (مِنْ)، فإذا حذفت (مِنْ) فالكلام عربي جيد" [٣].

---

[١] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٢٦١/٩، ٢٦٢).
[١] الأعراف :٤.
[٢] ابن السراج، أبوبكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٩م (٢٨٩/١)

مسألة / الشبه بين (إذْ) و(إذا)

قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلۡكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرۡسَلۡنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ٧٠ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ﴾ [1].

ورد في الدّر المصون ما يشير إلى الشبه بين (إذ) و(إذا)، إذ شابهت (إذ) (إذا) في الدلالة على الاستقبال، قال السمين: "جوّزوا في (إذْ) هذه أن تكون بمعنى (إذا) لأن العامل فيها محقق الاستقبال، وهو (فسوف يعلمون). وقالوا: وكما تقع (إذا) موقع (إذ) في قوله تعالى: ﴿إِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [2] كذلك تقع (إذ) موقعها "[3].

تشترك (إذ) و(إذا) في الظرفية، (فإذ) اسم لما مضى من الزمن، قال سيبويه:"(إذ) وهي لما مضى من الدهر، وهي ظرف بمنزلة (مع)" [4]. وجاء في المغني: " أن تكون ظرفًا وهو الغالب"[5].

والظرفية ملازمة لـ(إذا) كما هي ملازمة لـ(إذْ) إلا أن الاستقبال من دلالتها؛ لتضمنه معنى الشرط، قال سيبويه: " وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة وهي ظرف" [6]، وقال ابن يعيش: " وهي ظرف للمستقبل مضمنة معنى الشرط غالبًا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾ [7].

وقد عدّ ابن هشام الظرفية فيها هو رأي الجمهور، إذ قال: "إذا لا تخرج عن الظرفية"[8].

لكن المسألة تثبت الشبه بينهما في رأيين:

---

[1] غافر: ٧١
[2] الجمعة: ١١
[3] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٤٩٤/٩).
[4] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، (٢٢٩/٤).
[5] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٩٤/١).
[6] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (٢٣٢/٤).
[7] الأحزاب: ١٩
[8] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (١١٠/١).

الرأي الأول:

أن (إذ) تشبه (إذا) في الاستقبال، ففي سياق الآية يقول العكبري موضحًا دلالة (إذ) على الاستقبال:"(إذ): ظرف زمان ماض والمراد بها الاستقبال بدليل قوله تعالى: (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ)"[١].

ورأى بذلك ابن مالك في استعمال (إذ) للاستقبال بقوله:"استعملت (إذ) موافقة لـ(إذا) في إفادة الاستقبال وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين، وفيه قوله تعالى ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [٢]"[٣].

ومن حيث المعنى تأتي (إذ) دالة على الاستقبال أيضًا، قال الزمخشري: "قلت المعنى على (إذا) إلا أن الأمور المستقبلية لما كانت في أخبار الله تعالى متيقنة مقطوعًا لها عُبِّر عنها بلفظ ما كان ووجد، والمعنى على الاستقبال"[٤]. وقال ابن عطية في الآية الكريمة:"وعَبَّر عن ظرف الاستقبال بظرف لا يُقَال إلا في الماضي؛ لأنه لما تيقن وقوع الأمر حَسُنَ تأكيده بالإخراج في صيغة الماضي"[٥]. ووافقه أبوحيان [٦].

الرأي الثاني:

أن تبقى على صورتها في الماضي؛ لأنها تشبه المفعول به، وهذا الرأي انفرد به السمين، إذ قال: "قلت ولا حاجة إلى إخراج (إذ) عن موضوعها، بل هي باقية على دلالتها على المضي، وهي منصوبة بقوله:(فسوف يعلمون) نصْبَ المفعول به أي: فسوف يعلمون يوم القيامة وقت الأغلال في أعناقهم أي: وقت سبب الأغلال"[٧]، ثم بين أن هذا

---

[١] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (١١٢٢/٢).
[٢] مريم: ٣٩
[٣] ابن مالك، جمال الدين بن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ، ط٢، ١٤١٣هـ، (٦٢-٦٣).
[٤] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٣٦٠/٥).
[٥] ابن عطية، مرجع سابق، (٥٦٩/٤).
[٦] أبو حيان الأندلسي، مرجع سابق، البحر المحيط، (٤٥٤/٧).
[٧] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

هو الوجه الواضح؛ لأنه يرى أن غاية التصرف في (إذ) بجعلها مفعولا بها، ولايضرُّ ذلك؛ لأن من المعربين من ينصب بـ(اذكر) مقدرًا ولايكون حينئذ إلا مفعولا به لاستحالة عمل المستقبل في الزمن الماضي [١].

والذي يظهر في المسألة: أن(إذ) شابهت (إذا) في الدلالة على المستقبل؛ وذلك لسببين:

الأول: لا يمنع القول بدلالتها على الاستقبال؛ لأنه حاصل في سياق الآية، إذ ارتبطت بقرينة دلت على الاستقبال وهي (سوف)، وهذا قول متفق عليه عند الجمهور. كما أن فيها تشبيه للمستقبل بالماضي، أو تعبير مجازي له، وهذا شأن (إذ) أن تكون اسمًا للزمن الماضي فتستعمل للزمن المستقبل لقرينة (سوف) فهو إما استعمال المجاز بعلاقة الإطلاق، وإما استعارة تبعية للزمن المستقبل المحقق الوقوع تشبيهًا بالزمن الماضي [٢].

الثاني: مخالفة السمين لرأيه، إذ أثبت أن دلالة(إذ) تدل على المستقبل في موضع سابق في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [٣]، إذ أشار إلى أن "(إذ) ظرف زمان في أثناء المستقبلات تقريبا للأمر، وتصحيحا لوقوعه، كما وقعت صيغة المضي موقع المستقبل لذلك كقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾، وكقول الأشتر:

بَقَّيْتُ وفْري وانحرفتُ عن العُلى ولقيت أضيافي بوجه عبُوسِ

إنْ لم أشُنَّ على ابن حربٍ غارةً لم تخلُ يومًا من نِهاب نفوس

فأوقعت (بَقَّيْتُ) و(انحرفت) –وهما بصيغة المضي– موقع المستقبل لتعليقهما على مستقبل وهو قوله: إنْ لم أشُنَّ"[٤].

---

[١] ينظر، السمين الحلبي، مرجع سابق، (٤٩٤/٩).
[٢] ابن عاشور، مرجع سابق، (٢٠٢/٢٤).
[٣] الأعراف: ٤٤
[٤] البيت لمالك بن الحارث النخعي المعروف بالأشتر، من كبار قومه وفرسانهم، شهد يوم الجمل وأيام صفين مع علي بن أبي طالب، ديوان مالك الأشتر، تحقسق: قيس العطار، مؤسسة أنصار الحسين، ط١، ١٩٩٠م، (٥٩)، وينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٢/ ٢١٥).

المبحث الثالث/ الشبه بين الأفعال المبنية والأسماء

لم يقتصر قياس الشبه في البناء على الأسماء فيما بينها، بل امتد إلى الشبه بين الأفعال المبينة والأسماء أيضًا، فقد ورد في الدر المصون مسائل تتناول هذا النوع من الشبه منها:

مسألة / الشبه بين الاسم والفعل في (أفْعَل)التعجب.

قال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[1].

أخرج الخلاف في (أفْعَلَ) التعجب شبهًا بين الاسم والفعل، **إذ ذُكر في الدّر المصون الخلاف في (أفْعَلَ) التعجب الواقع بعد (ما) التعجبية بين الكوفيين والبصريين، هل هو فعل أم اسم، قال السمين: " وكذلك اختلفوا في (أفْعَل) الواقع بعدها أهو اسم– وهو قول الكوفيين –أم فعلٌ؟ وهو الصحيح"[2]، ويترتب على هذا الخلاف خلاف في نَصْبِ الاسم بعده: هل هو مفعول به أو مُشبَّهٌ بالمفعول به"[3].**

ربط النحاة الشبه بين الفعل والاسم في (أفْعَل)التعجب؛ لمشابهته (أفْعَل) الذي يدل على المفاضلة، فذهب الكوفيون إلى أن (أفْعَل) في التعجب نحو (ما أحسنَ زيدًا) اسم، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن الكسائي من الكوفيين [4]. وهذا تفصيل في المسألة:

الرأي الأول:

ذهب الكوفيون إلى القول بالاسمية لـ(أفْعَل)، والدليل على ذلك أنه اسم يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء؛ لذا شابه الاسم، واستشهدوا بقول الشاعر: (يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا) [5].

---

[1] البقرة: ١٧٥

[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٢٤٤/٢).

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧، ٢٠٠٦م، (١٠٤/١، ١٠٥).

[5] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الرأي الثاني:

أن (أفْعَل) التعجب فعل أشبه الاسم في التفضيل والمبالغة، وهذا رأي البصريين [١]، قال سيبويه:"وذلك قولك:

ما أحسنَ عبدَ الله! زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، دخله معنى التعجب"[٢] .

وقال المبرد: " ما أحسن زيدًا، وما أكْرَمَ عبدَالله، فـ(ما) اسم مرتفع بالابتداء، وأحسن خبره، وهو فِعْل، وزيدًا مفعول به، فتقديره: شيء أحْسَن زيدًا"[٣] .

والذي يظهر أن المشابهة تتضح فيما أجاب به الأنباري عن سبب التصغير فقال": إنما دخله حملاً على باب (أفْعَل) الذي للمفاضلة لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنك تقول: ما أحسنُ زيدًا لمن بلغ الغاية في الحسن ،كما تقول (زيد أحسنُ القوم) فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفَضَّله عليهم؛ فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز (ما أُحيسن زيدًا)، و(ما أُميلح غزلاناً) كما تقول: (غلمانك أُحيسِنُ الغلمان، وغزلانك أُمَيْلِحُ الغزلان) ولهذه المشابهة حملوا (أفعل منك) و(هو أفعلُ القوم)على قولهم (ما أفْعَله) فجاز فيهما ماجاز وامتنع منهما ما امتنع منه"[٤].

لذا أظهر التصغير قياس الشبه بين (أفعل) التعجبية و (أفْعل) التفضيل؛ وذلك للاشتراك في معنى المفاضلة والمبالغة. وإن كان التصغير خاص بالأسماء فهذا لا يرجح قول الكوفيين في كل الأحوال؛ لأن التصغير لزم طريقة واحدة "فأشبه الأسماء في بعض أحكمها، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أن اسم الفاعل

---

[١] الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧، ٢٠٠٦م، (١١٥/١).
[٢] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (٧٢/١).
[٣] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (١٧٣/٤).
[٣] الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧، ٢٠٠٦م، (١١٥/١).
[٤] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسما، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً؛ فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهًا بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلا"[1].

[1] الأنباري، مرجع سابق، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (١١٥/١)

مسألة: الشبه بين (لا جرم) والأعداد المركبة في البناء.

قال تعالى: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ ﴾[1].

ورد في الدّر المصون الشبه بين (لاجرم) والأعداد المركبة في البناء على الفتح إذ هي بمنزلتها كالاسم الواحد، ومنهم من رأى أن (لاجرم) هي بمنزلة (لارجل) وهي تشبه (خمسة عشر) أيضا؛ لأن كل منهما بالمنزلة نفسها. وهذا تفصيل في المسألة[2]:

الرأي الأول

ذهب إلى القول بأنهما ركبتا من (لا) النافية، و(جرم)، وبنيتا على تركيب خمسة عشر، وصار معناهما معنى(فِعْلٍ) وهو (حقّ)، ويرتفع مابعدها على الفاعلية، وأشار إلى أن هذا القول لسيبويه، إذ يرى أنّ (جرم) فعل مبني كما في قوله تعالى: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ الْنَّارَ﴾[3] فِعْل بمعنى (حقَّ) وما بعدها في موضع رفع على الفاعلية، قال:"وأما قوله عز وجل:"﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ الْنَّارَ﴾ فإن (جرم) عملت فيها لأنها فعل، ومعناها: لقد حَقَّ أنّ لهم النار، ولقد استحق أنّ لهم النار، وقول المفسرين معناها: حقا أن لهم النار يدلك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مُثّلت، فَجَرَمَ بعدُ عملت في أنّ عملها في قول الفزاريّ[4]:

ولقد طَعنتَ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمتْ فزارةَ بعدها أنْ يَغْضَبُوا

أي: أحقّت فزارة "[5].

---

[1] هود: ٢٢

[2] بتصرف، ينظر السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٠٣/٦).

[3] النحل: ٦٢

[4] عُيينة بن حفص بن حذيفة الفزاري، يكنى أبا ملك، أسلم بعد الفتح وقيل قبل الفتح، شهد الفتح وحنينا والطائف، وكان من المؤلفة قلوبهم، ومن الأعراب الجفاة، قيل في سيرته: أنه دخل على النبي صلى الله عليه وسلم من غير إذن، فقال له: " أين الأذن؟" فقال: ما استأذنت على أحد من مضر!، ينظر ابن الأثير، عزالدين أبي الحسن علي الجذري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٣٣، ٢٠١٢م، (ص٩٨٠).

[5] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (١٣٨/٣)

وإلى ذلك ذهب المبرد، إذ قال:" فأما قوله:"﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾. فـ(أنّ) مرتفعة بجرم، ومعناها–والله أعلم– حقَّ أنّ لهم النار؛ كما قال عز وجل: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ﴾ [1] أي: لا يحقنّكم "[2].

الرأي الثاني

ذهب إلى القول بأنّ (لاجرم) بمنزلة (لارجل)، في كون (لا) نافية للجنس، و(جرم) اسمها مبني معها على الفتح وهي واسمها في محل رفع بالابتداء وما بعدهما خبر (لا) النافية، وصار معناها لامحالة ولابُد.

وذكر ذلك القيسي بأنّ(لاجرم) كلمة واحدة بنيتا على الفتح في موضع رفع بالابتداء والخبر(أنهم)، ونقل ما قيل عن الخليل على كون (أنّ) في موضع رفع بجرم وجرم بمعنى بُدَّ، فمعناه لابد ولا محالة [3].

وقال ابن هشام:" ومثل لارجل عند الفراء (لاجرم) نحو:﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾"[4]، أو أنها بمنزلة (لا رجل) إلا أن (أنّ) ومابعدها في محل نصب أو جر بعد حذف الجار، إذ قدرها: لامحالة في أنهم في الآخرة.أو أن "جرم" اسم (لا) مبنيٌ معها على الفتح كما تقدم، وخبرها (أنَّ) وما في حيزّها، أو على حذف حرف الجر، أي: لا منع من خسرانهم[5].

والذي يظهر في المسألة أنه لا فرق بين الاسمية والفعلية فيها، فهي قد شابهت خمسة عشر في التركيب فاستحقت البناء، قال المبرد:" لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر"[6]، ووافقه جمع من النحاة[7].

---

[1] المائدة: ٨
[2] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٣٥٢/٢).
[3] القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥، ١٩٨٤،(٣٥٧/١).
[4] **ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٢٦٥/١).**
[5] بتصرف، ينظر السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٠٣/٦).
[6] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٣٥٢/٢).
[7] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

مسألة: الشبه بين اسم الفعل والفعل المجزوم في العمل

قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴾[1].

ورد في الدّر المصون الشبه بين اسم الفعل وفعل الأمر، إذ ذكر السمين ذلك بقوله:" قوله:(مكانكم) اسم فعل، ففسره النحويون ب(اثبتوا) فيحمل ضميرا، ولذلك أُكّد بقوله:(أنتم) وعُطف عليه (شركاؤكم) ومثله قول الشاعر[2]:

وقولي كلما جَشَأتْ وجاشَتْ مكانَكِ تُحمدي أو تستريحي

أي: اثبتي، ويدلُّ على ذلك جزم جوابه وهو (تُحمدي)" [3].

ظهر في المسألة الشبه، إذ أشبه اسم الفعل فعل الأمر من جهة، والشرط الجازم من جهة أخرى، وفي المسألة تفصيل لذلك:

الرأي الأول

هناك علاقة شبه بين اسم الفعل والفعل تتمثل في: الزمن، والمعنى، والعمل، وتختلف في العلامة الإعرابية بينهما، فكل اسم فعل يدل على زمن محدد، فإن كان فعل في زمن مضى فهو يدل على الفعل الماضي ويقوم مقامه في أداء

---

[1] يونس: ٢٨

[2] البيت لعمرو بن الإطنابة، والإطنابة اسم أمه، وهو عمرو بن زيد مناة، ينظرشُرّاب، محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، (٢٥١/١)، وينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (١٨٩/٦).

[3] السمين الحلبي، مرجع سابق، (١٨٩/٦).

معناه وفي العمل من غير أن يقبل العلامة الخاصة بالفعل. وكذلك اسم الفعل المضارع والأمر بنوعيه، وهذا يدل على الشبه بينهما، قال سيبويه عنها: "واعلم أنَّ هذه الحروف هي أسماء للفعل لا تظهر فيها المضمر لأنها أسماء"[١].

وقال المبرد في باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر:"أسماء وضعت للفعل تدل عليه فأجريت مجراه ما كانت في موضعها ولا يجوز فيها التقديم والتأخير لأنها لا تصرّفَ تصرّف الفعل"[٢].

وهذا يدل على أن اسم الفعل يصير بمعنى الفعل، فيُحمل على الفعل؛ وذلك ببنائه. قال الرضي بقوله: "والذي حملهم على أن قالوا: إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معان الأفعال أمر لفظي، وهو أن صيغتها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها، ولا يدخل اللام على بعضها، والتنوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفًا وبعضها جارًا ومجرورًا"[٣].

أما أبوحيان في الارتشاف: "ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية مرادفة لما تُفَسّرُ به، وذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء ويُسمونها أسماء أفعال، وذهب بعض البصريين إلى أنها أفعال استعملت الأسماء وجاءت على ابنيتها واتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء"[٤] . ونقل المخزومي هذا الرأي بقوله: "وهذه الطائفة وقعت للكوفيين أيضًا ولاحظوا أنها تعمل عمل الأفعال، فلم يجعلوها لذلك قسمًا قائمًا بذاته وأدخلوها في طائفة الأفعال، بل عدّوها أفعالاً حقيقية ولم يمنعهم دخول التنوين عليها – وهو من علامات الأسماء عند الفريقين كصهٍ ومهٍ وآهٍ – من تسميتها أفعالاً"[٥] .

وما قيل عن الكوفيين في مسألة الخلاف لم أجد ما ينص على ذلك، فالفراء قد ذهب إلى القول باسميتها وهذا ينافي من قال بفعليتها، قال: "وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[٦] هذا أمر من الله عز وجل كقولك (عليكم أنفسكم)

---

[١] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: عبد السلام هارون، (١٢٣/١).
[٢] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٢٠٢/٣).
[٣] الرضي، مرجع سابق، شرح الرضي على الكافية، (٢٩١/٢).
[٤] أبوحيان، الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨، ١٩٩٨م، (٢٢٩٠،٢٢٨٩).
[٥] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ونهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى الحلبي للنشر، القاهرة، ط٢، ١٣٧٧، ١٩٥٨م، (٣٣٨).
[٦] المائدة: ١٠٥

والعرب تأمر من الصفات بعليك، وعندك، ودونك، وإليك يقولوا: إليك إليك، يريدون تأخر؛ كما تقول: وراءك وراءك، فهذه الحروف كثيرة..، ثم قال: ولا تقدّمنّ ما نصبته هذه الحروف قبلها؛ لأنها أسماء، والاسم لا ينصب شيئًا قبله؛ تقول: ضربًا زيدًا، ولا تقول: زيدًا ضربًا"[١].

ففي المسألة نص النحاة على أنها اسم فعل شابه فعل الأمر في العمل، إذ هي في الأصل منقول من ظرف المكان، وعملت عمل فعل الأمر فرفعت فاعلا وهو الضمير المستتر فيها، قال الأنباري:" مكانكم ههنا اسم من أسماء الأفعال، وهي اسم لالزموا، كما أنّ(مَه) اسم لاكفف، و(صه) اسم لاسكت، وفتحة النون فتحة بناء لقيامه مقام فعل الأمر"[٢]. وقال العكبري في التبيان:" (مكانكم) هو ظرف مبني لوقوعه موقع الأمر؛ أي الزموا؛ وفيه ضمير فاعل"[٣].

الرأي الثاني:

أشبه اسم الفعل الشرط الجازم لفعلين أو ما يسمى بجواب الطلب، وقد اتضح ذلك من خلال البيت الذي استشهد به؛ إذ عامله معاملة الشرط الجازم الواقع في جواب الأمر، فالشاهد في قوله: (تحمدي)؛ إذ جزم النون لوقوعه في جواب الأمر، قال المبرد: "واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي، كما يجزم جواب الجزاء بالجزاء؛ وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزءًا صحيحًا"[٤]. جاء في شرح الألفية:

وبَعْدَ غَيْرِ النَّفْي جَزْمًا اْعتَمِدْ إنْ تَسْقُطِ الْفَا والجراءُ قد قُصِدْ

وهذا الرأي عليه أكثر المتأخرين من الجمهور[٥]، ورجحه ابن هشام[٦].

---

[١] الفراء، مرجع سابق، معاني القرآن، (٢٤٤/١، ٢٤٥).
[٢] الأنباري، مرجع سابق، البيان في غريب إعراب القرآن، (١ /٤١١).
[٣] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٦٧٣/١).
[٤] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (١٣٣/٢).
[٥] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، شرح المفصل، (٤٨/٧). ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٢٢٦/١).
[٦] ينظر: ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٢٢٦/١).

المبحث الرابع: الشبه بين الحروف

يقع الشبه بين الحروف كما وقع بين الأسماء المبنية والحروف، إذ هي الأصل في البناء، لكن بعض الحروف قد تكون أصلا تارة، وتكون فرعا تارة أخرى؛ لذلك يتطلب الأمر عرض المسائل التي تناولت الشبه فيما بينها، ومنها:

مسألة: الشبه بين (لولا)و(لوما) وبين هلاّ في التحضيض

قال تعالى: ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ﴾ [١].

ورد في الدّر المصون الشبه بين (لولا) و(لوما) وبين هلاّ، قال السمين:" (لولا) و(لوما) يكونان حرفي ابتداء، ويكونان حرفي تحضيض بمنزلة (هلا)، فيختصان بالأفعال ظاهرة أو مضمرة كقوله: [٢]

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيْبِ أفضل مَجْدِكم بني ضَوْطَرى لولا الكمِيَّ المقنَّعا

أي: لولا تَعُدُّون الكميَّ، فإن وَرَدَ ما يُوهم وقوع الاسم بعد حرف التحضيض يُؤول كقوله:

ونُبِّئْتُ ليلى أَرْسَلَتْ بشفاعةٍ إليَّ فهلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها

ف(نفس ليلى) مرفوع بفعل محذوف يفسره(شفيعها) أي: فهلّا شفعت نفس ليلى"[٣]

ذهب النحاة إلى القول بوجود شبه بين (لولا ولوما) [٤] وبين (هلاّ) التحضيضية، فهما في الأصل مركبتان، قال المبرد: "(لولا) إنما هي (لو) و(لا) جُعلتا شيئاً واحدًا"[٥].

وقال ابن جني: "لولا مركبة من (لو) و(لا)"[٦]، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، ولولا خالدٌ لأحسنت إليك، قال ابن مالك عن الشبه في(لو): "ركبا مع (لا) و(ما) المزيدتين تنبيهًا على نقلهما إلى التحضيض"[٧].

---

[١] البقرة: ١١٨

[٢] الخطفي، جرير بن عطية، ديوان جرير، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٦، ١٩٨٦م، (ص٢٦٥).

[٣] البيت لقيس بن الملوح، ويروى لابن الدمينة، ينظر: ديوان ابن الدمينة، ألفه: أبو العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، دار العروبة، القاهرة،١٣٩٧، (ص٢٠٦)، وينظر السمين الحلبي، الدّر المصون، مرجع سابق، (٩١/٢، ٩٢).

[٤] الرماني، مرجع سابق، معاني الحروف، (١٢٣)، الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، دار الهلال، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م (٤٣٢)، أبو حيان، مرجع سابق، ارتشاف الضرب، (١٩٠٤/٤).

[٥] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٧٦/٣).

[٦] ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، (٤٣٢).

[٧] ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (١١٣/٤).

وهذا يدل على أن لولا ولوما بمنزلة واحدة، قال ابن هشام:" (لوما) بمنزلة (لولا)"[١].

وهذا الشبه بينهما جعل الرضي لا يفرق بينهما، إذ خصص لهما (حروف التخضيض واختصاصها بالفعل)، فقال: " حروف التحضيض: هلاّ، وألاَّ، ولولا، ولوما، لها صدر الكلام وتلزم الفعل لفظًا وتقديرًا" [٢].

وأكدّ النحاة في القرآن الكريم ذلك، فقال الفراء: "وأما الاستفهام فقوله: ﴿لَّوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾[٣]، وقوله: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [٤] والمعنى: والله أعلم، هلا أخرتني"[٥].

وقال الزجاج أيضاً:" (لولا) بمعنى هَلاَّ والمعنى: هلا يكلمنا الله أو تأتينا آية" [٦]. وقال في (لوما): "معناه هلا تأتينا بالملائكة"[٧].

وهذا يدل على: "إنَّ (لوما)لا ترِدُ إلا بالتحضيض"[٨]. قال أبو حيان: "ومعمول القول التحضيضية وهي ﴿لَوْلَايُكَلِّمُنَا اللَّهُ﴾[٩] .

وقد حدد النحاة دلالة (لوما ولولا) و (هلاّ) في كونهما للتحضيض إذا جاء بعدهما فعل مضارع يدل على الحض للفعل والطلب له، وهي في المضارع بمعنى الأمر، كما أنها تستعمل كثيرًا في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئًا، يمكن تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فِعْلِ مثل ما فات[١٠].

وهذا يؤكد أن (لوما) كـ(لولا) حرف تحضيض كـ(هلاَّ)، لا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مضمرًا، ومنه قوله:

ولولا يحسبون الحِلمَ عجزاً لَمَا عدِمَ المسِيئون احتمالي

---

[١] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٣٠٢/١).
[٢] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية،(٢/ ١٣٨٦).
[٣] الحجر:٧
[٤] المنافقون: ١٠
[٥] الفراء، مرجع سابق، معاني القرآن، (٤٢٥/١).
[٦] الزجاج، مرجع سابق، (١٩٩/١).
[٧] المرجع السابق، (١٧٣/٣).
[٨] المالقي، مرجع سابق، (٢٩٧).
[٩] البقرة: ١١٨
[١٠] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (١٣٨٦/٢).

مؤولٌ خلافًا للكوفيين، أما(لوما) فقد جاءت حرف امتناع، ولم ترد للتحضيض في قوله [١]:

لوما الحياءُ ولوما الدينُ عِبْتُكما ببعض ما فيكما إذ عِبْتُما عَوَري

وهذا مما أوّله بعض النحاة في مجيء (لوما) بعد الاسمية ضرورة شعرية[٢].

فهي تدل على التحضيض في أصلها، فقد نقل السيوطي رأي المالقي إذ أكد اختصاصها بالتحضيض فقال:" لم ترد (لوما) إلا للتحضيض، ونقل هذا الرأي ابن هشام في المغني"[٣] .

---

[١] ابن مقبل، تميم بن أبي مقبل بن عوف بن قتيبة بن العجلان، من شعراء قيس بن عيلان، ديوان ابن مقبل، تحقيق: عزة علي، دار الشرق بيروت، ١٤١٦، ١٩٩٥م،(٧١).
[٢] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (١٣٨٦/٢).
[٢] السيوطي، مرجع سابق، همع الهوامع، (٤٧٦/٢).

مسألة: الشبه بين(حتى) الجارة و(حتى) الناصبة

قال تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۚ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ ﴾ [1].

ورد في الدّر المصون الشبه في(حتى) غير صريح، قال السمين:"قوله ﴿حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾ حتى حرف جر، ومعناها يحتمل وجهين: أحدهما: الغاية، والثاني التعليل بمعنى كي، والتعليل أحسن؛ لأن فيه ذكر الحامل لهم على الفعل، والغاية ليس فيها ذلك"[2]

(حتى) حرف يأتي عند النحاة لأحد ثلاثة معان: انتهاء الغاية، وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلا في الاستثناء، وهذا أقلها[3]، فالشبه في(حتى) بين الاسم والفعل في المسألة في الغاية أو التعليل، وهذا تفصيل لها:

الرأي الأول:

إذا كان الفعل بعد (حتى) غاية أو للتعليل، فعند سيبويه أنها حرف جر، والفعل بعدها نصب بأن مضمرة، ولا يجوز إظهارها، فتشبه (حتى) الناصبة (حتى)الجارة، قال سيبويه:"اعلم أن (حتى) تنصب على وجهين: أحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: سِرتُ حتى أدخُلَها، كأنك قُلت: سرتُ إلى أن أدخلها، فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غاية. فالفعل إذا كان غاية نصب، والاسم إذا كان غاية جر، وهذا قول الخليل، وأما الوجه الآخر: فأن يكون السيرُ قد كان، والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل(كي) التي فيها إضمار(أن) وفي

---

[1] البقرة: ٢١٧

[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٩٩/٢).

[3] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب (١٤٣/١).

معناها، وذلك قولك: كلّمتُهُ حتى يأمُرَ لي بشيء"[١]. وقال المبرد: "واعلم أن الفعل يُنصب بعدها بإضمار (أنْ)؛ وذلك لأن (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها"[٢].

وقال ابن هشام:" (سرت حتى أدخلها) وذلك بتقدير حتى أن أدخلها، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى، ولا يجوز: سرت إلى أدخلها، وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بأن المضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال"[٣].

الرأي الثاني:

ذهب الكوفيون إلى القول إن النصب بعد (حتى) هو الأصل في الشبه؛ لأنها حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير (أنْ) نحو قولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة؛ لأنها إما أن تكون بمعنى كي فقامت مقامها، أو تكون بمعنى إلى أنْ، فقد قامت مقام أنْ كقولك: اذكر الله حتى تطلع الشمس [٤].

والذي يظهر في المسألة أن (حتى) الناصبة أشبهت (حتى) الجارة إذ حُملت عليها؛ وهذا ما يرجح قول سيبويه؛ لأنه لو كانت (حتى) هي الناصبة للفعل للزم إما حسن الخفض بالجار المحذوف، وإما كون (حتى)تعمل الجر في الأسماء، والنصب في الأفعال، ويظهر الجار قبلها في نحو: لأسيرن حتى تغرب الشمس، كما يظهر قبل (أنْ). فهي إذن حرف جر، والفعل بعدها نصب بأن لازمة الإضمار [٥].

---

[١] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق: محمد كاظم البكاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ط١، ١٤٣٥م، ٢٠١٥م، (١٢٩/٤).
[٢] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٣٧/٢).
[٣] **ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (١٤٤/١).**
[٤] ينظر: الأنباري، مرجع سابق، الإنصاف في مسائل الخلاف، (٤٨٩/٢، ٤٩٠).
[٥] بتصرف، ينظر ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٤/ ٢٤، ٢٥).

مسألة/ الشبه بين (أم) المتصلة والمنقطعة.

قال تعالى: ﴿أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [1].

ورد في الدّر المصون مسألة الشبه بين (أم) المتصلة والمنفصلة غير صريح في صورته، قال السمين: "أم" يجوز فيها وجهان: أحدهما: أنها منقطعة؛ لأن بعدها جملة، وهي إنما تَعْطِفُ المفردات، والثاني: أنها متصلة. وأجابوا عن وقوع الجملة بعدها: بأن مجيء الخبر بعد "نحن" أُتِي به على سبيل التوكيد إذ لو قال: "أم نحنُ" لاكتُفِيَ به دون الخبر. ونظير ذلك جواب مَنْ قال: (مَنْ) في الدار؟ زيدٌ في الدار، أو زيدٌ فيها، ولو اقتُصِر على "زيد" لكان كافياً، قلت: ويؤيِّد كونها متصلة أن الكلام يقتضي تأويله: أيُّ الأمرين واقع؟ وإذا صلح ذلك كانت متصلة إذ الجملةُ بتأويل المفرد "[2].

هناك شبه بين(أم) المتصلة و (أم) المنقطعة، فقد حدد النحاة مواضع كل منهما، فـ(أم) المتصلة، تنحصر بين نوعين: **الأول**: أن تتقدم عليها همزة يُطلب بها التعيين، قال سيبويه: "هذا باب (أَمْ)إذا كان الكلام بمنزلة (أيُّهم وأيُّها)، وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ وأزيدًا لقيت أم بِشْراً؟ فأنت الآن مُدّع أن عنده أحدهما؛ لأنك إذا قُلت: أيهما عندك، وأيهما لقيت؟ فأنت مُدّع أن المسؤول قد لقي أحدهما أو أن أحدهما عنده إلا أن عِلمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو [3]".

فلما كان التعيين والتحديد هما الغرض من الإتيان بـ "أم" وجب أن يجيء الجواب مشتملاً على ما يحقق الغرض بذكر أحد الشيئين فلا يُقال نعم ولا (لا)، قال المبرد: "أأعطيت زيدًا أم حرمته؟ فليس جواب هذا (لا) ولا (نعم): كما أنه إذا قال أيهما لقيت؟ أو أي الأمرين فعلت؟ لم يكن جواب هذا (لا) ولا (نعم)؛ لأن المتكلم مُدَع أن أحد الأمرين قد وقع، لا يدري أيهما هو، فالجواب أن تقول زيدُ أو عمرو"[4].

---

[1] الواقعة: ٥٩

[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٢١٤/١٠).

[3] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق البكاء، (٣١٥/٤).

[4] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٢٨٧/٣).

فالهمزة المتقدمة من الأشياء التي تخصصت بها (أم) المتصلة.

و**الثاني**: أن تتقدم عليها همزة التسوية، وهي الواقعة بعد (سواء) و(ما أبالي) وما في معناها، نحو ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ "[1].

أمّا (أم)المنقطعة: فهي التي تقع – في الغالب – بين جملتين مستقلتين في معناها، لكل منهما معنى خاص يخالف الآخر، ولا يتوقف آراء أحدهما وتمامه على الآخر؛ فليس بين المعنيين ما يجعل أحدهما جزءًا من الثاني، قال سيبويه عنها: "وذلك قولك: أعمروٌ عندك أم عندك زيدٌ؟ فهذا ليس بمنزلة: أيهما عندك؟ ألا ترى أنك لو قلت: أيهما عندك عندك؟ لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد، ويدلُّك على أن هذا الآخر منقطع من الأول، قول الرجل: (إنَّها لإبلٌ)، ثم يقول (أم شاءٌ يا قوم). فكما جاءت ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام وذلك أنه حين قال: (أعمروٌ عندك؟) فقد ظنَّ أنَّه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظَنَّ في (زيد) بعد أن استغنى كلامُهُ، وكذلك: إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ، إنما أدركه الشك حين مضى كلامه على اليقين"[2].

وقد فسر المبرد ما قاله سيبويه أنها تخرج إلى الإضراب، فقال: " إنما هو إضراب عن الأول على معنى (بل) والهمزة إلا أن ما يقع بعد (بل) يقين وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه"[3].

والنُحاة وضعوا علامات تُميز المنقطعة عن المتصلة من أهمها:

أولا: ألا تقع المنقطعة– مطلقاً – بعد همزة التسوية، ولا بعد همزة الاستفهام التي يطلب بها، وب(أم) وإنما تقع بعد الخبر المحض كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[4] أي: بل يقولون افتراه.

([1]) **البقرة:٦**

[2] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق محمد كاظم البكاء، (٣١٩/٤).

[3] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٢٨٩/٣).

[4] الأحقاف: ٧، ٨

ثانيًا: ألا تقع بعد أداة استفهام غير الهمزة كقوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[1].

قال الرضي: "قد يتقدمها الاستفهام بالهمزة أو بهل، ولا تقع بعد غيرهما من أسماء الاستفهام، إذا كان الاستفهام بأم عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم، وفي حكم المنسوب إليه؛ لأن أسماء الاستفهام إذا استفهم بها، عمَّت في الجميع فتغتني عن كل استفهام بعدها، فلا تقول: مَنْ عندك أم عمرو، لأن معنى قولك: أم عندك عمرو، مستفاد من قولك: مَنْ عندك؟" [2]

ثالثًا: لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزأين، نحو: أزيد عندك أم عندك عمرو، أو مقدرًا أحدهما نحو: إنها لإبل أم شاءٌ، أي: أم هي شاءٌ"[3]. قال ابن هشام: "ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد ولهذا قدروا المبتدأ في "إنها لإبلٌ أم شاء"[4].

والذي يظهر في المسألة أن الشبه قائم بين(أمْ) المتصلة والمنقطعة؛ فالمتتبع لـ(أم) في الآية الكريمة يجد أن ما جاء في الدّر المصون من خلال قول السمين إذ رأى أن تكون متصلة؛ وذلك في قوله: "ويؤيد كونها متصلة أن الكلام يقتضي تأويله، أي: الأمرين واقعٌ؟ وفي قوله وقفات:

الأول: الاستفهام هنا غير حقيقي؛ لأنه لم يرد به طلب التعيين، فالشرط في الهمزة أن يكون متبوعها صالحا لأيّ، وهنا لم يصلح لذلك؛ لأنه أراد به التقرير: أي الحكم على الشيء بأنه ثابت مقرر، وأمر واقع كقوله تعالى في سورة النور: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[5].

الثاني: مابعد (أم) جملة منقطعة يمكن تقديرها بـ(بل) وهمزة الاستفهام فتكون: بل نحن الخالقون وجوابه يكون نعم.

الثالث: الخبر موجود في الآية لـ(نحن) وهو الخالقون، وهذا يدلُ على أنها منقطعة.

---

[1] الرعد: ١٦
[2] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (١٣٣٦/٢).
[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[4] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٥٧/١).
[5] النور: ٥٠.

ولذا فإن الشبه يتمثل في: أن (أم) المتصلة شابهت المنقطعة؛ إذ أكد السمين ذلك بقوله:"وإذا صلح ذلك كانت متصلة إذ الجملة بتأويل المفرد"، وهذا يدل على أن الحكم عليها كان على سبيل التأويل، والمذكور أقرب في الحكم عند النحاة من التأويل؛ لأن التأويل طريق يلجأ إليه النحاة عند الحاجة إليه. والله أعلم.

المبحث الخامس: الشبه في التقارض اللفظي

تعددت المصطلحات التي تُظهر قياس الشبه بين الألفاظ، فلم يقتصر على الشبه في البناء، بل قد تتقارض الألفاظ فيقع الشبه بينها، إذ يعطي كل منهما حكمه للآخر، ويجري مجراه إما في العمل، أو في الإهمال، أو في النقيض، وهذا يدل على سعة قياس الشبه في الألفاظ؛ لأن اللفظ هو الأكثر في كلام العرب [١].

وقد ورد هذا المصطلح في المعجم، قال الرازي:" استقرض منه طلب القرض فأقرضه، واقترض منه أخذ منه القرض"[٢].

وفي القاموس المحيط:" وأقرضه: أعطاه قرضًا، واقترض منه: أخذ القرض، وهما يتقارضان الخير والشر؛ أي يتبادلان"[٣].

واستعمل النحاة التقارض بمعنى التبادل بين الأحكام النحوية، إذ يقع بين كلمتين، فتُعطي كلا منهما الحكم للأخرى، سواء كان هذا اللفظ اسمًا، أو فعلًا، أو حرفًا، وهذا التبادل يُقصد به أن يتبادل لفظان متشابهان وفقًا لقياسين شبيهين يكمل ثانيهما أولهما[٤].

وقد اتضح ذلك المصطلح في شرح المفصل:" قوله: (يتقارضان مالكل واحد منهما)، يعني أن كلاً منهما يستعير من الآخر حكمًا هو أخص به"[٥].

وقد وضع ابن هشام للتقارض قاعدة إذ قال: "من مُلَح كلامهم تقارضُ اللفظين في الأحكام"[٦].

---

[١] بتصرف، ينظر:الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (٥٨١/٢).
[٢] الرازي، مرجع سابق، مادة (قرض)، (٢٥١).
[٣] الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتبة التراث بإشراف: محمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦، ٢٠٠٥م، مادة قرض، (٦٥٢)
[٤] خليفة، محمد إبراهيم، التقارض في علم أصول النحو من وجهة وظيفية، جامعة الكوفة، مجلة آداب الكوفة، العدد (٣٠)، ٢٠١٧م، (٣٢٥).
[٥] ابن يعيش، مرجع سابق، (٨٨/٢).
[٦] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٨٠٤/٢).

وقال في سياق آخر: "وهو ما أعطى حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه"[١].وله مسائل في الدُّر المصون تناولها السمين ولم يصرح بها في هذا النوع من القياس، ومنها:

مسألة / التقارض بين(مَنْ) للعاقل و(ما) لغير العاقل.

قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ [٢] .

ورد في الدّر المصون ما يدل على الشبه من خلال التقارض بين (من) و(ما)، قال السمين: "وأتى هنا بـ(ما) لأنه إذا اختلط العاقل بغيره وكان المتكلم مُخيَّراً في (ما) و(مَنْ)؛ ولذلك لمَّا اعتبر العقلاء غلبهم في قوله:﴿قَانِتُونَ﴾ فجاء بصيغة السلامة المختصة بالعقلاء" [٣].

جاءت (مَنْ) عند النُحاة دالة على العاقل، قال المبرد:"نقول في (مَنْ) مَنْ يأتني آته، فلا يكون إلا لما يعقل فإن أردت بها غير ذلك لم يكن"[٤]. وهذا دلالة على أنها أصل للعاقل، قال الأزهري: "فأمَّا (مَنْ) فإنها تكون في أصل الوضع (للعالم) بكسر اللام نحو: ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [٥] [٦]، وهذا ما قاله به أكثر النُحاة [٧].

وأما (ما) فوضعت لدلالة غير العاقل، قال المبرد: "و(ما) تكون لغير الآدميين، نحو: ما تركب أركب، وما تصنع أصنع، فإن قلت ما يأتي آته، تريد الناس – لم يصلح" [٨]. وأطلق عليها ابن مالك لفظ أعم إذ قال: "و(ما) لتعميم الأشياء" [٩].

---

[١] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب ، (٧٨٤/٢).
[٢] البقرة: ١١٦
[٣] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٨٣/٢).
[٤] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٤٩/٢).
[٥] الرعد: ٤٣
[٦] الأزهري، مرجع سابق، (١٥٥/١).
[٧] عباس حسن، مرجع سابق، (٣١٧/١).
[٨] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٥١/٢).
[٩] ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٦٩/٤، ٧٠).

الرأي في المسألة

هناك مواضع شبه بينهما، إذ تتقرض (ما) التي تدل على غير العاقل الشبه مِن (مَنْ) التي تدل على العاقل؛ وذلك حين تختلط بغير العاقل وتدل عليه؛ أو أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَه﴾ [1] فقد عبر عن الأصنام بـ(مَنْ) لتنزيلها منزلة العاقل لأنهم عبدوها[2].

أو أن يجتمع غير العاقل مع العاقل في عموم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [3] فإن (مَنْ لا يخلق) عام في العاقل وغيره.

وقد يقترن غير العاقل مع العاقل إذا عُومل مُعاملته أو اختلط به فيما وقعت عليه، نحو قوله تعالى ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [4]" [5].

قال الزمخشري في سياق الآية الكريمة في المسألة : "فإن قلت: كيف جاء بـ(ما)التي لغير أولي العلم مع قوله (قانتون)؟ قلت: هو كقوله: سبحان ما سخركن لنا، وكأنه جاء بـ(ما) دون (مَنْ)، تحقيرًا لهم، وتصغيرًا لشأنهم، كقوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾"[6].

وقال أبو حيان: "وأتى بلفظ (ما) في قوله تعالى: ﴿بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وإن كانت لما لا يعقل؛ لأن ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل جاز أن يعبر عن الجميع بـ(ما)؛ ولذلك قال سيبويه: "وأمَّا (ما) فإنها مبهمة تقع على كل شيء ويدل على اندراج من يعقل تحت مدلول ما جمع الخبر بالواو والنون التي هي حقيقة فيما يعقل، واندرج فيه

---

[1] الأحقاف: ٥
[2] السامرائي، فاصل صالح، معان النحو، دار الفكر، عَمَّان، ط،١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، (١٢٩/١).
[3] النحل: ١٧
[4] النور: ٤٥
[5] ابن عصفور، علي بن مؤمن بن عصفور، المقرب، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، (٨٨).
[6] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (١٨١/١).

ما لا يعقل على حكم تغليب من يعقل، فحين ذكر الملك أتى بلفظه (ما)، وحين ذكر القنوت أتى بجمع ما يعقل فدل على ذلك شامل لمن يعقل وما لا يعقل" [1].

وهذا يدل على أن مجيء (ما) المختصة بغير أولى العلم تحقيرًا لشأنهم إيذانًا بكمال بعدهم عما نسبوا إلى بعض منهم، وصيغة جمع العقلاء في قانتين للتغليب" [2].

وعلى هذا فإن الشبه في المسألة يقوم على أن: (ما) اقترضت من (مَنْ) فجاءت للتغليب، إذ عُبِّر بما لا يعقل؛ ليدل على أن كل شيء ما في السماوات والأرض هي ملك لله عز وجل، وينزل من يعقل منزلة غيره من بقية الموجودات للتحقير والتصغير من كل ما هو موجود؛ لذا عُبِّر بـ(ما)؛ لأنها أكثر إبهاما وتقع على كل شيء.

[1] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٥٣٢/١).
[2] أبو السعود، مرجع سابق، (١٥١/١).

مسألة: التقارض في اللفظ بين فاعل التعجب (أفْعِل به) وبين فاعل فعل الأمر.

قال تعالى: ﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلۡيَوۡمَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾[1].

ورد في الدّر المصون الشبه من خلال التقارض بين التعجب وفعل الأمر في (أسمع بهم) إذ ذكر السمين [2]في قوله:(أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ): أنّ لفظه أمر ومعناه التعجب، ونقل عن أبي حيان أن هذا الوجه الأول هو أصح الأعاريب في النحو [3]وهو: أن "فاعله هو المجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمة إصلاحاً للفظ؛ لأن (أَفْعِلْ) أمرًا لا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا، ولا يجوز حذف هذه الباء إلا مع (أنْ) و(أنَّ)؛ كقوله [4]:

تَرَدَّدَ فيها ضوؤُها وشعاعُها فأحصنْ وأزْينْ لامرِئ أن تَسَرْبلا

وقول ثانٍ: أن الفاعل مضمرُ، والمراد به المتكلم كأنَّ المتكلم يأمر نفسه بذلك والمجرور بعده في نصب، ويُعزى هذا للزجاج [5].

ظهر الشبه في قوله تعالى:(أَسۡمِعۡ بِهِمۡ) بين لفظ التعجب ولفظ الأمر، إلا أن المشابهة تمثلت في رأيين:

الرأي الأول

ذهب أكثر النحاة إلى أن صيغة التعجب (أفْعِلْ به) أشبهت فعل ماض جاء على صورة الأمر، والباء زئداة في الفاعل، فمعنى قولهم (أكرم بمحمد) : أكرم محمدٌ، أي صار ذا كرم، ثم غيرت صيغة الماضي إلى صورة الأمر فصارت (أكرِمْ بمحمد) فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل [6]؛ للدلالة على التعجب لأن الباء كثيرًا ما تزاد مع المتعجب منه نحو :﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ ﴾ [7] ، قال الرضي: "وأمَّا أحسِنْ بزيدٍ، فعند

---

[1] مريم:٣٨
[2] السمين الحلبي، مرجع سابق (٦٠٢/٧، ٦٠٣).
[3] أبوحيان، مرجع سابق، الارتشاف، (٣٤/٣).
[4] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٦٠٢/٧، ٦٠٣).
[5] الزجاج، مرجع سابق، (٣٠/٣)، وينظر السمين الحلبي، مرجع سابق، (٦٠٢/٧، ٦٠٣).
[6] ينظر: شرح المفصل، (١٦٩/٢، ١٧٠).
[7] الرعد:٤٣

سيبويه: أفعِل صورته أمر ومعناه الماضي من أفْعَلَ، أي صار ذا فِعل، كألحَمَ أي صار ذا لحم، والباء زائدة في الفاعل لازمة" [١].

وفي القرآن الكريم قال النحاس أيضا:"لفظه لفظ الأمر ومعناه معنى التعجب"[٢]، وقد نقل الباقولي عن النحاة أنه جاء في صورة الأمر ومعناه الماضي من أفعل؛ أي صار ذا فعل[٣]، قال القرطبي: "قال أبو العباس: العرب تقول هذا في موضع تعجب، فتقول: "أسمع بزيد وأبصر بزيد"[٤].

الرأي الثاني

أن لفظ التعجب (أفْعِلْ به) أشبه الأمر حقيقة، فقد ذهب الفراء والزمخشري وابن خروف إلى أن (أفْعِلْ به) ههنا أمر حقيقة، وأنه أمر لكل واحد بأن يصفه بالصفة المذكورة، فقولك :(أكرِمْ بمحمد) أمر لكل واحد بأن يصف محمداً بالكرم والباء مزيدة في المفعول أو هي للتعدية داخلة على المفعول به[٥]. وقد وصف ابن يعيش كونه أمرًا ضرب من التعسف قال:" وفي هذا ضرب من التعسف وعندي أن أسهل منه مأخذاً أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً"[٦]، وأشار إلى أن هذا الرأي قد زعم صاحبه أنه أسهل مأخذا فهو شيء يحكى عن أبي إسحاق، إذ كر أن في الباب من وجهين: أحدهما أن تكون الباء مزيدة مثلها في قوله تعالى:﴿ وَلَاتُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [٧]، للتأكيد والاختصاص، والوجه الثاني أن تكون الباء للتعدية ، ويكون معنى أكرم بزيد صيّر الكرم إلى زيد كما يقال: نزلت بالجبل ؛ أي في الجبل وذلك بعيد عن الصواب[٨].

---

[١] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (١٠٩٧/٢).
[٢] النحاس، مرجع سابق، (٥٦٧).
[٣] الباقولي، مرجع سابق، (٧٩٤/٢)، وينظر ابن يعيش، مرجع سابق، (١٤٨/٧)، السيوطي، مرجع سابق، الهمع، (٥٧/٥-٥٩).
[٤] القرطبي، مرجع سابق، (١٣/ ٤٥٤، ٤٥٥).
[٥] ينظر: السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (٢٧٢/٤).
[٦] ابن يعيش، مرجع سابق، (١٦٩/٢، ١٧٠).
[٧] البقرة:٣٠
[٨] بتصرف، ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (١٤٨/٧).

والذي يظهر في المسألة أن صيغة التعجب أشبهت الماضي الذي جاء على صورة الأمر لا الأمر في حقيقته، وهو الراجح عند أكثر النحاة؛ وذلك لأسباب:

الأول: أن الأمر طلب إيقاع الفعل، والتعجب لا يكون إلا من أمرٍ قد وجد [١].

والثاني: أنه يصح أن يُقال في جواب هذا الكلام: صدقت أو كذبت، وليس كذلك حقيقة الأمر [٢].

والثالث: أنه لو كان أمرًا لم يكن الناطق به متعجبًا [٣].

والرابع: أنه لو كان أمرًا للزم إبراز ضميره، فلا يقال بصورة واحدة للمفرد والمثنى والجمع [٤].

وهذا يؤكد أن التعجب شابه الماضي الذي جاء على صورة الأمر أو كان أمر بعينه، إذ ذكر ذلك ابن عاشور بأن: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ صيغتا تعجب، أو جاء على صورة التعجب[٥].

وكذلك الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعًا سواء أكان مستترًا أو ظاهرًا، إلا أن هذه الصورة تختص بالتعجب؛ لأنه لا يمكن أن يحل الضمير المرفوع في هذا الموضع، فالضمير الواقع فاعلاً في الآية: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ إنما جاء نيابة عن (واو الجماعة) للغائبين؛ إذ الأصل أن يكون التقدير: (اسمعوا)، لكن واو الجماعة لا تأت في محل جر فامتنع وقوعها بعد (باء الجر) الزائدة. فكان لابد من الاستغناء عن واو الجماعة والإتيان بالضمير مكانه؛ لأنه الضمير الذي يصلح للرفع والجر مع دلالته على جماعة الغائبين [٦].

---

[١] العكبري، مرجع سابق، اللباب في علل البناء والإعراب، (١٤٧).
[٢] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٣] السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (٦٥٧/٤)
[٤] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٥] ابن عاشور، مرجع سابق، (١٠٧/١٦).
[٦] بتصرف، ينظرعباس حسن، مرجع سابق، (٢٦٧/٣).

مسألة: التقارض بين المفرد والمثنى

قال تعالى: ﴿فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ﴾ [١]

ورد في الدّر المصون الشبه من خلال التقارض بين المفرد والمثنى، إذ ذكر السمين ذلك: " قوله: ﴿بَشَرَيْنِ﴾: (بشر) يقع على الواحد والمثنى والجموع والمذكر والمؤنث. قال تعالى: ﴿مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [٢] وقد يُطابق. ومنه هذه الآية. وأمَّا إفراد (مِثلِنا) فلأنه يجري مجرى المصادر في الإفراد والتذكير، ولا يؤنث أصلاً، وقد يطابق ما هو له تثنية لقوله: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾ [٣] وجمعاً كقوله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾[٤]، وقيل: أُريد المماثلة في البشرية لا الكمية وقيل اكتفي بالواحد عن الاثنين"[٥]

شابه النُحاة بين المثنى والمفرد؛ لأن المفرد أصل للمثنى والجمع بنوعيه، والدلالة على ذلك أنه لا يحتاج إلى علامة تجعله مفردًا، وإنما يحتاج إليها الجمع والمثنى، قال سيبويه: "واعلم أن الواحد أشد تمكنًا من الجميع، لأن الواحد أول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد، نحو: مساجد، ومفاتيح" [٦].

فالمفرد بطبيعته هو الأصل؛ لأنه لا يحتاج إلى علامة تميزه.

ولا يقتصر ذلك على التثنية والجمع، بل حتى الجملة، إذ أشار ابن السراج أن الاسم لفظ مفرد، وهو الأصل، قال: "الأصل للمفرد، والجملة فرع، ولا ينبغي أن يتقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعرهم"[٧]. إلا أن السياق قد يقتضي أن يقترض أحدهما من الآخر.

---

[١] المؤمنون: ٤٧
[٢] يس:١٥
[٣] آل عمران: ١٣
[٤] محمد:٣٨
[٥] السمين الحلبي، مرجع سابق، الدر المصون، (٣٤٧/٨).
[٦] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق عبد السلام هارون، (٢٢/١).
[٧] ابن السراج، مرجع سابق، الأصول في النحو، (٦٢/٢).

وقد أثبت الزمخشري ذلك في المسألة إذ قال: "البشر يكون واحداً وجمعاً: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًاسَوِيًّا﴾ [1]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾[2] و(مثل)و(غير) يوصف بهما: الاثنان، والجمع، والمذكر، والمؤنث ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾[3] [4] ".

وهذا يدل على الواحد هو الأصل، ويصلح أن يكون للمثنى والجمع، قال ابن الأنباري: "وكذلك: البشر، الإنسان، يقع على الواحد وعلى الجميع" [5]. فلما أُطلق على الواحد جازت تثنيته فذلك جاء ﴿لِبَشَرَيْنِ﴾، ولم يثن المثل نظرًا إلى كونه في حكم المصدر"[6] . وهو مما يصح التزام إفراده وتذكيره دون نظر إلى مخالفة صيغة موصوفة [7].

وقال الألوسي: "ولو أفرد البشر لصح؛ لأنه اسم جنس يُطلق على الواحد وغيره، وكذا لو ثنى المِثْلَ فإنه جاء مثنى في قوله تعالى: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ﴾ ومجموعاً في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾، نظراً إلى أنه في تأويل الوصف، إلا أن المرجح لتثنية الأول وإفراد الثاني الإشارة بالأول إلى قلتهما وإفرادهما عن قومهما مع كثرة الملأ واجتماعهم، وبالتالي إلى تماثلهم حتى كأنهم من البشرين شيء واحد"[8].

والذي يظهر في المسألة أن السبب في ذلك إنما وَحَّد؛ لأن السياق يقتضي وصف المثنى بلفظ المفرد؛ لأن القياس أن يقول: بشرين مثلينا، وهذا دلالة على أن لفظ المفرد في السياق هو الأنسب؛ لأنه يحمل مدلول المِثْل بين البشر فيما بينهم؛ لذا اقترض منه للتثنية في الآية.

---

[1] مريم: ١٧
[2] مريم: ٢٦
[3] النساء: ١٤٠
[4] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٢٣٣/٤).
[5] ابن الأنباري، أبو بكر، المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤٠١هـ،١٩٨١م، (٣٢١/١).
[6] أبو السعود، مرجع سابق، (١٣٦/٦).
[7] ينظر: ابن عاشور، مرجع سابق، (٦٥/١٨).
[8] الألوسي، مرجع سابق، (٨٢/١٨، ٨٣).

مسألة: التقارض بين (أنْ) الناصبة و (ما) المصدرية في الإهمال في وجه الرفع.

قال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[1].

ورد في الدّر المصون الشبه بين(أنْ) المحمولة على (ما) المصدرية في قراءة الرفع على رأي البصريين، إذ يرون بأنها (أنْ) الناصبة حملاً في الإهمال على (ما) أختها للاشتراك معها في المصدرية، وأنشدوا قول الشاعر:[2]

إني زعيم يا نُوَيْقَةُ إنْ أَمِنْتِ من الرَّزاحِ

أَنْ تَهْبِطين بلادَ قَوْمٍ يَرْتَعُون من الطِّلاحِ

وقول الآخر:

يا صاحِبَيَّ فَدَتْ نفسي نفوسكما وحيثما كُنتما لُقيتما رَشَدًا

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويَحْكُما مني السلام وألاَّ تُشْعِرا أحدا

شابه النحاة بين (أنْ) المصدرية و(ما) المصدرية في الإهمال أو الإلغاء، إذ جاء الفعل المضارع بعدها مرفوعا، وهو رأى البصريين في أنها (أنْ) الناصبة تشبيهًا بأختها (ما) المصدرية للاشتراك معها في المصدرية، قال ثعلب: "هذه لغة تشبّه بـ (ما)"[3] ، ونسب البغدادي القول بالرفع بعد (أنْ) إلى لغة عند الزمخشري ورجح قول البصريين [4].

---

[1] سورة البقرة: ٢٣٣

[2] البيت للقاسم بن معن بن عبد الرحمن بن صاحب النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن مسعود، الإمام الفقيه، قاضي الكوفة، ومفتيها في زمانه، كان نحويا، ثقة من أروى الناس للحديث والشعر، وأعلمهم بالعربية والفقه توفي سنة (١٧٥)، ينظر، سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي (٣٠٧٦)، وينظر: المالقي، مرجع سابق، (١١٣)، ابن يعيش، مرجع سابق، (٩/٧). وينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٤٦٣/٢).

[3] ثعلب: أبو العباس احمد يحي، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، وارد المعارف، مصر، ط٢، (٣٢٣/١)

[4] البغدادي، عبدالقادري عمر، خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخامخي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٠، ٢٠٠٠م، (٤٢٣/٨-٤٢٦)

وقال ابن مالك عن (أنْ) الناصبة:" ومذهب البصريين أنها التي تنصب المضارع، ولكنها شبهت بما أختها، وهي المصدرية، فحملت عليها في الإلغاء، فوقع المضارع بعدها مرفوعا، ووليها جملة ابتدائية، كما قد تلى (ما) كقوله[١]:

واصلْ خليلَك ما التواصلُ مُمكنٌ فلأنت أو هو عن قريب ذاهب

وهذا يدل على أن المرفوع بعدها أشبه الاسم الموصول إذا رفع الفعل بعده، فقدنقل أبو حيان ما قاله الأنباري من أن المضارع بعد (أنْ) جاء مرفوعاً، إذ قال:"شبّهوا (أنْ) بالذي إذ كان الفعل يُرفع في صلته"[٢].

"وادّعى جماعة — منهم ابن يعيش– أنّ إهمال (أنْ) المصدرية لغة لجماعة العرب، إذ ذكر أن من العرب من يلغي عمل (أن) تشبيها بما، وعلى هذا قرأ بعضهم (لمن أراد أن يتم الرضاعة) بالرفع"[٣].

ولم يُنسب هذا الرأي إلا للبصريين، ولعل هذا هو المقصود فيما ادعاه ابن يعيش.

أما ابن هشام فقد عبّر عنها بأنه من مُلَح كلام العرب في تقارض اللفظين[٤] .

وقد أشار إلى ذلك صاحب روح المعاني في التقارض فيما بينهما، إذ قال:" حملت أن المصدرية على (ما) أختها في الإهمال، كما حملت أختها عليها في الإهمال في قوله صلى الله عليه وسلم :(كما تكونوا يُولى عليكم)"[٥].

والذي يظهر في المسألة أنّ (أنْ) الناصبة شابهت (ما) المصدرية في الإهمال، وهو رأي البصريين؛ وذلك لما بينهما من شبه ظاهر في المصدرية؛ لأن كلا منهما حرف مصدري وثنائي، فقد ورد عن ابن السراج: "وكثيرًا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه وإن لم يكن مثله"[٦]، وهو قول الجمهور من النحاة.

---

[١] ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل،(١١/٤).
[٢] أبو حيان، مرجع سابق، ارتشاف الضرب، (١٦٤٢/٤)
[٣] ينظر: الأنباري، مرجع سابق، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (٤٥٩/٢).
[٤] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٨٠٤/٢، ٨٥).
[٥] الألوسي، مرجع سابق، (٣١٨/٣)
[٦] الأزهري، مرجع سابق، (٣٦٢/٢، ٣٦٣).

مسألة/ التقارض بين لام الأمر (الجازمة) ولام التعليل (الناصبة)

قال تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[1].

ورد في الدّر المصون الشبه من خلال التقارض بين لام الأمر ولام التعليل إلا أنه لم يُصرح به، إذ قال السمين في الآية الكريمة: " يجوز أن تكون لام كي، وأن تكون لام الأمر، ومعناه التهديد نحو: (اعملوا ما شئتم)[2]" [3].

رأى النحاة في الآية الكريمة بالشبه بين لام الأمر ولام التعليل؛ إذ يمكن أن يقترض كل منهما الآخر في الدلالة على ذلك الشبه، وقد تمثلت آراؤهم في الآتي:

الرأي الأول :

أن يشبه كل منهما الآخر، قال الزمخشري:" ويجوز أن يكون (ليكفروا) من الأمر الوارد في معنى الخذلان والتخلية، واللام لام الأمر"، وقال:" واللام في (ليكفروا) محتملة أن تكون لام كي"[4] .

الرأي الثاني:

أن لام الأمر أشبهت لام التعليل، قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ "وليس هذا بأمر لازم أمرهم الله به، وهو أمر على جهة الوعيد والتهديد، وذلك مستعمل في كلام الناس تقول: إن اسمعتني مكروهًا فعلتُ بك وصنعتُ، ثم نقول: أفعَلْ بي كذا وكذا فإنك سترى ما ينزل بك، فليس إذا لم يسمعك كان عاصيًا لك، فهذا دليل أنه ليس بأمر لازم"[5].

---

[1] سورة الروم: ٣٤
[2] سورة فصلت: ٤٠
[3] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٤٦/٩)
[4] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٢٢٢/٣)
[5] الزجاج، مرجع سابق، (١٨٦/٤، ١٨٧)

وقد رأى النحاس وجه التعليل فيها إذ قال في الآية:" لام كي، وقيل لام أمر فيه معنى التهديد، كما قال عزوجل: ﴿فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ﴾[1]، ورجح ابن هشام وجه التعليل أيضًا فيها بقوله:"يحتمل اللامان منه التعليل، فيكون ما بعدهما منصوبًا، والتهديد فيكون مجزومًا، ويتعين الثاني في اللام الثانية في قراءة من سكنها، فيترجح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك، ويؤيده أن بعدها (فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ)" [2]، قال محمود الدرويش: "لام الوعيد وهي تشبه لام الامر وتقوم مقامها"[3].

والذي يظهر في المسألة أن اللام هي أقرب للتعليل في قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ فهي مستعارة لمعنى التسبب الذي حقه أن يفاد بالفاء؛ لأنهم لما أشركوا لم يريدوا بشركهم أن يجعلوه علة للكفر بالنعمة، ولكنهم أشركوا محبة للشرك فكان الشرك مفضياً إلى كفرهم نعمة الله خشية الإفضاء والتسبب بالعلة الغائبة على نحو قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [4][5].

وعلى ذلك فإن اللام هنا هي لام التعليل؛ وذلك باتفاق جمهور النحاة إذ هي لام التعليل، وليست لام الأمر، وإنما هي المشبهة بالأمر على جهة الوعيد والتهديد، فلذلك كانت لام التعليل هي الأصل في المسألة فحملت عليها لام الأمر.

---

[1] سورة الكهف: ٢٩
[2] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٢٤٩/١).
[3] الدرويش، محي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، (٤٦٣/٧)
[4] القصص: ٨.
[5] ابن عاشور، مرجع سابق، (٩٨/٢٠)

الفصل الثاني

قياس الشبه في التراكيب

المبحث الأول / الشبه في الرفع

المبحث الثاني / الشبه في النصب

المبحث الثالث/ الشبه في الجزم

المبحث الرابع / الشبه في الجر

المبحث الخامس/ الشبه في الوجوه المشتركة

المبحث الأول / الشبه في الرفع

وقع الشبه في التراكيب النحوية كما وقع في الألفاظ، وقد تحدث النحاة عن ذلك الشبه بين المرفوعات، ومن ذلك قول الأنباري:"إن الفاعل يشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهَهُ...، فلما ثبت للمبتدأ الرفع حُمِل الفاعل عليه"[1].

وبناء على ما أقره النحاة، فقد ظهرت في الدر المصون ظهرت مسائل تتناول علاقة شبه بين المرفوعات في هذا الأمر منها:

مسألة: الشبه بين عمل (ليس) و (ما) الحجازية

قال تعالى:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [2].

ورد في الدر المصون الشبه بين (ما) و(ليس) ،إذ قال السمين في قول تعالى: (وماهم بمؤمنين) " ما نافية، ويحتمل أن تكون هي الحجازية فترفع الاسم وتنصب الخبر فيكون "هم" اسمها، وبمؤمنين خبرها، والباء زائدة تأكيدًا، وأن تكون التميمية، فلا تعمل شيئًا، فيكون "هم" مبتدأ و(بمؤمنين) الخبر والباء زائدة أيضًا، وزعم أبو علي الفارسي وتبعه الزمخشري أن الباء لا تزاد في خبر(ما) إلا إذا كانت عاملة، وهذا مردودٌ بقول الفرزدق [3]:

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حَقّهِ ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتيَسّرُ

قاس النحاة (ما) الحجازية المشبهة بـ(ليس) في عملها، إذ تعمل عملها،فهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما تعمل ليس، إلا أن النحاة في المشابهة على رأيين:

---

[1] الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي، دمشق، ١٣٧٧، ١٩٥٧م، (ص ٧٨).

[2] البقرة: ٨

[3] الفرزدق، مرجع سابق، ديوان الفرزدق، (ص٢٧٠)، وينظر السمين الحلبي، مرجع سابق، (١٢٣،١٢٤/١).

الرأي الأول:

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول أن (ما) الحجازية أشهبت (ليس) ؛ فوجب أن تعمل عملها ،قال سيبويه عن (ما): "هذا باب ما أُجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصيرُ إلى أصله؛ وذلك الحرف (ما)، تقول:ما عبدُ الله أخاك؟ وما زيدٌ منطلقاً"[١]، وهذا يدل على أنّ أهل الحجاز يُعملونها عمل (ليس): "وأما أهل الحجاز فيشبونها بـ(ليس)، إذا كان معناها كمعناها"[٢].

فهي تشبه الأفعال في كونها مرفوعة " من ذلك (ما)، وهي تجري مجرى (ليس) عند أهل الحجاز، وشبهت بها في النفي خاصة؛ لأنها نفي، كما أنها نفي يقولون: ما عمرو منطلقًا، فإن خرج معنى الكلام إلى الإيجاب لم ينصبوا كقولك: ما زيد إلا منطلق"[٣].

جاء في القرآن الكريم ما يؤيد ذلك، قال القيسي في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾:"هو اسم (ما)ومؤمنين الخبر والباء زائدة دخلت عند البصريين لتأكيد النفي وهي عند الكوفيين دخلت جوابًا لمن قال: إن زيدًا لمنطلق فـ(ما) بإزاء إن و(الباء) بإزاء اللام إذ اللام لتأكيد الإيجاب والباء لتأكيد النفي"[٤].

وقال العكبري في (ما هم): "(هم) ضمير منفصل مرفوع بـ(ما) عند أهل الحجاز ومبتدأ عند بني تميم، والباء في الخبر زائدة للتوكيد غير متعلقة بشيء، وهكذا كل حرف جر زيد في المبتدأ أو الخبر، أو الفاعل، و(ما) تنفي الحال"[٥].

وهذا يدل على" أن الباء زيدت في خبر (ليس) لتأكيد النفي، ومعنى أنها زيدت؛أي لم تحدث معنى لم يكن قبل دخولها، وذلك قولك: ليس زيد بقائم، والمعنى ليس زيد قائمًا، قال الله تعالى ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[٦] وتقديره

---

[١] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (١٢٠/١).
[٢] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٣] ابن السراج، مرجع سابق، (٩٤/١).
[٤] القيسي، مرجع سابق، (٧٧/١).
[٥] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٢٥/١).
[٦] الزمر: ٣٦

كافيًا عبده، و(ما) مشبهة بـ(ليس) فأدخلوا الباء في خبرها على حد دخولها في خبر (ليس) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[1][2]".

وقد رد ابن مالك في شرح الكافية على ما زعمه أبو علي والزمخشري إذ قال:"إن أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيراً[3]. واستشهد في دخول الباء على الخبر بقول الفراء في أن أهل نجد يجرون الخبر بعدها بالباء كثيراً، ويدعون الباء فيرفعونه فجعل بعض النحويين هذا مذهبًا ثالثًا في (ما) وضَعْفُ هذا الرأي بَيِّن؛ لأن دخول الباء على الخبر بعد (ما) في لغة بني تميم معروف، لكنه أقل منه في لغة أهل نجد فمذهبهما واحد[4]".

ورجح ابن مالك أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيًا لا لكونه خبرًا منصوبًا ، وتابعه ابن هشام بقوله :"وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظنًا أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضى نفيه، لامتناع الباء في كان زيد قائمًا"[5].

الرأي الثاني:

ذهب الكوفيون إلى القول إن أهل الحجاز أعملوا (ما) المشبهة ب(ليس) هو من حيث المعنى، قال الأنباري:" وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف فلم يقو على العمل في الخبر كما عملت ليس؛ لأن ليس فعل، وما حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوبا بما ، ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض؛ لأن الأصل (ما زيد بقائم) فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس"[6].

---

[1] يوسف: ١٧
[2] ابن يعيش، مرجع سابق، (١١٤،١١٥/١).
[3] ينظر: ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٣٨٤/١).
[4] ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، (٤٣٦،٤٣٧/١).
[5] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٦٤٢/٢).
[6] ينظر: الأنباري، مرجع سابق، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (١٣٤/١، ١٣٥).

ورد الأنباري قول الكوفيين؛ إذ أيدّ رأي البصريين بكونها عاملة؛ لوجود الشبه بينهما بقوله: "هو القياس إلا أنه وجد بينها وبين (ليس) مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن، قال تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1].

ووجه الشبه بينهما من وجهين[2]: أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، و(ليس) تدخل على المبتدأ و الخبر. والثاني: أنها تنفي (ما) في الحال كما أن (ليس) تنفي ما في الحال .

والذي يظهر في المسألة أن كثرة دخول الباء في الخبر لـ(ما) على الإطلاق، ولا فرق بين أن تكون حجازية أو تميمية من وجهين:

الأول: لا فرق في دخول الباء في خبر(ما) بين أن تكون حجازية أو تميمية، كما اقتضاه إطلاقه، وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية، وتبعه الزمخشري، وهو مردود؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم، وهو موجود في أشعارهم؛ فلا التفات على منع ذلك.

الثاني: اقتضى إطلاقه أيضًا أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول (إنْ) [3].

وهذا مارجحه السمين بقوله :"إلا أن المختار في (ما) أن تكون حجازية؛ لأنه لما سقطت الباء صَرَّح بالنصب قال الله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[5]"[6].

ولذا يتمثل الشبه من وجوه عدة:

الأول: في العمل :حيث رفعت (ما) الحجازية الاسم بعدها، ونصبت الخبر وهذا عمل الفعل الناسخ (ليس).

---

[1] يوسف: ٣١
[2] ينظر: الأنباري، مرجع سابق، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (١٣٤/١، ١٣٥).
[3] ينظر: الأشموني، مرجع سابق، (١٢٤/١).
[4] المجادلة: ٢
[5] يوسف: ٣١
[6] السمين الحلبي، مرجع سابق، (١٢٣/١، ١٢٤).

الثاني:ظهرت زيادة الباء في خبرها وقد كثُر فيها ذلك، وهذا لا يقتصر على (ما) الحجازية، بل يشمل التميمية وقد نص عليه النُحاة .

الثالث: التشابه في الدخول على الجملة الاسمية أكسبها النفي المطلق لكل منهما؛ فلذلك اشتراكا فيه.

الرابع: أنّ (ليس) هي أصل في العمل و(ما) الحجازية فرع لها؛ وذلك أن (ما) الحجازية حرف، فهي في أصلها حرف نفي والحرف لا يعمل.

مسألة : الشبه بين اسم الفاعل والفعل المضارع في العمل

قال تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ 1

ورد في الدر المصون بين الشبه اسم الفاعل للفعل المضارع في(جاعل) من وجهين[٢]:

الأول: أنه بمعنى خالق، فيكون (خليفة) مفعولا به؛ لأن اسم الفاعل يعمل عمل فعله مطلقًا.

والثاني: أنه بمعنى مُصيّر ، ولم يذكره الزمخشري غيره، فيكون (خليفة) هو المفعول به الأول و(في الأرض) هو الثاني قُدّم عليه.

شابه النحاة بين اسم الفاعل والفعل المضارع في المسألة من حيث العمل والمعنى ، فأما من حيث العمل، فهو يعمل عمل الفعل المضارع يرفع فاعلا وينصب مفعولا به إذا كان الفعل متعد، قال سيبويه:" وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعمله مثل هذا يضربُ زيدًا غدًا، فإذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك"[٣] .

وقال المبرد:" فإن جعلت اسم الفاعل في ما أنت فيه ولم ينقطع أو ما تفعله يعد، ولم يقع- جرى مجرى الفعل المضارع في عمله، وتقديره"[٤].

وقال ابن السراج:"فإذا أردت اسم الفاعل الذي في معنى المضارع جرى في عمله وتقديره فقلت: مررت برجل ضاربه الزيدان كما تقول: مررت برجل يضرب الزيدان"[٥].

---

(١) البقرة: ٣٠

[٢] السمين الحلبي، مرجع سابق، (١/ ٢٥٢، ٢٥٣).

(٣) سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: عبدالسلام هارون، (١٦٤/١).

(٤) المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (١٥٤/٤).

(٥) ابن السراج، مرجع سابق، (١٢٣/١).

وأما من حيث المعنى فيلزم الدلالة على الحال أو الاستقبال؛ إذ هو شرط آخر للشبه بينهما، قال الرضي:" ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال"[١].

ولعل السبب في ذلك :" وإنما اشترط فيه الحال أو الاستقبال للعمل في المفعول، لا الفاعل"[٢].

وفي الآية الكريمة يُظهر ذلك الشبه العكبري بقوله:" (جاعل) يُراد به الاستقبال، فلذلك عمل. ويجوز أن يكون بمعنى خالق فيتعدى إلى مفعول ، وأن يكون بمعنى مُصيّر فيتعدى إلى مفعولين"[٣].

وهذا يُخرج الدلالة على المضي، قال المبرد:" ولو قلت ذلك في اسم الفاعل- إذا أردت مامضى- لم يقع ذا الموقع؛ وذلك أنك لا تقول: مررت برجلٍ ضارب زيدٍ إلا على البدل؛ كما تقول: مررت برجل غلامِ زيد. وتقول: مررت بزيد ضاربًا عمراً إذا أردت التي تجري مجرى الفعل"[٤].

قال أبو السعود :" وصيغة الفاعل بمعنى المستقبل ولذلك عملت عمله، وفيها ماليس في صيغة المضارع من الدلالة على أنه فاعل ذلك لا محالة وهي الجعل بمعنى التصيير المتعدي إلى مفعولين"[٥].

وقال ابن عاشور:" يكون اسم الفاعل في قوله(جاعل) للزمن المستقبل لأنه وصف الخليفة لم يكن ثابتًا لآدم ساعتئذ"[٦].

والذي يظهر في المسألة أن اسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع ؛ لأنه جار في حركاته وسكناته على الأغلب من جهة، ومن جهة أخرى أن الأصل في الأسماء ألا تعمل، والأصل في الأفعال ألا تعرب ، إلا أن المضارع أعرب لمشابهة اسم الفاعل فينبغي ألا يعمل اسم الفاعل إلا ما أشبه منه المضارع في الحال والاستقبال[٧].

---

(١) الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (٢/ ٧٢٤).
(٢) الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (٢/ ٧٢٤)
(٣) العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٤٧/١).
(٤) المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (١٥٤/٤).
(٥) أبو السعود، مرجع سابق، (٨١/١).
(٦) ابن عاشور، مرجع سابق، (٤٠٠/١).
(٧) بتصرف ، ينظر: العكبري، مرجع سابق، اللباب في علل البناء والإعراب، **(٢٨٨)**.

مسألة / الشبه بين الفعل المبني للمجهول والفعل المبني للمعلوم في التعدية

قال تعالى:"﴿ وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ بِكُفۡرِهِمۡۚ قُلۡ بِئۡسَمَا يَأۡمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [1]

ورد في الدّر المصون مشابهة الفعل المبني للمجهول في كونه متعديا بالفعل المبني للمعلوم المتعدي، إذ ذكر السمين ذلك فقال:" والواو في (أُشربوا) هي المفعول الأول قامت مقام الفاعل، والثاني هو (العجل) لأن شرب يتعدى بنفسه فأكسبته الهمزة مفعولا آخر"[2].

شابه النحاة بين الفعل المبني للمجهول في تعديته بالفعل المبني للمعلوم المتعدي، إذ يقوم الفعل المتعدي المبني للمجهول مقام الفاعل، فقد ذكر النحاة أنه إذا بُني الفعل المتعدي إلى مفعولين للمجهول يعامل معاملة الفعل المتعدي لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر؛ كمفعولي (ظن)، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر؛ كمفعولي(أعطى)،إذ هو المشهور عند النحاة[3] ومن ذلك ما كان من باب (أعطى) جاز إقامة الأول مقام الفاعل وكذلك الثاني، فتقول: مُنع خالدٌ الخيرَ ومنع الخيرُ خالدًا، وأُعطي محمدٌ دينارًا، إلا أذا حصل لبسٌ فإنه عند ذلك يتعين إقامة الأول، نحو: أعطيت زيدًا عمرًا، فيقال: أُعطي زيدٌ عمرًا[4].

قال سيبويه في ذلك:" هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: كُسي عبدُالله الثوبَ، وأُعطي عبدُالله المالَ، رفعت (عبدُالله) ههنا كما رفعته في (ضُرِب) حيث قلت: ضُرِب عبدُالله وشغلت به(كُسي) و(أُعطي) كما شغلت به(ضُرِبَ)، وانتصب (الثوبَ) و(المالَ)، لأنهما مفعولان تعدّى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل"[5].

---

[1] البقرة: ٩٣.
[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٥/٢).
[3] ينظر: الأشموني، مرجع سابق، (١/ ١٨٥).
[4] ينظر: السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (٦٩/٢).
[5] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: محمد كاظم البكاء، (٩٩/١).

وهذه المشابهة لاتقتصر على الترتيب في الجملة، بل حتى في التقديم والتأخير، قال سيبويه:" وإن شئت قدّمت وأخرّت فقلت: كُسِي الثوبَ زيدٌ، وأُعطي المالَ عبدُالله، كما قلت: ضَرَبَ زيدًا عبدُالله، فأمرهُ في هذا كأمر الفاعل"[١].

وقد وضح العكبري علة الشبه بينهما:" وإنما أقيم المفعول مُقام الفاعل ليكون الفعل حديثًا عنه، إذ الفعل خبر لا بُدّله من مخبر عنه، ولما أقيم مقامه في الإسناد إليه رُفع كما رفع الرافع له الفعل المسند إليه"[٢].

وقد ذهب البصريون إلى أنه إذا وجد المفعول به تعين له؛ أي للقيام مقام الفاعل؛ وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدَّ منه لسائر المنصوبات. أما الكوفيون–ووافقهم بعض المتأخرين– فذهبوا إلى أن قيام المفعول به أولى، لا أنه واجبٌ [٣].

والذي يظهر في المسألة أن ما ذكره النحاة من شبه بين الفعل المتعدي المبني للمعلوم والفعل المتعدي المبني للمجهول في إنابة المفعولين مقام الفاعل صحيح سواء كان من الأفعال التي تتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، أم من الأفعال التي ليس أصلهما المبتدأ والخبر كـ(أعطى)، غير أنه ينبغي أنْ لاننسى أنّ ذلك بحسب المعنى، فقد تنيب الأول أو الثاني بحسب ما ترمي إليه من غرض، فإنك تقيم مقام الفاعل ما كان أولى بالعناية والاهتمام [٤]، قال الرضي:"فإذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه"[٥].

ومن ذلك قول العكبري عن الآية الكريمة في جواز الإنابة:" أي حب العجل، فحذف المضاف؛ لأن الذي يُشربه القلب المحبة لا نفس العجل"[٦]، وأقيم المضاف إليه مقامه"[٧]. وذلك أن:" ذكر القلوب قرينة على إشراب العجل

---

[١] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: محمد كاظم البكاء، (٩٩/١).
[٢] العكبري، مرجع سابق، اللباب في علل البناء والإعراب، (١١٩).
[٣] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (٢٤٤/١).
[٤] بتصرف، ينظر: السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (٦٩/٢).
[٥] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (٢٤٢/١).
[٦] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن ، (٩٣).
[٧] الأنباري، مرجع سابق، البيان في غريب القرآن، (١٠٩/١).

على تقدير مضاف من شأن القلب مثل عبادة العجل أو تأليه العجل، وإنما جعل حبهم العجل إشرابا لهم للإشارة إلى أنه بلغ حبهم العجل مبلغ الأمر الذي لا اختيار لهم فيه كأن غيرهم أشربهم إياه كقولهم أُولع بكذا وشُغِف"[1].

[1] **ابن عاشور، مرجع سابق (٦١١/١).**

مسألة/ الشبه بين (ساء) و(بئس) في العمل

قال تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾[1].

ورد في الدّر المصون الشبه بين (ساء) و(بئس) إذ قال السمين في :" قوله :(وساء سبيلاً) في (ساء) قولان، أحدهما: أن (ساء) جارية مجرى (بئس) في الذم والعمل، ففيهما ضمير مبهم يُفسره ما بعده و(سبيلا) والمخصوص بالذم محذوف تقديره: "وساء سبيلاً سبيل هذا النكاح"، كقوله: (بئس الشراب) أي: ذلك الماء، والثاني: أنها لا تجري مجرى (بئس) في العمل بل هي كسائر الأفعال، فيكون فيها ضمير يعود على ما عاد عليه الضمير في (إنه)، و(سبيلا) على التقديرين تمييز[2].

ذكر النحاة أن أصل أفعال الذم (بئس)، فهي تستعمل أفعالا متصرفة مثل سائر الأفعال من جهة، فيكون لها فعلا مضارعا وأمرا واسم فاعل وغير ذلك ،وتستعمل من جهة أخرى فعلاً جامدًا لا يتصرف، تقول:(بئس الرجل سعيد). قال سيبويه:" وأصل نعم وبئس نعِم وبئِس وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح ولايكون منهما فعل لغير هذا المعنى"[3].

وتجري (ساء) مجرى (بئس) في الشبه شكلاً ومعنى وعملاً، فتكون للذم مثلها، إذ يتحول الفعل جامدًا بعد أن كان متصرفًا ولازمًا، ومنه قوله تعالى:﴿ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ [4] ، وقوله :﴿ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ [5]، "فأصله (ساء يسوء) وهوفعل متصرف متعد تقول:(ساءني هذا الأمر) و(يسوؤني ما تفعل) ثم حول إلى (فعُل) بقصد الذم فأصبح لازمًا جامدًا" [6] .

---

[1] النساء:٢٢
[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٦٣٩/٣).
[3] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: محمد كاظم البكاء، (٦٦/٣).
[4] الصافات: ١٧٧
[5] الأنعام:٣٣
[6] السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (٦٧١/٤).

جاء في التصريح عن (ساء) :" فإنه في الأصل (سوَأ) بالفتح من السوء ضد السرور من (ساءه الأمر يسوؤه) إذا أحزنه فهو متعد متصرف فحوّل إلى (فعُل) بالضم فصار قاصرًا ثم ضمن معنى(بئس) فصار جامدًا قاصرًا محكومًا له ولفاعله بما ذكرنا في بئس"[١].

و ما ورد في الآية الكريمة يدل على أن الشبه بينهما قائم إذ يتمثل في رأيين:

الرأي الأول:

هو مذهب أكثر النحاة من أن (ساء) تشبه (بئس) في الذم والعمل:"قال الزمخشري في المفصل: "وتستعمل (ساء) استعمال (بئس) قال الله عز وجل: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[٢]"[٣].

وقال ابن مالك: "وتلحق (ساء) بـ(بئس) يقالُ: ساء الرجلُ أبو لهب، وساءت المرأة حمالة الحطب، وساء رجلاً هو، وساءت امرأة هي – بإجراء (ساء) مجرى (بئس) في كل ما ذكر، وكذلك استغنى بـ(ساء) عن (بئس) في قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾"[٤].

وقال الرضي: "و(ساء) مثل بئس، نحو: (ساء مثلا القوم)"[٥].

وهذا يدل على أن (ساء) شابهت (بئس) في العمل والمعنى ،قال الأشموني:"واجعل كبئس معنى وحكماً (ساء)، تقول:ساء الرجلُ أبو جهل، وساء حطبُ النار أبو لهب، وفي التنزيل ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[٦]، و﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[٧][٨].

---

[١] الأزهري، مرجع سابق،(٢/ ٩٨).
[٢] الأعراف: ١٧٧
[٣] الزمخشري، مرجع سابق، المفصل في صنعة الإعراب، (٣٦٢).
[٤] الأعراف: ١٧٧
[٥] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (١١٢٨/٢).
[٦] الكهف:٢٩
[٧] العنكبوت:٤
[٨] الأشموني، مرجع سابق، شرح الأشموني، (٣٧٩/٢).

الرأي الثاني:

رأى أبو حيان أن (ساء) إن كان فيها ضمير يعود على ما عاد عليه الضمير فإنها لا تجري مجرى (بئس)،وما قال به البصريون من أن الضمير مبهم يفسره التمييز هو قول مزعوم ، قال:" (وساء سبيلا) هذه مبالغة في الذم، كما يبالغ ببئس،فإن كان فيها ضمير يعود على ماعاد عليه ضمير فإنها لا تجري عليها أحكام بئس، وإن كان الضمير فيها مبهم كما يزعم أهل البصرة فتفسيره سبيلاً، ويكون المخصوص بالذم إذ ذاك محذوفًا التقدير: وبئس سبيلا سبيل هذا النكاح"[١] . ووافقه القرطبي [٢] .

والذي يظهر في المسألة أن (ساء) شابهت (بئس) في العمل والمعنى؛ لأن الفاعل جاء ضميراً مستتراً مفسراً بتمييز بعده في المسألة، وهذا ما نص عليه النحاة[٣]، إذ هو رأي البصريين وقد رجحه الأنباري[٤].

---

[١] ينظر: أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٥٧٧/٣).
[٢] ينظر: القرطبي، مرجع سابق، (١٧٢/٦).
[٣] ابن السراج، مرجع سابق، (١١٠/١)، الزمخشري، مرجع سابق، المفصل في صنعة الإعراب، (٣٦٢).
[٤] ينظر: الأنباري، مرجع سابق، الإنصاف في مسائل الخلاف، (٨٠/١-٩٠).

مسألة/ الشبه بين المبتدأ والفاعل

قال تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّۖ قُل لَّا تُقْسِمُواْۖ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[1] .

ورد في الدّر المصون الشبه بين المبتدأ والخبر وإن لم يُصرح به، فقد ذكر السمين أوجه تحتمل ذلك الشبه ، فقال:"قوله ﴿ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ﴾ في رفعها ثلاثة أوجه أحدها: أنها خبر مبتدأ تقديره: أمرُنا طاعة أو المطلوب طاعةٌ. الثاني: أنها مبتدأ، والخبر محذوف أي: أمْثَلُ، أو أوْلى وقد تقدم أن الخبرَ متى كان في الأصل مصدرًا بدلاً من اللفظ بفعله وجب حذف مبتدئه كقوله : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[2].. والثالث: أن تكون فاعلة بفعل محذوف أي: ولتكن طاعة ولتوجد طاعةٌ، واستُضْعِفَ ذلك : بأنّ الفعل لا يُحذفُ إلا إذا تقدم مُشعر به كقوله:﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ﴾[3] في قراءة من بناه للمفعول أي: يُسبحه رجال [4]".

هناك شبه بين المبتدأ والفاعل عند النحاة، قال المبرد عنها: "فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك القائم زُيدٌ" [5].

وقال ابن السراج:" الأسماء التي ترفع خمسة أصناف: الأول:مبتدأ وله خبر، والثاني:خبر لمبتدأ بنيته عليه، والثالث:فاعل بُني على فعل ذلك الفعل...)[6]. فكل منهم تمت به الفائدة للمخاطب ويتم الكلام به. إلا أن المسألة مُخْتَلفٌ فيها عند النحاة، هل الفاعل هو أصل في الرفع أم المبتدأ ؟

---

[1] النور: ٥٣
[2] يوسف: ١٨
[3] النور:٣٦
[4] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٤٣٢/٨، ٤٣٣).
[5] المبرد ، مرجع سابق، المقتضب، (١٤٦/١).
[6] ابن السراج، مرجع سابق، (٦٤/١).

الرأي الأول:

هناك من رأى أن الفاعل شابه المبتدأ في الرفع، وقد ذهب سيبويه إلى ذلك، فقال :" الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك"[١]، ثم قال:" ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُالله منطلقًا، وليت زيدًا منطلقٌ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[٢] وسار على طريقته جمع من النحاة [٣] .

ورأى بعض النحاة أن الفاعل نوع من الأنواع التي يتفرع منها المبتدأ، قال الأشموني:" ورافعًا لمستغني به يشمل الفاعل نحو: أقائم الزيدان؟ ونائبه نحو أمضروبٌ العبدان؛ أي المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر"[٤].

"ومن هذا الحد نرى أن المبتدأ على قسمين:

١- مبتدأ له خبر نحو: سعيد قائم.

٢- مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر مثل:أقائم الزيدان؟"[٥]

وقد أكدّ القيسي هذا الرأي في مشكله إذ قال في قوله تعالى:""طاعة" رافع على الابتداء أي طاعة، أولى بكم أو على إضمار مبتدأ أي:أمرنا طاعة"[٦].

وأضاف العكبري: "قوله تعالى (طاعة): مبتدأ، والخبر محذوف؛ أي: أمثل من غيرها، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفًا، أي: أمره طاعة[٧].

---

[١] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: محمد كاظم البكاء، (١/ ٦٧)
[٢] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٣] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (٢٣/١)، المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (١٤٦/١)، ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٧٢/٢).
[٤] الأشموني: مرجع سابق، (١٨٨/١، ١٨٩).
[٥] السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (١٤٩/١).
[٦] القيسي، مرجع سابق، مشكل إعراب القرآن، (٥١٤/٢، ٥١٥).
[٧] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٩٧٦/٢).

الرأي الثاني:

رأى أن المبتدأ شابه الفاعل؛ إذ الفاعل هو أصل في الرفع؛ لذا بدأ بالجملة الفعلية في تصنيفه، قال الزمخشري: "فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا . وأما المبتدأ وخبره وخبر إنّ وأخواتها و(لا) التي لنفي الجنس واسم كان وأخواتها واسم (ما) و(لا) المشبهتين (ليس) فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه"[١].ونقل القول ابن يعيش [٢].

وقال الرضي:" إنما قُدّم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على أنه أصل المرفوعات، ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية"[٣]

والذي يظهر في المسألة : أن الراجح هو ما ذهب إليه سيبويه في أصلية المبتدأ وفرعية الفاعل؛ فلذلك يُحمل الفاعل على المبتدأ؛بدليل أن ذلك قول الجمهور من النحاة [٤]، فالزمخشري في تفسيره خالف ما قاله في شرح مفصله؛ فقد رجح القول بأصلية المبتدأ في قوله تعالى: (طاعة معروفة)، إذ قال عنها: "خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: أمركم والذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يُشك فيها ولا يرتاب، كطاعة الخلص من المؤمنين الذين طابق أمرهم ظاهره، لا أيمان تقسمون بها بأفواهكم وقلوبكم على خلافها، أو طاعتكم طاعة معروفة، بأنها بالقول دون العقل، أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة[٥]". وهذا يدل على أن الوجه الأول هو الأرجح في المسألة.

---

[١] الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بن ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت،١٩٩٣م.
[٢] ابن يعيش، مرجع سابق، (٧١/١).
[٣] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (٢٠١/١).
[٤] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٤٣٠/٦)، أبو السعود، مرجع سابق، (١٨٨/٦).
[٥] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٣١٦/٤).

المبحث الثاني / الشبه في النصب

أقر النحاة بوجود الشبه بين المنصوبات، قال الرضي: "إن الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات "[1].، وهذا يدل على أن هناك مسائلَ تتعلق بذلك. فمن المسائل التي وردت في الدر المصون:

مسألة/ الشبه بين (لا) النافية للجنس و(إنّ) في العمل

قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [2]

ورد في الدّر المصون ما يُظهر الشبه بينهما، قال السمين[3]:" و(لا) نافية للجنس محمولة في العمل على نقيضتها (إنّ)، واسمها معرب ومبني، فيُبنى إذا كان مفردا نكرة على ما كان يُنصب به، وسبب بنائه تضمنه معنى الحرف، وهو (من) الاستغراقية يدل على ذلك ظهورها في قول الشاعر[4]:

فقام يَذُودُ الناسَ عنها بسيفِه فقال: ألا لا مِنْ سبيل إلى هند

عقد النحاة الشبه بين (لا) النافية و(إنّ) المشبهة بالفعل في كونها معربة من جهتين:

الأولى: تشبه (لا) النافية (إنّ) المشبهة بالفعل في العمل، إذ تنصب الأسماء كما تنصبها(إنّ)، فتنصب المبتدأ اسمًا لها وترفع الخبر خبرًا لها، قال سيبويه:" ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لمابعدها"[5].

وقال ابن الوراق عن تلك المشابهة:" تدخل على الأسماء كدخول إنّ عليها فوجب أن تنصب الأسماء كما تنصب إنّ"[6].

وقد قيد النحاة هذا الشبه بينهما بشروط، إذ ذكر العكبري أنها تعمل النصب في الاسم عند الجميع كما عملت (إنّ) وإنما تعمله بثلاث شرائط:

---

(1) الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (٢٥٩/١).
(2) البقرة: ٢
(3) السمين الحلبي، مرجع سابق، (٨٢/١).
(4) لم أهتد إلى قائله، ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٨٢/١).
(5) سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: عبد السلام هارون، (٢٧٤/٢).
(6) ابن الوراق، مرجع سابق، (٤٠٦).

الأول: أن تلي الاسم من غير فصل؛ أي لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، فإذا فصل بينهما بشيء أهملت وكررت نحو:(لا في رجلٌ ولا امرأةٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [1].

والثاني: أن تكون داخلة على نكرة؛ أي أن يكون اسمها وخبرها نكرتين؛ نحو:(لا مصباحَ مكسورٌ)، فإذا جاء ما بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها نحو: (لا سعيدٌ في الدار ولا خليلٌ) و(لا أبوك حاضرٌ ولا أخوك)، ولا تعمل في المعرفة ، وما ورد فيها مؤول بالنكرة نحو قول عمر في علي-رضي الله عنه- :(قضية ولا أبا حسن لها)، وتقدير النحاة: ولا مسمى بأبي حسن لها[2].

والثالث: أن تكون النكرة جنسًا، وإنما عملت بهذه الشرائط؛ لأنها اختصت بهذه الأشياء وكل مختص يجب أن يعمل، وعملت النصب لما ذكرنا من مشابتها إنّ"[3].

وأضاف ابن مالك شرطاً رابعاً وهو عدم تكرارها، إذ قال:" إذا لم تتكرر (لا) وقصُد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل إنّ"[4].

الثانية: إن (لا) النافية للجنس نقيض(إنّ) من حيث المعنى، قال السيوطي:" تعمل (لا) عمل (إنّ) إلحاقا بها، لمشابهتها لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر، لأنها لتوكيد النفي كما أن (إنّ) لتوكيد الإثبات فهو قياس نقيض، وإلحاقها بليس قياس نظير؛ لأنها نافية مثلها، فهو أقوى في القياس، لكن عملها عمل (إنّ) أفصح وأكثر استعمالا"[5]. وهذا يثبت أن العمل هو الذي قوى العلاقة بينهما وهو أفصح وأكثر استعمالا.

(1) العكبري، مرجع سابق، اللباب في علل البناء والإعراب، (١٦٣).
(2) السامرائي، مرجع سابق، النحو العربي أحكام ومعان،(٣٠٨/١، ٣٠٩).
(3) العكبري، مرجع سابق، اللباب في علل البناء والإعراب، (١٦٣).
(4) ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٥٥/٢).
(5) السيوطي، مرجع سابق، همع الهوامع، (٤٦٣/١).

قال أبو السعود:" (لا) نافية للجنس مفيدة للاستغراق عاملة عمل إنّ بحملها عليها لكونها نقيضًا لها ولازمة للاسم"[١].

أما من حيث البناء، فالشبه قائم بينهما أيضًا، إذ انقسم النحاة إلى فريقين تمثلت آراؤهم في الآتي:

الرأي الأول:

رأى سيبويه أن اسم (لا) يخالف سائر المنصوبات، فهو لا يكون إلا نكرة كما أن أصله الابتداء، وهذه المخالفة تستوجب مخالفة في اللفظ، ومن الواضح أن سيبويه قد لحظ مشابهة بين التركيبين: لارجلَ، وخمسةَ عشرَ ؛ لأن كُلاًّ منهما بمنزلة اسم واحد، وهذه المشابهة هي التي أوجبت البناء لاسم (لا) [٢].

الرأي الثاني:

وهو رأي النحاة المتأخرين من أن بناء اسم (لا) لتضمنه معنى الحرف؛ إذ أصل (لا رَجُلَ في البيت): لا مِنْ رجلٍ في البيت؛ لأن هذا التركيب إجابة عن سؤال أصله: هل مِنْ رَجُلٍ في البيت؟ إذ المراد العموم واستغراق الجنس، قال ابن يعيش:" فوجب أن يُبنى لتضمنه معنى الحرف؛ كما بُني (خمسةَ عشرَ) حين تضمن معنى حرف العطف"[٣].

أما الرضي فقد كان صريحًا في مخالفة سيبويه؛ إذ يرى أن بناء اسم (لا) سببه تضمنُّ معنى الحرف، قال:" والحق أن نقول: إنه بُني لتضمنه ل(مِنْ) الاستغراقية، وذلك لأن قولك: لا رجلَ، نصٌّ في نفي الجنس بمنزلة: لا مِنْ رجلٍ"[٤]، ثم قال:"فلما أرداوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى (مِنْ) فبنوها"[٥].

---

(١) أبو السعود، مرجع سابق، (٢٤/١).
(٢) ينظر: سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: محمد كاظم البكاء، (١٨٥/٣).
(٣) ابن يعيش، مرجع سابق، (١٠١/٢).
(٤) الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (١/ ٨١٦).
(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

والذي يظهر في المسألة أن الشبه بين (لا) النافية للجنس مشترك في البناء والإعراب في المفرد والشبيه بالمضاف إلا أن الإضافة تُعارض تلك المشابهة، قال ابن يعيش:" فأما المضاف والمشابهة له نحو: لا غلامَ رجلٍ عندك، ولاخيرًا مِنْ زيدٍ عندك، فإنه إنْ كانت العلة المقتضية للبناء موجودة، وهي تضمنه معنى (مِنْ) فإنه وُجِدَ مانعٌ من البناء، وهو الإضافة وطول الاسم، فعدم البناء فيهما لم يكن لعدم تمكنه، بل لوجود مانع منع"[1].

(١) **ابن يعيش، مرجع سابق، (١٠/٢).**

مسألة: الشبه بين جمع المذكر وجمع التكسير

قال تعالى:"﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [1]

ورد في الدّر المصون الشبه بين جمع المذكر السالم وجمع التكسير في كلمة(بني)، قال السمين:" (بني) منادى وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم وحُذفت نونه للإضافة، وهو شبيه بجمع التكسير لتغيُّرِمفرده، ولذلك عامله العرب ببعض معاملةِ التكسير فألحقوا في فعلِهِ المسند إليه تاء التأنيث نحو: قالت بنو فلان، قال الشاعر[2]:

قالَتْ بنو عامرٍ خالُوا بني أسَدٍ يا بؤسَ للجهلِ ضَرَّاراً لأقوامِ

وأعربوه بالحركات أيضاً إلحاق له به، قال الشاعر [3]:

وكان لنا أبو حَسَنٍ عليٌّ أبا بَرّا ونحنُ له بنينُ

برفع النون، وهل لامه ياء لأنه مشتق من البناء لأن الابن من فرع الأب، ومبني عليه، أو واو لقولهم: البنوة كالأُبُوَّة والأُخُوَّة؟"[4].

شابه النحاة بين جمع المذكر السالم وجمع التكسير في لفظة (بني) فمنهم من رأى أنه ليس بجمع مذكر سالم؛ فلذلك أشبه جمع التكسير، ومنهم من رأى أنه يجري مجرى جمع المذكر السالم فشابه جمع التكسير، وهذا تفصيل في المسألة:

---

(1) البقرة: ٤٠

(2) البيت للنابغة في ديوانه، (٢٢٠)، ينظر: السيوطي، مرجع سابق، همع الهوامع، (١٧٣/١)، والسمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٠٩/١).

(3) البيت لسعيد بن قيس، ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٠٩/١).

(4) السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٠٩/١).

الرأي الأول:

ذهب أصحاب هذا الرأي في المشابهة إلى أنه ليس بجمع سالم، وإنما أقرب لجمع التكسير، قال العكبري:" فأما (بنون) فقال عبدالقاهر –رحمه الله–: ليس بسالم لسقوط الهمزة منه، وقال غيره: هو سالم، وإنما سقطت الهمزة إذ كانت زائدة توصّلا إلى النطق بالساكن، وقد استغنى عنها"[١].

وفي التبيان أيضًا يرى العكبري أنها ليست بسالم في الحقيقة، إذ قال:" و(بني) جَمْع(ابن) جمع السلامة، وليس بسالم في الحقيقة؛ لأنه لم يسلم لفظ واحد في جمعه، وأصل الواحد (بنوَ) على (فَعَل) بتحريك العين؛ لقولهم في الجمع أبناء؛ كجبل وأجبال ولامه واو"[٢].

ورأى أبوحيان الشبه بين الجمعين في كلمة (ابن) أنه شاذا[٣]؛ لأنه لم يسلم فيه بناء الواحد، فلم يقولوا (ابنون) ولذلك عاملت هذا الجمع في بعض كلامها معاملة جمع التكسير، فألحقت التاء في فعله كما ألحقت فعل جمع التكسير[٤].

الرأي الثاني:

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول بأنه يجرى مجرى المذكر السالم، فهو ملحق به، وما يدل على ذلك ما ذكره ابن مالك أنها تجري مجرى (سنين)، وكان الأحق أن تعرب إعراب جمع التكسير؛ لخلو واحده بشروط جمع التصحيح، ولعدم سلامة نظمه، واستشهد بقول الشاعر[٥]:

وكان لنا أبو حَسَنٍ عليٌّ أبًا بَرًّا ونحنُ له بنينُ

---

[١] العكبري، مرجع سابق، اللباب في علل البناء والإعراب، (٨٨).
[٢] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٥٧/١).
[٣] أبوحيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٢٧٧/١).
[٤] ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٥] ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٨٥/١).

وبين السبب بقوله:"لأنه أشبه سنين في حذف اللام وتغيير نظم الواحد، ولتغيير نظم واحده قيل فيه: فعلت البنون، ولا يقال: فعلت المسلمون"[١].

وذكر عباس حسن رأيه في المسألة، فقال:" وهذا المفرد لا يسلم من التغيير عند جمعه هذا الجمع، فلا يبقى على حالته التي كان عليها قبل الجمع؛ لذلك يسمونها: جموع تكسير، ويلحقونها بجمع المذكر السالم في إعرابها بالحروف" " فكلمة (بنون) مفردها (ابن) حذفت منه الهمزة عند الجمع، وتحركت الباء"[٢].

ولذا فهو شبيه بجمع التكسير ومما أُلحق بجمع المذكر السالم، قال الألوسي:" جمع (ابن) شبيه بجمع التكسير لتغيير مفرد؛ ولذا أُلحق في فعله تاء التأنيث؛ ك: قالت بنو عامر"[٣].

وذكر ابن عاشور أنها من الملحقات بجمع المذكر السالم وليست بجمع مذكر سالم؛ لأنه دخله التكسير بحذف لامه وزيادة همزة في أوله[٤] .

والذي يظهر في المسألة أن كلمة (بني) ملحقة بجمع المذكر السالم وليست جمعًا مذكرًا سالما؛ لغلبة جمع التكسير من حيث تغير صورة مفرده؛ لأن الشبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله؛ ولأنه بقي على إعراب جمع المذكر السالم، إذ أُعرب بالحروف، وهذا باتفاق الجمهور.

---

[١] ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٨٥/١).
[٢] حسن، عباس، مرجع سابق، (١٤٠/١).
[٣] الألوسي، مرجع سابق، (١٣٦/٢).
[٤] ابن عاشور، مرجع سابق، (٤٥٠/١).

مسألة/ الشبه بين المنصوب بفعل مضمر(المفعول به) والحال والبدل.

قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [1].

ورد في الدّر المصون الشبه غير صريح بين المنصوب بفعل مضمر تقديره(ارسل) أو (امدح) وبين الحال والبدل، إذ ذكر السمين في قوله تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ﴾ أربعة أوجه، الأول: أنه بدل من رسلاً: الأول في قراءة الجمهور، وعَبَّر الزمخشري عن هذا بنصبه على التكرير. الثاني: أنه منصوب على الحال الموطئة، كقولك: مررتُ بزيدٍ رجلاً صالحاً، ومعنى الموطئة أي: أنها ليست مقصودة، وإنما المقصودُ صفتُها. الثالث: أنه نُصب بإضمار فعل أي: أرسلنا رسلاً. الرابع: أنه منصوب على المدح، قَدَّره أبو البقاء بـ(أعني)، وكان ينبغي أن يقدَّره فعلاً دالاً على المدح نحو:(أمدح)"[2].

عقد النحاة الشبه بين المنصوبات ، إذ أشبه الحال والبدل المفعول به في المسألة، قال سيبويه عن المنصوب بفعل مضمر (المفعول به) : "إنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء؛ لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل"[3].

وهذا يدل على أن (رسلاً) مفعول به في هذا الموضع؛ ولهذا جاء الشبه بين المفعول به والحال والبدل.

قال أبو حيان في التذييل: "واختلفوا من أي باب نَصْبُ الحال: فقيل: نصب المفعول به، وهو قول أبي القاسم، يجعلها من أصول المفاعيل، وقيل: نصب الظرف؛ لأن سيبويه قال: لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل، فقد دل هذا على أن الحال وقع فيها الفعل، فوجب أن يكون نصبها من نصب الظروف، وقيل نَصْب الشبيه بالمفعول به، وهو قول أبي علي وأبي بكر وهو ظاهر مذهب سيبويه"[4].

---

[1] النساء: ١٦٥

[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، (١٦١/٤).

[3] المرجع السابق، (٢٧٥/١، ٢٧٦).

[4] أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار كنوز اشبليا، الرياض، ط ١٤٣١هـ ٢٠١٠م،(٦/٩).

وقال السيوطي مرجحًا المفعول في ذلك: "وقيل نَصْب الشبيه بالمفعول به هو الأرجح"[١].

وقد ظهر ما يوضح أن المفعول به هو الأصل في المسألة، والحال والبدل مشبه، ففي القرآن الكريم رأى الأنباري إضمار الفعل المنصوب على المدح وتقديره: وأمدح رسلاً مبشرين ومنذرين. وقد رجَّح هذا القول بقوله:" والأول هو الأولى، وهو أن يعني بالرسل جميع من تقدم ذكره فينتصب على المدح بتقدير فعل[٢]. وأضاف العكبري " أن يكون مفعولا، أي: أرسلنا رسلاً"[٣].

وهذا يدل على المنصوبات في المسألة شابهت المفعول به أو حُملت عليه، قال الرضي: "وقد قسم النحاة المنصوبات إلى قسمين: أصلاً في النصب يعينون به المفعولات الخمسة، ومحمولاً عليه، وهو غير المفعولات من الحال والتميز وغير ذلك"[٤].

وقد عدَّ ابن هشام أصل المنصوبات وغيرها محمولا عليه ومشبهًا به قال: "ووجه ما اخترنا أن المفعول به أحوج على الإعراب، لأنه الذي يقع مبينة ومن الفاعل الالتباس"[٥].

والذي يظهر في المسألة أن النصب بفعل مقدر سواء أكان (ارسل)، أو (امدح) هو الراجح؛ إذ هو قول الجمهور، وهذا ما يؤيد كونه الأصل؛ إذ يكشف عن ذلك كون (رسلاً) مفعولابه، وهو الأصل في المنصوبات، فيكون المنصوب بفعل مقدر (المفعول به)هو الأصل، والحال والبدل فرع، أو محمولة عليه في المسألة، والله أعلم.

---

[١] السيوطي، مرجع سابق، همع الهوامع، (٢٢٤/٢).
[٢] الأنباري، مرجع سابق، البيان في غريب إعراب القرآن، (٢٧٧/١، ٢٧٨).
[٣] العكبري، مرجع سابق، البيان في إعراب القرآن، (٤٠٩/١).
[٤] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية (١٤/٢).
[٥] ابن هشام، جمال الدين محمد بن يوسف، شذور الذهب، مكتبة البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة (١٧٧، ١٧٨).

مسألة/ الشبه بين المصدر واسمي الزمان والمكان.

قال تعالى ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ مَكَانًا سُوًى قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾[1].

ورد في الدّر المصون الشبه في المسألة غير صريح بين المصدر واسمي الزمان والمكان إذ ذكر السمين ثلاثة أقوال: الأول:أن (مَوْعِدًا) يجوز أن يكون زمانًا، ويرجحه قوله: (موعدكم يوم الزينة) والمعنى: عَيِّنْ لنا وقت الاجتماع؛ ولذلك أجابهم بقوله: (موعِدكم يومُ الزينة)، لكن هذا القول قد ضُعّف بأن ينبو عنه قوله: "موعدكم يوم"، وبقوله: "لا نُخْلفُه"، وأجاب عن قوله: "لا نخلفه" بأن المعنى: لا نُخلفُ الوقت في الاجتماع. والقول الثاني: يجوز أن يكون مكانًا،والمعنى: بَيِّن لنا مكاناً معلوماً نعرفه نحن وأنت ويؤيد بقوله (مكانًا سوى)، وهذا يدل على أنه مكان، وينبو عنه قوله: (موعدكم يومُ الزينة). وأما القول الثالث: يجوز أن يكون مصدرًا ويؤيد هذا قوله: (لا نخلفه نحن ولا أنت)؛ لأن المواعدة بالخلف وعدمه، وإلى هذا نحا جماعة مختارين له، وَرُدَّ عليهم بقوله: "موعدكم يوم الزنية، فإنه لا يطابقه[2].

هناك علاقة شبه بين المصدر واسمي الزمان والمكان، ولعل المصدر الميمي المقصود به في المسألة، فاسما الزمان والمكان مشتقان من المصدر، إذ إن المصدر الميمي:" اسم يدل على الحدث مبدؤه بميم زائدة مجردًا من الزمن"[3].

واسما الزمان والمكان:" صيغ من المصدر يدل على زمان الفعل، ومكانه"[4]. وكلاهما يُصاغ من الفعل الثلاثي في المسألة؛ لذلك جاء الشبه بينهما في صيغة (مَفْعِل) بكسر العين، فهما يلتقيان في تلك الصيغة؛ أي من الفعل المعتل المثال (معتل الفاء)، قال سيبويه: " هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الواو بُني على (مَفْعِل) وذلك قولك

---

[1] طه: ٥٨ ــ ٥٩

[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٥٤/٨، ٥٥).

[3] الصبان، محمد علي، رسالة في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان، بحث في مجلة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المحققون: العمروسي ومحمد بن أحمد، عمادة البحث العلمي بالجامعة، العدد السابع، أكتوبر ١٩٩٢م (٢٦١، ٢٦٢).

[4] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

للمكان: الموعِد والموضِع ،وفي المصدر: الموجِدة والموعِدة"[١]، وبيَّن علة ذلك: "وذلك من قبلِ أن (فَعَل) من هذا الباب لا يجيء إلا على (يفعِل) ولا يصرف عنه إلى ما (يفعُلُ)، فلما كان لا يُصرف عن (يفعلُ) وكان معتلاً ألزموا مَفعلاً منه ما ألزموا يفعِلُ، وكرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما ليس بمعتلّ"[٢]، ثم قال:" فلما كان معتلاً لازمًا لوجه واحد ألزموا المفعِلَ منه وجهاً واحدًا"[٣].

ووضح علة الكسر ما كان مثل: (وجِل – يوْجَلُ) بقوله:" وأكثر العرب في وجِل يوجَل ووجِل يوحَل: مَوْجِل وموحِل وذلك أن يوجَل ويوحَل وأشباههما في هذا الباب من فعِل يفعَل قد يعتل فتقلب الواو ياءً مرة، وألفا مرة، وتعتل لها الياء التي قبلها حتى تكسر؛ فلما كانت كذلك شبهوها بالأول؛ لأنها في حال اعتلال، ولأن الواو منها في موضع الواو من الأول، وهم مما يشبهون الشيء بالشيء"[٤].

وأضاف ابن المؤدب قائلاً: "والحكم في المثال أن الواو إذا كانت ساقطة من غابرة كان الاسم والمصدر مكسورين جميعاً، نحو الموعد والموئل، والمورد، وسواء كانت في الفعل منصوبة أو مكسورة بعد أن تكون الواو منه ساقطة، قال تعالى: ﴿بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلا﴾[٥] فمنهم من ينصب الحاء ومنهم من يكسر، والوجه الكسر"[٦].

ويبدو أن هذه المسألة عند أكثر النحاة قياس مطرد، جاء في التبيان: "المصدر الميمي من الثلاثي على (مفعَل) بالفتح، إلا إذا كان مثالاً واويًا صحيح اللام قد حذفت فاؤه في المضارع، أو كان من باب (فَعِل يَفعَل) صحيح اللام، كوجل يوجَل فإنه يكون على (مَفْعِل) بالكسرة"[٧].

---

[١] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (٩٢/٤).
[٢] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٣] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٤] المرجع السابق، (٩٣/٤).
[٥] الكهف: ٥٨
[٦] المؤدب، محمد سعيد، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٥، ٢٠٠٤م، (١٣٠).
[٧] كحيل، أحمد حسن، التبيان في تصريف الأسماء، دار أصداء المجتمع، القصيم، ط٩، ١٤٣٢، ٢٠١١م، (٥٦،٥٧،٩٤،٩٥).

والمصدر الميمي ذهب إليه جمع من المفسرين في المسألة: "إن جعلته زماناً نظر في أن (موعدكم يومُ الزينة) مطابق له لزمك شيئان: أن تجعل الزمان مخلفًا، وأن يعضُلَ عليك ناصب (مكان)، وإن جعلته مكانًا لقوله: (مكانا سوى) لزمك أيضًا أن توقع الإخلاف على المكان، وأن لا يطابق قوله: موعدكم يومُ الزينة، وقراءة الحسن غير مطابقة له[1]زمانًا ومكانًا جميعًا لأنه قرأ (يوم الزينة) بالنصب، فبقي أن يجعله مصدرًا بمعنى الوعد، ويقدر مضاف محذوف: أي مكان الوعد، ويجعل الضمير في (نخلفه)للموعد"[2]. ورجح القرطبي أيضاً كونه مصدرًا قال: "هو مصدر أي وعدًا. أي: لا نخلف ذلك الوعد"[3].

والذي يظهر في المسألة أن المصدر الميمي هو قول الجمهور؛ (موعد) أي وعدًا، على أنه مصدر ميمي وليس باسم زمان ولا مكان؛ لأن الظاهر أن قوله تعالى (لا نخلفُهُ) صفة له، والضمير عائدٌ إليه، ومتى كان زمانًا أو مكانًا لزمه تعلق الإخلاف بالزمان أو المكان، وهو إنما يتعلق بالوعد، يُقال: أخلفَ وعدَه، لا زمان وعده ولا مكانه، أي: لا نخلف ذلك الوعد[4].

---

[1] هي رواية عن عاصم وقراءة خلق كثير، ينظر: ابن جني، مرجع سابق، المحتسب، (٥٣/٢).
[2] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٨٩/٤).
[3] القرطبي، مرجع سابق، (٨٢/١٤).
[4] ينظر: الألوسي، مرجع سابق، (٣٢٧/١٦). وينظر: ابن عاشور، مرجع سابق، (٢٤٥/١٦).

مسألة: الشبه بين المفعول معه والمعطوف

قال تعالى: ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا﴾[1] .

ورد في الدّر المصون الشبه بين المفعول معه والمعطوف غير صريح، إذ ذكر السمين ذلك بقوله: " قوله: ﴿وَالْمُكَذِّبِينَ﴾: يجوز نصبُه على المعية، وهو الظاهر، ويجوز على النسق، وهو أوفق للصناعة"[2].

يأتي المفعول معه مشابهًا للمعطوف في كون الواو يشترك فيه كل منهما، فيرد أحدهما مكان الآخر، فهل تلك الواو واو العطف فنقول إنه معطوف والمفعول معه أشبهه في ذلك؟ أم الواو هي واو المعية فنقول إن المعطوف أشبه المفعول معه؟

تأتي الواو عند النحاة في الأصل لمطلق الجمع، قال سيبويه:" وليس هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء؛ لأنه يجوز أن تقول :(مررت بزيدٍ وعمرو)، والمبدوء في المرور عمرو، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة. فالواو يجمع هذه الأشياء على هذه المعاني. فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبته على أيها شئت لأنها قد جمعت هذه الأشياء"[3]. وهذا ما أكده أكثر النحاة، قال الرضي:" فالواو للجمع مطلقًا" [4].

وهذا يدل على أن الواو صالحة لأن تكون عاطفة أو تكون للمعية، إلا أن العاطفة هي الأصل؛ إذ ذهب إليه أكثر النحاة، قال ابن يعيش نقلا عن ابن جني:"وذلك أن الواو في المفعول معه تجري في نحو: قمت وزيدا جارية مجرى حروف العطف، والذي يدل على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى(مع) إلا في الموضع الذي استعملت فيه عاطفة لجاز"[5].

---

[1] المزمل: ١١
[2] السمين الحلبي، مرجع سابق،(٥٢٣/١٠).
[3] ابن يعيش، مرجع سابق، (٤٨/٢).
[4] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (٣٠٤/٢).
[5] ابن يعيش، مرجع سابق، (٤٨/٢).

وقال أيضًا:"الواو أصل في العطف فهي تدل على الجمع المطلق إلا أن دلالتها على الجمع أعم من دلالتها على العطف، والذي يدل على ذلك أن لانجدها تعرى عن معنى الجمع، وقد تعرى عن معنى العطف، ألا ترى أن واو المفعول معه في قولك: استوى الماء على الخشبة، وجاء البرد والطيالسة قد نجدها تفيد معنى الجمع؛ لأنهانائبة عن (مع)الموضوعة لمعنى الاجتماع؟"[١].

ويرى الاستراباذي أن واو المعية في الأصل هي أيضا واو العاطفة، لكنه عدل من العطف إلى المعية؛ لأن القصد إلى المعية المصاحبة [٢].

الرأي في المسألة:

ما ذكره النحاة في المسألة يُظهر أن المفعول معه شابه المعطوف؛ وذلك بوجود الواو، فأكثر التأويلات النحوية تظهر مسألة الشبه بينهما، وما يزيدها وضوحًا هو المعنى، قال الزجاج معلقًا على ذلك: ومثله ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[٣]، فإن قال قائل ما مجاز ذرني والله –عز وجل – يفعل ما يشاء، لا يحول بينه وبين إرادته حائل، فالجواب في ذلك أن العرب إذا أرادت أن تأمُر الإنسان بأنَّ له همة بأمرٍ أو بإنسان تقول: دعني وزيدًا، ليس أنه حال بينه وبين زيد أحدٌ، ولكن تأويله لا تهتَّم بزيدٍ فإني أُكفيكه"[٤].

وقال النحاس: "عطف على النون والياء، ويجوز أن يكون مفعولاً معه"[٥]. لكن رجحان العطف هو الأولى عند النحاة[٦]، إذ يذهب النُحاة إذا أمكن العطف بلا ضعف فهو أحق بالنصب[٧]، يقول ابن مالك [٨]:

والعطف أن يمكن بلاضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق

---

[١] ابن يعيش، مرجع سابق، (٤٨/٢).
[٢] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٣] المدثر: ١١
[٤] الزجاج، مرجع سابق، (٢٤١/٥).
[٥] النحاس، مرجع سابق، إعراب القرآن، (١٢١٤).
[٦] السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (٢٠٧/٢).
[٧] المرجع السابق، الصفحة نفسها
[٨] ابن عقيل، مرجع سابق، (٩٢/٢).

والذي يظهر أن المفعول معه شابه العطف؛ لأن من شأن واو المعية أن تكون المصاحبة في وقت واحد سواء اشتركا في الحكم أم لا، ففي الآية لم يحدد الوقت مع المكذبين، قال الرضي:" ويعني بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد. ففي قولك:(سرت أنا وزيد) مشارك للمتكلم في السير لكن لا يلزم السير في وقت واحد"[1]، ثم قال:" وإنما يعدل ما بعده عن العطف إلى النصب على المعنى المراد من المصاحبة؛ لأن العطف في (جاءني زيد وعمرو) يحتمل تصاحب الرجلين، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر. والنصب نص على المصاحبة، وفي قولك: (ضربت زيدًا وعمرًا) لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر"[2].

ويمكن من خلال السياق أيضًا أن يظهر العطف، فهو مسبوق به في بداية الآية (وذرني) وهو معطوف على ماقبله في قوله تعالى: ﴿ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱهۡجُرۡهُمۡ هَجۡرٗا جَمِيلٗا ﴾ [3].

---

(١) الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، **(٢١٠/١)**.
(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٣) المزمل: ١٠

المبحث الثالث/ الشبه في الجزم

تنوعت مسائل الشبه في التراكيب، فحظيت مسائل قياس الشبه في المجزومات بنصيب من ذلك، وجاءت ممثلة في الآتي:

مسألة: الشبه بين أدوات الشرط و(إنْ) الشرطية في العمل .

الآية الأولى/ قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾[1].

الآية الثانية/قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيها فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[2]

ورد في الدّر المصون الشبه بين أدوات الشرطية الجازمة وغير الجازمة بـ(إنْ) الشرطية، قال السمين: "قوله (أينما تكونوا):(أين) اسم شرط تجزم فعلين كـ(إن) و(ما) مزيدة عليها على سبيل الجواز، وهي ظرف مكان، وهي هنا في محل نصب خبرًا لكان، وتقديمها واجب لتضمنها معنى ما له صدرُ الكلام، (تكونوا) مجزوم بها على الشرط وهو الناصب لها، و(يأت) جوابها، وتكون أيضًا استفهامًا فلا تعمل شيئًا، وهي مبنية على الفتح لتضمن معنى حرف الشرط والاستفهام [3].وقد استشهد سيبويه على المجازاة بها من قول الشاعر[4]:

أين تضرب بنا العُداةُ تجدْنا نَصْرفُ العيسَ نحوها للتلاقي

ويقيس أيضًا الأدوات غير الجازمة على (إنْ) الشرطية، **إذ قال: "إذا" ظرف زمن مستقبل ويلزمها معنى الشرط غالبًا، ولا تكون إلا في الأمر المحقق أو المرجَّحِ وقُوعُه فلذلك لم يُجزم إلا في شعر لمخالفتها أدوات الشرط، فإنها للأمر المحتمل، ومن الجزم قوله[5]:**

---

[1] البقرة: ١١
[2] البقرة: ١٤٨
[3] السمين الحلبي، مرجع سابق،(١٧٦/٢).
[4] السلولي، عبد الله بن همام، شعر عبد الله بن همام السلولي، تحقيق: وليد السراقبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٤١٧، ١٩٩٦م، (٨٣).
[5] الفرزدق، مرجع سابق، الديوان، (٢١٦)، وينظرالسمين الحلبي، مرجع سابق، (١٣٢/١).

ترفعُ لي خندفٌ واللهُ يرفعُ لي ناراً إذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِدِ

يظهر الشبه عند النحاة بين أدوات الشرط (الجازمة وغير الجازمة) (أين – إذا) و (إنْ) الشرطية في العمل، وهذا تفصيل في المسألة لها:

الرأي الأول :

شابهت (أين) (إنْ) الشرطية في كونها جازمة للشرط والجواب،قال سيبويه: "وزعم الخليل أن (إنْ) هي أم حروف الجزاء، فسألته:لم قلت ذلك؟ فقال:مِن قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهامًا،ومنها ما يفارقه فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة[١].

فالأداة (أين) وضعت للدلالة على المكان، ثم ضمَّنت معنى الشرط فجوزي بها ؛ وذلك لما فيها من الإبهام والعموم، وقد نص النحاة على أنَّ (أين) من الظروف التي يجازى بها[٢].

واشترطت النحاة أن تصل (ما) بـ(أين) لتتضمن معنى الشرط، قال الزجاج عن (أينما): "وأينما تجزم ما بعدها، لأنها إذا وصلت بـ(ما) جزمت ما بعدها وكان الكلام شرطاً وكان الجواب جزماً كالشرط"[٣].

ولم تخرج عن كونها أصلية في الظرف متضمنة معنى الشرط عند المفسرين أيضًا، قال القرطبي: "أين ما تكونوا" شرط وجوابه: "يأت بكم الله جميعا"[٤].

---

[١] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق عبد السلام هارون، (٦٣/٣).
[٢] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، تحقيق عبد السلام هارون، (٥٦/٣)، المبرد، مرجع سابق، (المقتضب) (٤٥/٢)، ابن السراج، مرجع سابق، (١٥٩/٢).
[٣] الزجاج، مرجع سابق، (٢٢٦/١).
[٤] القرطبي، مرجع سابق، (٤٥٤/٢).

الرأي الثاني:

لم يقتصر الأمر في الشبه على الأدوات الجازمة، بل كان للأدوات غير الجازمة نصيب من ذلك، فـ(إذا) ظرف عند النحاة، إلا أنها ظرف لما يستقبل من الزمان فتضمنه معنى الشرط غالباً[١]، قال سيبويه"وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بإن، حيث رأوها لما يُستقبل وأنها لابد لها من جواب[٢]، وقال قيس بن الخَطيم الأنصاري[٣]:

إذا قَصُرت أسيافُنا كان وصْلُها خُطانا إلى أعدائنا فنُضاربِ

ولهذا جعلها سيبويه بمنزلة إذ في الماضي إذ قال: " (إذا) تجيء وقتًا معلومًا"[٤].

والعلة فيها: "ذلك بأن (إذا) موضوعة للأمر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل، والدليل على ذلك استعمال إذا – في الغالب – في المعاني المتحققة"[٥].

قال ابن يعيش: "وإنما كان في إذا معنى المجازاة؛ لأن جوابها بها يقع عند الوقت الواقع كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط"[٦]. فهي تشبه (إنْ) في عملها، قال العكبري في التبيان:" (إذا) في موضع نصب على الظرف والعامل فيها جوابها، وهو قوله: قالوا"[٧].

وأكدّ ابن عطية من حيث المعنى شرطيتها في الآية الكريمة بقوله: "والعامل في (إذا) في هذه الآية (قالوا)"[٨].

ونقل القرطبي قول الجوهري في كونها للمجازاة لا يكون إلا في الشعر: " قال الجوهري(إذا) اسم يدل على زمان مستقبل، ولم تُستعمل إلا مضافة إلى جملة، تقول: أجيئُك إذا احمَّر البُسْرُ، وإذا قدم فلان، والذي يدل على أنها اسم

---

(١) ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٨١/٤)، ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (١٠٨/١).
(٢) سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: عبد السلام هارون، (٦١/٣).
(٣) الشاهد فيه جزم (فنضارب) عطفا على موضع (كان)؛ لأنها في محل جزم على جواب (إذا) التي أعملها عمل(إنْ) ضرورة، ينظر المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٤) سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: عبدالسلام هارون، (٣/ ٦٠).
(٥) الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (١٠٩/٢).
(٦) ابن يعيش، مرجع سابق، (٩٧/٤).
(٧) العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٢٧/١).
(٨) ابن عطية، مرجع سابق، (٩٣/١).

وقوعها موقع قولك: آتيك يوم يقدمُ فلان، فهي ظرف وفيها المجازاة، إلا أن الجزم فيها حكم لم يستحسنه إذ استشهد بما نقله سيبويه من قول كعب بن زهير:

وإذا ما تشاءُ تبعثُ منها مغربَ الشمس ناشطاً مَذْعُورا

يعني أن الجيد إلا يجزم بـ(إذا) كما لم يجزم في هذا البيت"[1].

والذي يظهر في المسألة أن الشبه قائم بين أدوات الشرط بنوعيها (الجازمة وغير الجازمة)، وبين (إنْ) الشرطية؛ وذلك لتضمن هذه الأدوات معنى الشرط،إذ اقتضى كل منهما أن يكون هناك شرط وجواب، وهذا عمل (إنْ) الشرطية ، فـ(إنْ) هي الأصل و(أينما) و(إذا) فرعية في الشرط، إذ إن تلك الأدوات لها دلالات خاصة بها إلا أنها لما تضمنت معنى الشرط وعملت عملها شابهت (إنْ) في ذلك، وهذا باتفاق جمهور النحاة .

[1] القرطبي، مرجع سابق، (٣٠٤/١).

مسألة: الشبه بين جواب الطلب وجواب الشرط.

قال تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[1].

ورد في الدّر المصون الشبه بين جواب الشرط وجواب الطلب،إذ ذكر السمين ذلك بقوله؛"قوله: (أُفِ) مجزوم على جواب الأمر، وهل الجازم الجملة الطلبية نفسها لِماتضمنته من معنى الشرط، أو حرف شرط مقدر تقديره:(إن توفوا بعهدي أوفِ). قولان، وهكذا كلُّ ماجُزِم في جواب طلب يجري فيه هذا الخلاف"[2].

هناك شبه يظهر في العامل الذي جزم جواب الطلب حمله على (إنْ) الشرطية ، وبين كون مقدر بعد الطلب، وهذا تفصيل في المسألة:

الرأي الأول:

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول أن الجازم هو شبهه لـ(إنْ) الشرطية؛ وذلك لتضمنه معنى حرف الشرط فاستحق الجزم، قال سيبويه: "وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب: إن تأتني بـ(إن تأتني): لأنهم جعلوه معلقًا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن (إن تأتني) غير مستغنية عن آتك[3].

وهذا مذهب الخليل والمبرد والسيرافي وابن مالك، قال سيبويه:"زعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إنْ)، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال: ائتني آتك، فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتك"[4].

وقال المبرد: "واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي، كما يجزم جواب الجزاء بالجزاء؛ وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزءًا صحيحًا"[5].

---

[1] البقرة: ٤٠
[2] بتصرف، ينظر السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣١٣/١، ٣١٤).
[3] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق عبد السلام هارون، (٩٣/٣، ٩٤).
[4] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[5] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (١٣٣/٢).

وأضاف السيرافي: "جزم جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، بإضمار شرط في ذلك كله"[١].

وهذا ما ثبت في القرآن الكريم إذ قال النحاس: "وأوفوا بعهدي" أمرٌ "أوفِ بعهدكم" جواب الأمر مجزوم؛ لأن فيه معنى المجاراة"[٢].

الرأي الثاني:

جعل الجزم مشبهًا بشرط مقدر بعد الطلب، وهذا عليه أكثر المتأخرين من الجمهور[٣]، ورجحه ابن هشام[٤]، والأزهري[٥]، واختاره أبو حيان[٦] والأشموني[٧].

وفي القرآن الكريم ذكر القيسي ما يوافق ذلك ، إذ قال: "أوف" بعهدكم جزم؛ لأنه جواب الأمر"[٨].

والذي يظهر في المسألة أن كل تلك الآراء تتشابه فيما بينها، وإن اختلفت التعبيرات فالمضمون واحد، سواء قدرناه بعد الطلب، أم قدرناه في الطلب على جهة التضمين أو النيابة؛ لأن الشرط والطلب لكل منهما جواب مجزوم، وهذا ما ظهر في سياق الآية الكريمة،. إلا أن الشرط هو الأصل في المسألة، وجواب الطلب فرع له أو محمول عليه، وهذا مانص عليه النحاة في المسألة.

.

---

[١] ينظر سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (٩٤/٣).
[٢] النحاس، مرجع سابق، إعراب القرآن، (٣٧).
[٣] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (٤٨/٧). ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٢٢٦/١).
[٤] ينظر: ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٢٢٦/١).
[٥] ينظر: الأزهري، مرجع سابق، **شرح التصريح على التوضيح**، (٢٤١/٢، ٢٤٢).
[٦] ينظر: أبو حيان، مرجع سابق، التذييل والتكميل، (٦٥/٦).
[٧] ينظر: الأشموني، مرجع سابق،(٢١٠/٣).
[٨] القيسي، مرجع سابق، (٩٠/١).

مسألة/ الشبه بين الفعل المضارع المعتل وفعل الأمر المعتل في الجزم

قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾[1] .

ورد في الدّر المصون مشابهة فعل الأمر للفعل المضارع المعتل في حالة الجزم، إذ ذكر ذلك السمين، فقال: "وقوله (قنا) حذف منه فاؤه ولامه لأنه من وقي يقي وقاية: أما حذف فائه فبالحمل على المضارع لوقوع الواو بين ياء وكسرة، وأما حذف لامه فلأن الأمر جار مجرى المضارع المجزوم، وجزمه بحذف حرف العلة فكذلك الأمر منه، فوزن "قنا" حينئذ: عِنا، والأصل: اوْقنا، فلما حذفت الفاء استغنى عن همزة الوصل فحذفت"[2].

شابه فعل الأمر المعتل الفعل المضارع المعتل في أمرين:

الأمر الأول:

أن المشابهة بين فعل الأمر المعتل والمضارع المعتل في حذف فاء الفعل؛ إذ عَدّوه فرع للمضارع؛ لأنه أُخذ منه، فيُحذف الواو من مضارع الثلاثي المثال والأمر إذا كانت فاؤه واواً بشرط أن تكون فاؤه واوًا مفتوحة العين في الماضي مكسورة في المضارع نحو: (يَعِد) و(يَزِنُ) لوقوع الواو بين ياء وكسرة، ولأن اجتماع الواو واليا ء والكسرة مستثقل في كلامهم.

قال الأنباري مفصلا في المسألة ومرجحًا قول البصريين: "إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة؛ وذلك لأن اجتماع الياء والواو مستثقل في كلامهم فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً أن يحذفوا واحدة منها طلبًا للتخفيف، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال[3].

---

[1] البقرة: ٢٠١

[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٤٢/٢، ٣٤٣).

[3] الأنباري، مرجع سابق، الانصاف في مسائل الخلاف، (٦٤٤/٢).

ومن ذلك : "إن وقعت في فِعْل على وزن (فَعَل) تحذف في المضارع فتقول في مضارع (وَعَد) يَعِدُ ، وفي مضارع (وَزَنَ) يَزِنُ، وإنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وهما ثقيلتان، فلما انضاف إلى ثقل الواو وجب الحذف"[١].

وفسَّر القول في ذلك أيضاً الرضي، إذ قال: "وخفف المضارع لأدنى ثقل فيه، وذلك كوقوع الواو فيه ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كما في (يَعِد) أو مقدرة كما في (يضع) و(يسع) فحذف الواو لمجامعتها للياء على وجه لم يكن معه إدغام إحداهما في الأخرى كما أمن في (طيّ)، ولا سيما مع كون الكسرة بعد الواو، والكسرة بعض الياء، ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة كما وافقت في (يُوْعد) مضارع (أوعد)، وإنما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلهما، مع أن الياء علامة المضارعة، وأن الثقل حصل من الواو لكونها الثانية"[٢].

وهذا رأي البصريين، وحملوا سائر المضارع على (يَعِد) إذ حذفوا الواو مِنْ (تَعِد) و(نَعِد) و(أَعِد)، مع عدم الثقل الموجب لحذف الواو، وفعلوا ذلك حتى لا يختلف بناء المضارع، وأن يجري في تصريفه على طريقة واحدة، قال ابن جني: "هذا مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاوراتهم، ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره، لقرب ما بينهما، وأن لم يكن أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم"[٣].

ومن ذلك ماورد في القرآن الكريم إذ قال الزجاج عن الفعل(قنا) في المسألة: "والأصل في (قنا) أوْقِينا – ولكن الواو سقطت كما سقطت من يقي؛ لأن الأصل "يَوْقي" فسقطت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وسقطت ألف الوصل للاستغناء عنها، لأنها اجتلبت لسكون الواو، فإذا أُسقطت الواو فلا حاجة بالمتكلم إليها، وسقطت الياء للوقف وللجزم في قول الكوفيين – والمعنى أجعلنا موقنين من عذاب النار"[٤].

---

[١] الأشبيلي، ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م، (٢٧٨).
[٢] الرضي، رضي الدين محمد الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن محمد الزفراف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، (٨٨/٣، ٨٩).
[٣] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن عبد الله، المنصف لكتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، (١٩١/١).
[٤] الزجاج، مرجع سابق، (٢٧٤/١، ٢٧٥).

وقال النحاس: "والأصل في (قنا) أوقنا حذفت الواو كما حذفت في (يقي) وحُذفت من (يقِي) لأنها بين ياء وكسرة مثل يَعِدُ هذا قول البصريين"[١].

الأمر الثاني:

أن المشابهة بين فعل الأمر والفعل المضارع المعتل في حذف لامه ؛ لأن الأمر جار مجرى المضارع المجزوم، وجزمه بحذف حرف العلة فكذلك الأمر، قال ابن عصفور عن الفعل المضارع المعتل:" ويكون في موضع الجزم محذوف الآخر، نحو: (لم يرمِ) و(لم يغزُ) وإنما حذفت الياء والواو في الجزم ؛ لئلا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أُبقيت الياء والواو"[٢]، وكذلك الأمر نحو: "اغزُ وارمِْ واخْشَ"[٣].

وهذا يدل على أن الشبه بينهما قائم، وقد بين الثمانيني العلة في الشبه بين الفعلين إذ قال : " تشبيهًا بالجزم"[٤]، فحكم الأمر كالمضارع. قال الزجاج :"وسقطت الياء للوقف وللجزم في قول الكوفيين – والمعنى أجعلنا موقنين من عذاب النار"[٥]

وقد جمع العكبري الشبه في الأمرين،فقال: "و(قنا) حذفت منه الفاء، كما حُذفت في المضارع إذا قلت: يقي، وحذفت لامها للجزم"[٦].

---

[١] النحاس، مرجع سابق، (٨٦، ٨٧).
[٢] الإشبيلي، مرجع سابق، الممتع في التصريف، (٥٣٥-٥٣٧).
[٣] الأنباري، مرجع سابق، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،(٢/ ٤٣٠) .
[٤] الثمانيني، عمر بن ثابت، تحقيق إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩، ١٩٩٩م، (١٩٨).
[٥] الزجاج، مرجع سابق، (٢٧٤/١، ٢٧٥).
[٦] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (١٦٥/١).

مسألة / الشبه بين الفعل المعتل والصحيح بإثبات الياء

قال تعالى:﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [1].

ورد في الدّر المصون إثبات الياء للفعل المعتل في قراءة قنبل تشبيهًا بالصحيح، إذ أثبت السمين ذلك فقال:" قوله:(يتق) قرأ قنبل (يتقي) بإثبات الياء وصلا ووقفا، والباقون بحذفها فيهما" [2].

هناك شبه بين الفعل الصحيح والفعل المعتل، فقد تعارف عند النحاة أن الأصل للفعل الصحيح، والمعتل فرع عليه[3]، فالأصل إظهار الحركات على حرف الإعراب رفعًا ونصبًا وجزمًا، لكن حدث عدول عن هذا الأصل في المعتل ، فقدرت الحركات في المضارع المعتل بالألف والواو والياء ؛ لثقل الحركة على الحرف؛ " لأن الأصل أن يقال (هو يغزوُ، ويرميُ، ويخشيُ) بضم الواو في (يغزو) والياء في (يرمي ويخشى) إلا أنهم استثقلوا الضمة على الواو ، وعلى الياء من (يرمي) فحذفوها، فبقيت الواو من (يغزو) ساكنة ،وكذلك الياء من يرمي، وأما (يخشى) فا نقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها"[4]. وقد بين السبب لذلك، فقال:" وإنما حذفوا هذه الحروف في الجزم لأنها أشبهت الحركات"[5].

فقد قاس الأنباري الفعل المضارع المجزوم نحو:(لم يخش) على الفعل الصحيح المجزوم(لم يذهبْ) حيث حذف الحرف من المضارع المجزوم (لم يرم) للشبه بين حرف العلة والحركة؛ لأن حروف العلة جارية مجرى الحركات ، وهي مركبة منها والحركات مأخوذة منها ، قال الأنباري:" وأما قولهم :(إنك تحذف الواو والياء والألف من نحو: أُغزُ وارمِ واخشِ كما تحذفها من نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش قلنا: إنما حذفت هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف للبناء، لا للإعراب والجزم، حملاً للفعل المعتل على الصحيح، وذلك أنه لما استوى الفعل الصحيح وفعل الأمر الصحيح

---

[1] يوسف: ٩٠
[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٥٥٢/٦).
[3] ينظر: الأنباري، مرجع سابق، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (٤٣٥/٢)
[4] المرجع السابق، (٤٣٥/٢).
[5] المرجع السابق، (٤٤١/٢).

كقولك: (لم يفعَلْ) (وافعَلْ يا فتى) وإن كان أحدهما مجزوما والآخر ساكنا سُوّي بينهما في الفعل المعتل، وإنما وجب حذفها في الجزم لأنه هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف جرى مجرى الحركات، لأنها تشبهها، وهي مركبة منها في قول بعض النحويين، والحركات مأخوذة منها في قول الآخرين"[١].

وفي الآية الكريمة نجد الشبه بين الفعل المعتل والصحيح بإثبات الياء في حالة الجزم للفعل المعتل مبنيًا على قراءة قرآنية إذ هي لغة بعض العرب [٢]، فجرى المعتل مجرى الصحيح في ذلك، وقد ورد في الشعر ما يؤيد تلك القراءة[٣]:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمي بما لاقَتْ لَبونُ بني زياد

وقول الآخر [٤]:

هَجَوْت زَبَّانَ ثم جِئتَ مُعتذِرًا مِنْ هجو زَبَّانَ لم تَهْجو ولم تدعِ

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾ [٥].

فقد قال السمين أن قوله: "(لا تخشى) لم يُقرأ إلا ثابت الألف. وكان من حق من قرأ (لا تخف) جزمًا أن يقرأ (لا تخش) بحذفها، كذا قال بعضهم وليس بشيء لأن القراءة سنة"[٦].

---

[١] الأنباري، مرجع سابق، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (٢/ ٤٤١)

[٢] ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٥٥٢/٦).

[٣] البيت لقيس بن زهير، والشاهد إثبات الياء في حالة الجزم جريًا على الصحيح، ينظر السمين الحلبي، مرجع سابق، (٥٥٢/٦)

[٤] البيت للفرزدق، والشاهد فيه لم يحذف الواو، وخرجوه أن الشاعر لم يحذف الواو عند الجزم اكتفاء بحذف الحركة عند جزم الصحيح الآخر، ينظر: شُراب، محمد محمد، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسسالة، بيروت، ١٤٢٧، ٢٠٠٧م، (٦٢/٢).

[٥] طه: ٧٧

[٦] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٨/ ٨٢).

والأمر كذلك في المعتل المبني فأنه يجري مجرى الصحيح، قال الأنباري:" وكما أن الحركات تحذف للجزم، فكذلك هذه الأحرف، فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل المجزوم، فكذلك يجب حذفها في المعتل للبناء؛ حملاً للمعتل على الصحيح؛ لأن الصحيح هو الأصل، والمعتل فرع عليه؛ فحذفت حملاً للفرع على الأصل "[1].

والذي يظهر في المسألة أن الشبه بين الفعل المعتل والفعل الصحيح في إثبات حرف العلة قياسًا على الحركة في ظهورها، إلا أن الجزم بحذف الحركة المقدرة، وتبعها حرف العلة في الحذف تفرقة بين المرفوع والمجزوم، وهذا يدل على أن "الأصل في المضارع أن يجزم بالسكون وينوب عن السكون حذف حرف العلة حال كون العلة لامًا"[2].

وقد بين ابن عصفور السر في ذلك، فقال:" إنما حذفت الياء والواو في الجزم لئلا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أبقيت الياء والواو، وأيضًا فإن الياء والواو لما عاقبة الضمة فلم تظهر معهما، أجريتا مجرى الضمة، فحذفتا للجزم كما تُحذف الضمة"[3].

---

[1] الأنباري، مرجع سابق، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (٢/ ٤٤١)
[2] الأشموني، مرجع سابق، (٧٥/١).
[3] ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع في شرح التصريف، (٥٣٥-٥٣٧).

مسألة: الشبه بين ما عُطف بالفاء (على المحل) وما عُطف على التوهم

قال تعالى:"﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [1].

ورد في الدّر المصون الشبه غير مصرح به بين ما عُطف على المحل وما عُطف على التوهم، إذ ذكر السمين ذلك:" قوله (وأكن) قرأ أبو عمروٍ (وأكونَ) بنصب الفعل عطفًا على (فأصدّقَ) و(فأصدّقَ) منصوب على جواب التمني في قوله: (لولا أخرتني) والباقون (وأكنْ) مجزومًا، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين"[2].

شابه النحاة في الموضع الإعرابي لكلمة (أكن) بين المعطوف على المنصوب(فأصدّق)، وبين ما عطف على التوهم، وقد تعددت آراؤهم في المسألة، وهذا تفصيل لها:

الرأي الأول:

ذهب الزمخشري إلى القول بأن العطف على المحل شابه الجزم؛ حيث إن المعنى (إنْ أخرتني أكن)، إذ قال في هذا الموضع:" عطفًا على محل (فأصدقَ) كأنه قيل: إنْ أخرتني أصدّقْ وأكنْ"[3]، وقال ابن عطية بالمعنى نفسه إلا أنه سماه بالعطف على الموضع، إذ قال:" عطفًا على الموضع؛ لأن التقدير: إنْ أخّرتني أصّدقْ وأكنْ، هذا مذهب أبي علي الفارسي"[4].

وقد أنكر قول سيبويه الذي نقله عن الخليل بأنه جزم على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني بقوله:" فهو غير هذا"[5]، وبين السبب بقوله:" لأنّ الشرط ليس بظاهر، وإنما يُعطف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله تعالى:

---

(١) المنافقون: ١٠
(٢) السمين الحلبي، مرجع سابق، (١٠/ ٣٤٤).
(٣) الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمد بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، تحقيق: خليل مأمون، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٣٠، ٢٠٠٩م، (١١١١/٢٨
(٤) ابن عطية، أبو محمد عبدالحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، طبعة جديدة، دار ابن حزم، (١٨٦٢)..
(٥) السمين الحلبي، مرجع سابق، (١٠/ ٣٤٤).

﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾[1]، فمن جزم عطفه على موضع (فلاهادي له) لأنه لو وقع موقعه فِعْلٌ لا نجزم"[2] .

الرأي الثاني:

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن (أكن) مجزوم على توهم الشرط، قال سيبويه:" وسألت الخليل عن قوله عز وجل ٱللَّهُ:﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾، فقال : هذا كقول زهير[3]:

بَدا لي أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا

فإنما جرّوا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاءَ فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"[4].

قال ابن هشام في هذا الموضع:" العطف على التوهم نحو: ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ، بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه: صحة دخول ذلك العامل المتوهم. وشرط حسنه: كثرة دخوله هناك "[5].

وفي الآية الكريمة ذهب الأنباري أيضا إذ قال:" (وأكن) بالجزم جزمه بالعطف على موضع (فأصدق)؛ لأن موضعه الجزم على جواب التمني وقوى الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب فيه، فلما لم يظهر جاز أن يجري مجرى المطّرح"[6].

وعدّ العكبري هذا الموضع فيمن قرأ بالجزم ل(أكن) حملا على المعنى"[7].

---

(1) الأعراف: ١٨٦
(2) ابن عطية ،
(3) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤٠٨، ١٩٨٨م، (١٤٠).
(4) سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: عبدالسلام هارون، (١٠٠/٣، ١٠١).
(5) ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٥٤٩/٢).
(6) الأنباري، مرجع سابق، البيان في إعراب غريب القرآن (٤٤١/٢).
(7) العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (١٢٢٥/٢).

وقد حسّن الألوسي وجه الجزم بقوله:" وهو حسن بيد أن التعبير بالتوهم هنا ينشأ منه توهم قبيح، والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم، أن العامل في العطف على الموضع موجود وأثره مفقود، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود"[١].

وأشار ابن عاشور أن العطف هنا عطف جملة على جملة لا مفردا على مفرد؛ وذلك لقصد تضمن معنى الشرط زيادة على معنى التسبب فيغني الجزم عن فعل الشرط، فتقديره: إن تؤخرني إلى أجل قريب أكن من الصالحين، جمعًا بين التسبب المفاد بالفاء، والتعلق الشرطي المفاد بجزم الفعل[٢].

وهذا يدل على أن الشبه يظهر في أن ما عُطف بالفاء ونُصب جوابا هو شبيه بجواب الجزاء، قال ابن السراج:" ولذلك سمى النحويون ما عُطف بالفاء ونُصب جوابا لشبهه بجواب الجزاء"[٣].

وأكد ذلك أيضا ابن الوراق إذ قال:" واعلم أن جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، إنما الجزم؛ لأن ما تقدمه يتضمن معنى الشرط"[٤].

---

[١] الالوسي، مرجع سابق، (٢٧/ ١٧٥).
[٢] ابن عاشور، مرجع سابق، (٢٥٤/٢٨).
[٣] ابن السراج، مرجع سابق، (٤٠/٢).
[٤] ابن الوراق، مرجع سابق، (٤٤١).

المبحث الرابع / الشبه في الجر

ظهر في الدر المصون مسائل تتعلق بالشبه بين وجوه الجر، وقد عرضت الدراسة أهم تلك المسائل، وتمثلت في الآتي:

مسألة/ الشبه بين جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم

قال تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ (١)

ورد في الدّر المصون الشبه بين التنوين في جمع المؤنث السالم، والنون في جمع المذكر السالم، قال السمين: "والتنوين في عرفات وبابه فيه ثلاثة أقوال، أظهرها: أنه تنوين مقابلة يعنون مقابل لنون مسلمين، ثم جُعل كل تنوين في جمع الإناث– وإن لم يكن لهن جمع مذكر– كذلك طردا للباب"(٢).

عقد الشبه عند النحاة بين جمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم، وقد تمثلت آراؤهم في الآتي:

الرأي الأول:

شابه جمع المؤنث السالم جمع المذكر السالم من حيث إن التاء في جمع المؤنث نظير الواو والنون؛ إذ أشار سيبويه إلى ذلك فقال في (مسلمات):" وذلك أن هذه التاء لما صارت في النصب والجر جرّا أشبهت عندهم (الياء) التي في (مسلمون)، والياء التي في (رجلين)، وصار التنوين بمنزلة (النون). ألا ترى إلى (عرفات) مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معروفة. الدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفاتٌ مباركاً فيها، ويدلك أيضا على معرفتها أنك لا تُدخل فيها ألفًا ولامًا، وإنما (عرفات) بمنزلة (أبانَينِ) وبمنزلة جَمْع"(٣).

---

(١) البقرة: ١٩٨

(٢) السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٣١/٢، ٣٣٢).

(٣) سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: محمد كاظم البكاء، (٤/ ٣٩٢).

وهذا يدل على الشبه بينهما في الجمع؛ إذ إن الواو والنون في المذكر نظير التاء في المؤنث، قال المبرد:" فهذا الجمع في المؤنث نظير ماكان بالواو والنون في المذكر؛ لأنك فيه تُسلّم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية.

والتاء دليل التأنيث، والضمة علمُ الرفع واستوى خفضه ونصبه، كما استوى ذلك في قولك: مسلمين. فإن سميت بمسلمات رجلاً أو امرأةً لحقه التنوين؛ لأنه عوض فلذلك كان لازما"[١].

الرأي الثاني

أن التنوين في جمع المؤنث السالم هو تنوين مقابلة وليس بتنوين الصرف؛ لأنها نظير النون في مسلمين، قال ابن مالك:" لأنه سُلك بمسلمات ونحوه سبيل مسلمين ونحو، فقوبل بالتنوين، وبالكسرة الياء، ولولا قصد هذه المقابلة لساوى عرفات عرفة في منع التنوين والكسرة؛ لتساويهما في التعريف والتأنيث مع زيادة ثقل عرفات بعلامة الجمعية"[٢].

والذي يظهر في المسألة أن جمع المؤنث السالم فرع لجمع المذكر السالم؛ لأن تنوين جمع المؤنث في مقابلة نون جمع المذكر، فالنون قائمة مقام التنوين، قال العكبري:" وإنما هذا التنوين نظير النون في: (مسلمون) إذ كان هذا الجمع فرعًا على ذلك الجمع"[٣].

وقال في التبيين أيضا:" وكان الوجه في ذلك أن المؤنث فرع على المذكر، وقد ثبت فيه المساواة في أن لفظ الجر والنصب واحد، كما في قولك: رأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين، فلما كان محمولا عليه في التسوية بين النصب والجر كان محمولا عليه في النون"[٤].

---

(١) المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٣/ ٣٣١، ٣٣٢).
(٢) ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٤٢/١).
(٣) العكبري، مرجع سابق، اللباب في علل البناء والإعراب، (٩٢).
(٤) العكبري،أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦، ١٩٨٦م.

مسألة/ الشبه بين الممنوع من الصرف والفعل في عدم ظهور التنوين

قال تعالى: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [1].

ورد في الدّر المصون الشبه بين الممنوع من الصرف والفعل غير مصرح به، إذ ذكر السمين وجهين، فقال:"قوله (أُخَر) " صفة لأيام. و" أُخَرُ" على ضربين، ضربٍ: جمع "أخرى" تأنيث " آخر"الذي هو أفْعَلُ تفضيل. وضربٍ جمع أُخرى بمعنى آخرة، تأنيث: "آخر" المقابل لأول، ومنه قوله تعالى: " قالت أُخراهم لأولاهم"[2]. فالضرب الأول لاينصرف، والعلة المانعة له من الصرف: الوصف والعدل "[3].

ذهب النحاة إلى أن سبب المنع من الصرف هو مشابهة الاسم للفعل، وتكمن المشابهة في الخفة والثقل؛ "وذلك أن الفعل عندهم أثقل من الاسم، فما شابه الفعل في الثقل حُرم التنوين"[4]، قال ابن يعيش:" ولا بد من بيان ثقل الأفعال؛ بأن مدار هذا الباب على شبه الفعل في الثقل، حتى جرى مجراه فيه، ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملاً على الفعل" [5].

ففي كلمة (أُخر)؛ جمع (أخرى) تأنيث (آخر) الذي هو أفعل تفضيل ممنوع من الصرف للوصفية والعدل، فلا يظهر فيها التنوين في حالة جرها لمشابهة الفعل في الثقل، قال سيبويه عنها: "قلت" فما بال (أُخر) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن (أُخر) خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة: الطُّوَل والوُسَطَ والكُبَر، لا يكنَّ صفةً إلا وفيهن (ألف ولام)، فتوصف بهنَّ المعرفة، ألا ترى أنك لا تقول: نسوةٌ صُغَرٌ، ولا: هؤلاء نسوةٌ وُسَطٌ،" ثم قال: "فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها"[6].

---

[1] البقرة: ١٨٤
[2] الأعراف: ٤٩
[3] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٢/ ٢٧٠، ٢٧١).
[4] السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (٢٤٤/٣).
[5] ابن يعيش، مرجع سابق، (٥٧/١).
[6] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق البكاء، (٣٨٢/٤).

وهذا يبيّن سبب المنع؛ لأنّ صيغة " (فُعَل) فهو أُخَر، وهي غير مصروفة في النكرة والذي منعها من الصرف في النكرة العدل والصفة، والذي يذكره النحويون أنها معدولة عن الألف واللام"[١]، لكن كيف يُعدل عن الألف واللام وهي نكرة وما فيه الألف واللام معرفة لا يمكن أن يُعتد به؟ لأن (أُخَر) جمع (أخرى) أنثى (آخر) نحو: مررتُ بزيد، ورجل آخر فلا ينصرف، لأن المعنى وبرجل آخر منه، كما تقول: مررتُ بزيد ورجل أفضل منه، فيستغني عن (مِن) وإن كان من باب أفضل منك، وماسبب ذلك إلا أنه لا يؤتى به مبتدأ، فلا تقول: مررتُ برجل آخر، كما تقول: مررتُ برجل أفضل منك، وإنما يجب أن يؤتى بـ(آخر) بعد اسم قبله؛ كقولك: مررت بزيد ورجل آخر، فبذلك يُعرف (آخر) من الاسم الأول، وأُطرحت "مِنْ" فلم تذكر فأشبهت ما فيه الألف واللام من (الأفعل) كالأفضل والأكرم[٢].

وأكد أكثر النحويين أنها للتفضيل في كونها صفة؛ لأن العدل عن اللفظ يتبعه عدل عن المعنى، فكما أنه معدول عن الألف واللام؛ لأن الأصل في أفعل التفضيل ألا يجمع إلا مقروناً بهما كالكُبَر، والصُغر، فَعُدِل عن أصله، فهذا عدل عن الألف واللام لفظاً، ثم عُدِل عن معناهما؛ لأن الموصوف لا يكون إلا نكرة، وكان حقه إذا عدل عن لفظهما أن ينوى معناهما مع زيادة [٣].

ويؤكد النحاة أنها ممنوعة من الصرف إذ ورد ذلك في القرآن الكريم، قال الأنباري في البيان: "وأخر جمع أخرى، وهو فَعلى أفعل التي للتفضيل وهي صفة أيام، ولا ينصرف للوصف والعدل من آخر، وقيل: للوصف والعدل عن الألف واللام فأجمع فيها العدل والوصف فلم ينصرف"[٤].

وقال العكبري في التبيان: "لا ينصرف للوصف والعدل عن الألف واللام؛ لأن الأصل في (فُعْلى) صفة أن تستعمل في الجمع بالألف واللام كالكُبرى والكُبَر، الصُغرى، والصُّغر"[٥].

---

[١] السيرافي، مرجع سابق، شرح كتاب سيبويه، (٤٨٩/٣، ٤٩٠).
[٢] بتصرف: ينظر، السيرافي، مرجع سابق، الصفحة نفسها.
[٣] المرجع السابق، (١١٩/١).
[٤] الأنباري، مرجع سابق، البيان في غريب إعراب القرآن، (١٤٣/١).
[٥] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (١٥٠/١).

والذي يظهر في المسألة أن الوجه الأول- وهو الممنوع من الصرف (أُخر) التي للتفضيل- هو الرأي الراجح؛ لأن لفظ (أُخر) ممنوع من الصرف في كلام العرب، وذكر أن تعليل جمهور النحويين من منعه من الصرف للوصفية والعدل هو جري على سنن أصله؛ لأن اسم التفضيل إذا جرد من التعريف واللام من الإضافة إلى المعرفة يلزمُ الإفراد والتذكير فلما نطق به العرب مطابقًا لموصوفه في التثنية والجمع علما أنهم عدلوا به عن أصله؛ لأنه يوجب الثقل على اللسان؛ لأنه غير معتاد الاستعمال؛ فلذلك خففوه لمنعه من الصرف ، فأشبه الفعل في ذلك [1].

[1] بتصرف، ينظرابن عاشور، مرجع سابق، (٩١٨/١).

مسألة/ الشبه في الصفة المشبهة بين الإضافة المعنوية (المحضة) والإضافة اللفظية (غير المحضة).

قال تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾[1] .

ورد في الدّر المصون الشبه بين الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية في وصف المعرفة(الصفة المشبهة) غير مصرح به، إذ ذكر السمين في هذه الآية أن الأوصاف ثلاثة أوجه، أولها: أنها كلها صفات للجلالة كالعزيز العليم، وإنما جاز وصف المعرفة بهذه وإن كانت إضافتها لفظية؛ لأنه يجوز أن تجعل إضافتها معنوية فتتعرف بالإضافة، وقد أشار إلى أن هذا القول نص عليه سيبويه، مستثنيًا الصفة المشبهة، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك الوصف، ثم قال: "وعلى هذا فقوله: ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ من باب الصفة المشبهة، فكيف أجزت جعله صفة للمعرفة وهو لا يتعرف بالإضافة؟

شابه النحاة بين الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية في الصفة المشبهة، وهذا تفصيل في المسألة:

الرأي الأول :

ذهب النحاة إلى القول بالشبه بين الإضافة المعنوية والإضافية اللفظية يتمثل في أن إضافة الصفة المشبهة إضافة غير محضة لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا وإن كانت فيه الألف واللام هو من باب تحسين الكلام وإلا لا يجوز أن تكون إضافته معنوية فتكتسب التعريف، قال سيبويه عنها:"إنما تعمل فيما كان من سببها مُعرَّفا بالألف واللام أو نكرة، لاتُجاوز هذا"[2].

وقال في موضع آخر:"والتنوين عربي جيد، ومع أنهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبدًا إلا نكرة منونًا"[3] ؛لأن الأصل في "مررت برجل حسنِ الوجه" "حسنٍ وجههُ" على إرداة التنوين، فلما عُدل من الإعمال إلى الإضافة لم

---

[1] غافر: ٣

[2] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (١٩٤/١).

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

يكتسب المضاف (حسن) من المضاف إليه (الوجه) تعريفا أو تخصيصا؛ لأن الحسن إنما هو للوجه، فزيدت الألف واللام تحسينًا للكلام"[١].

فالنحاة جوزوا وصف المعرفة وإن كانت إضافتها لفظية أن تكون معنوية محضة، نص على ذلك سيبويه أن كل ما إضافته غير محضة جاز أن يُجعل محضة [٢]، واستثنى الصفة المشبهة، فإنها لا تتعرف بالإضافة، قال أبو حيان: "وذكروا أنه قد يقصد التعريف في ذلك؛ فيتعرف المضاف بما أُضيف إليه مما كانت إضافته غير محضة إلا الصفة المشبهة باسم الفاعل فتضافرت النصوص على أنها لا تتعرف بحال"[٣].

وفي القرآن الكريم ظهر ما يدل على قول سيبويه، إذ يرى الزجاج القول بالبدل، قال: "فأما خفض ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ فعلى البدل لأنه مما يوصف به النكرة"[٤]. وتابعه النحاس [٥] .

وأنكر العكبري أن تكون الإضافة محضة إذ قال: "ولا يجوز أن يكون (شديد) بمعنى مُشَدّد كـ(أَذْين) بمعنى مُؤذِّن، فتكون الإضافة محضة فيتعرف فيكون وصفًا أيضًا" [٦].

الرأي الثاني:

ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك الوصف، وهو أنَّ الصفة المشبهة يجوز أن تتمحض إضافتها أيضًا، فتكون معرفة، وإمَّا بأن شديدًا بمعنى مُشَدّد كـ(أَذْين) بمعنى مُؤذِّن فتتمحَّضُ إضافته [٧].

والذي يظهر في المسألة أن ما قاله سيبويه هو الوجه في المسألة، فقد لايكون الغرض من الإضافة اكتساب التعريف، وإنما كانت لقصد آخر هو التخفيف والتسهيل، وقد جلى ابن عاشور ما أُشكل في قول سيبويه بقوله:

---

[١] ابن جني، أبو الفتح عثمان، البيان في شرح اللمع، تحقيق: علاء الدين حمودة، دار عمار، ط١، ١٤٢٣، ٢٠٠٢م، (٢٦٨).
[٢] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق البكاء، (٢٦٨/١).
[٣] أبو حيان، مرجع سابق، ارتشاف الضرب، (١٨٠٣/٤).
[٤] الزجاج، مرجع سابق، معاني القرآن، وإعرابه، (٣٦٦/٤).
[٥] النحاس، مرجع سابق، إعراب القرآن، (٨٩٢).
[٦] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (١١١٥/١).
[٧] ينظر السمين الحلبي، مرجع سابق، (٤٥٤/٩)

"وسيبويه يجوز اكتساب الصفات المضافة التعريف بالإضافة إلا الصفة المشبهة؛ لأن إضافتها إنما هي لفاعلها في المعنى لأن أصل ما تضاف إليه الصفة المشبهة أنه كان فاعلاً فكانت إضافتها مجرد تخفيف لفظي والخطب سهل"[1].

فالمراد أن الغاية من الإضافة هي التخفيف بحذف النون أو التنوين، ومن ثم كان إضافة الوصف العامل إلى معموله لفظية لاتفيد تعريفًا ولا تخصيصًا؛ فلذلك تُحمل الإضافة المعنوية على اللفظية، فتكون الإضافية اللفظية هي أصل في المسألة، والمعنوية محمولة عليها.

[1] ابن عاشور، مرجع سابق، (٨٠/٢٤).

المبحث الخامس/ الشبه في الوجوه المشتركة

لم يقتصر الشبه في وجوه الإعراب على الشبه بين فروعها، بل أظهرت الدراسة مسائل أشركت فيها الأوجه الإعرابية منها:

مسألة: الشبه بين الجزم والنصب.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1]

ورد في الدّر المصون الشبه غير مصرح به في قوله:(وتكتموا)، إذ ذكر السمين قولين[2]: أحدهما –وهو الأظهر: أنه مجزوم بالعطف على الفعل، نهاهم عن كل فعل على حدته أي لا تفعلوا لا هذا ولا هذا. والثاني: منصوب بإضمار (أنْ) في جواب النهي بعد الواو التي تقتضي المعية، أي: لا تجمعوا بين لَبْسِ الحق بالباطل وكتمانه: ومنه[3]:

لا تنه عن خُلُق وتأتي مِثله عارٌ عليك – إذا فعلت – عظيم

شابه النحاة بين وجه الجزم ووجه النصب بـ(أنْ) المضمرة في قوله: (وتكتموا)، فالأفعال الخمسة تشترك في حذف النون بين الجزم والنصب، وهم في المسألة على رأيين:

الرأي الأول:

أن العطف بـ(أنْ) المضمرة في النصب أشبه الجزم بالعطف في الموضع، قال سيبويه: "وإن شئت جعلت (وتكتموا) على النهي، وإن شئت جعلته على الواو"[4].

---

[1] البقرة: ٤٢

[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٢١/١، ٣٢٢).

[3] الدؤلي، أبو الأسود، الديوان، صنعه: الحسن السُكّري، تحقيق: محمد آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨، ١٩٩٨م، (٤٠٤)

[4] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق: محمد كاظم البكاء، (١٦٦/٤).

ورأى الفراء بوجه الجزم فيها، فقال: "إن شئت جعلت (تكتموا) في موضع جزم؛ تريد به: ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق، فتلقي (لا) لمجيئها في أول الكلام. وفي قراءة أُبيّ: (ولا تكونوا أول كافر به وتشتروا بآياتي ثمناً قليلاً)"[1]، فهذا دليل على أن الجزم في قوله: (وتكتموا الحق) مستقيم صواب، ومثله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾[2]، وجوز الوجه الثاني، إلا أنه علل عدم استقامة هذا الوجه بقوله: "وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبًا على قول النحويين، ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سُمّي صَرْفًا إذ كان معطوفًا ولم يستقم أن يُعاد فيه الحادث الذي قبله"[3].

وقد ظهر في القرآن الكريم مايؤيد هذا الرأي، فقد ذهب الرجاج إلى ما قاله سيبويه: "وإعراب (لا تلبسوا) الجزم بالنهي، وعلامة الجزم سقوط النون، وأصله تلبسون وتكتمون، يصلح أن يكون جزمًا على معنى ولا تكتموا الحق، ويصلح أن يكون نصبًا وعلامة النصب أيضًا سقوط النون، أما إذا نصبت فعلى معنى الجواب للواو، ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجماعة البصريين أن جميع ما انتصب في هذا الباب فبإضمار (أنْ)كأنك قلت لو يكن منكم إلباس الحق وكتمانه، كأنه قال: (وإن تكتمه)"[4]. وتابعه جمع من النحاة [5].

الرأي الثاني

أن الجزم بالعطف أشبه النصب بواو الصرف إذ هو الأصل في المسألة؛ وذلك لأن الثاني مخالف للأول، فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجبا له النصب [6].

وقد أجاب الأنباري عن قولهم بـ"أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبًا للنصب، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير(أنْ) لا أنّ العامل هو نفس الخلاف والصرف، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: إن زيدًا في قولك:(أكرمتُ زيدًا) لم ينتصب

---

[1] البقرة :٤١
[2] البقرة :١٨٨.
[3] الفراء، مرجع سابق، (٣٩/١).
[4] الزجاج، مرجع سابق، (١٢٤/١، ١٢٥).
[5] القيسي، مرجع سابق، (٩١)، ابن الأنباري، مرجع سابق، البيان في غريب إعراب القرآن، (٧٨/١).
[6] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٢١/١، ٣٢٢).

بالفعل، وإنما انتصب بكونه مفعولاً، وذلك محال؛ لأن كونه مفعولا يوجب أن يكون أكرمت عاملاً فيه النصب، فكذلك ههنا: الذي أوجب نصب الفعل هاهنا بتقدير(أنْ) هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول، كما أن الذي أوجب نصب زيد في قولك (أكرمت زيدًا) وقوع الفعل؛ فدل على ماقلناه"[١].

والذي يظهر في المسألة أن الوجه الأول هو الأولى ؛ لأنه نهيٌ عن كل فعل على حدته، وأما الوجه الثاني بأنه نهيٌ عن الجمع، ولا يلزم من النهي عن الجمع بين الشيئين النهي عن كل واحد على حِدته إلا بدليل خارجي هو قول مجمع عليه عند النحاة[٢]، فالعلة واضحة فيما ذكره سيبويه، وقد أنكر الجرمي القول بجواز النصب ورجح الجزم في المسألة بقوله: "وما جوزه ليس بظاهر لأنه إذ ذاك يكون النهي منسحبًا على الجمع بين الفعلية، كما إذا قلت: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" معناه النهي عن الجمع بينهما، ويكون المنهي بدل على جواز الالتباس بواحد منهما وذلك منهي عنه، فلذلك رجح الجزم" [٣].

وقد أكد هذا الرأي ابن عاشور بقوله: "وذلك كعطف (وتكتموا الحق) على (لا تلبسوا) فإنها متعينة للعطف على تلبسوا لا محالة إن كانت معطوفة وهو الظاهر، وجوزوا أن يكون وتكتموا الحق منصوبًا بأن مضمرة بعد واو المعية ويكون مناط النهي الجمع بين الأمر وهو بعيد؛ لأن كليهما منهي عنه والتفريق في المنهي يفيد النهي عن الجمع بالأولى"[٤].

---

[١] الأنباري، مرجع سابق، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (٤٥٢/٢).
[٢] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٢١/١، ٣٢٢).
[٣] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٣٣٥/١).
[٤] ابن عاشور، مرجع سابق، (٤٧٠/١).

مسألة: الشبه بين النصب والجر

قال تعالى: ﴿فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ﴾[1]

ورد في الدّر المصون الشبه في الممنوع من الصرف غير مصرح به في وجهين في الآية الكريمة، فالوجه الأول: يجوز أن يكون بدلاً من (الجنود)، وحينئذٍ فكان ينبغي أن يأتي البدل مطابقاً للمبدل عنه في الجمعية فقيل: هو على حذف مضاف، أي: جنود فرعون، وقيل المراد فرعونُ وقومهُ، واستغنى بذكره عن ذكرهم؛ لأنهم أتباعه. والثاني: يجوز أن يكون منصوباً بإضمار أعني؛ لأنه لمَّا لم يُطابق ما قبله وجب قطعه[2].

يصطلح النحاة على استعمال مصطلح الإضمار فيما ما أُسقط من الكلام وبقي له أثر، إذ هناك ثمة فرق بينه وبين الحذف، قال عبد الرازق بحيري:" ما أُسقط شيء من الكلام وبقي أثره في اللفظ سمي إضمارًا [3]، إذ إن الحذف ترك ذكر ما يقتضي الكلام ذكره بحكم الأصل، إما من جهة الطلب اللفظي أو المعنوي سواء بقي للمتروك أثر إعرابي في اللفظ أم لم يبق" [4].

وهذا دلالة على الفرق بينهما مع أن بعض النحويين المحدثين جعلوا مصطلح الترادف صالحًا لكل منهما، قال ناجي عبدا لجليل: " أما الإضمار فالصواب أنه مرادف للحذف في غير باب الفاعل، فإن معظم النحاة يستعملون المصطلحين لشيء واحد[5] .

وما تذهب إليه المسألة أن الحذف أو الإضمار يصح استعمالهما فيها؛ لأن السياق يفرض ذلك.

---

[1] البروج: ١٨

[2] ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٧٤٩/١٠).

[3] عبد الجليل، ناجي، الزيادة والحذف بين الأخفش والفرق من خلال كتابيهما معاني القرآن، دراسة نحوية وموازنة، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، نقلا من: السلمي، رفيع بن غازي، مصطلحا الإضمار والحذف عند النحويين: دراسة في دلالتهما والفرق بينهما، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب، عدد (٢)، ٢٠١١م، (٢٢٠).

[4] الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية، تحقيق: عياد الثبيتي وآخرون، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، وينظر: السلمي، مرجع سابق، (٢١٢).

[5] بحيري، عبدالفتاح، الحذف والإضمار في أسلوب القرآن، (١، ٢) نقلا عن السلمي، مرجع سابق، (٢١٨).

فهناك شبه في الممنوع من الصرف في الإضمار بين البدل المجرور المقدر والمنصوب بفعل مضمر، فالعلامة الإعرابية (الفتحة) دليل على الاشتراك بينهما؛ لأن كل منهما يصح إضماره في المسألة؛ فقد يستغني العامل اللفظي لوجود مايعوض عنه في الكلام، كأن يصبح المعمول بدلا من التلفظ بصاحبه، قال سيبويه:"اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في الكلام أن يستعمل حتى يصير ساقطا"[١]. وقال أيضًا: " وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه"[٢]، وهذا مطرد عند النحاة [٣].

والبدل المطابق (بدل كل من كل) يشبه المنصوب بفعل مضمر في كثرة الحذف، فقد ذهب النحويون إلى أن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه، وأما المبدل منه فعلى نية السقوط"[٤]. قال المبرد: " فإن المبدل منه بمنزلة ماليس في الكلام"[٥].

وهم لا يعنون بذلك أن المبدل منه لافائدة فيه، وليس له غرض، بل على معنى أن البدل مستقل بنفسه، وأن العامل كأنما باشر البدل[٦]، جاء في شرح المفصل:" وقول النحويين أن التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس على معنى إلغائه وإزالة فائدته، بل على أن البدل قائم بنفسه"[٧].

وفي سياق الآية الكريمة، قال الزجاج: ﴿فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ﴾ في موضع جر بدلاً من الجنود، والمعنى: هل أتاك حديث فرعون وثمود[٨]. أو هو على حذف مضاف[٩]؛ أي: جنود فرعون، أو على نيابة فرعون عن قومه، إذ هو على رأسهم، وهذا البدل جاء مطابقًا؛ لأنه أريد العبرة بهم؛ "ولأن فرعون ليس بجند ولكنه مضاف إليه الجند الذين كذبوا موسى

---

[١] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (٢٤/١).
[٢] المرجع سابق، (٢٨١/١).
[٣] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (١٢٥/٢).
[٤] السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو،(٣/ ١٧٦).
[٥] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٤٠٠/٤).
[٦] السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو،(٣/ ١٧٦).
[٧] ابن يعيش، مرجع سابق، (٦٦/٣).
[٨] الزجاج، مرجع سابق، (٣٠٩/٥).
[٩] أبو حيان،مرجع سابق، البحر المحيط، (٤٤٦/٨)، الألوسي، مرجع سابق، (٤٣٧/٢٨).

عليه السلام وآذوه، فحذف المضاف لنكتة المزاوجة بين اسمين علمين في الإبدال من الجنود"[١].

والذي يظهر في المسألة أن وجه البدل هو الأرجح؛ إذ رجحه أكثر النحاة [٢]؛ لأنه سبحانه وتعالى أراد فرعون وآله إذ خصصهم بذلك، وهذا لا يظهر في الوجه الثاني؛ لأن مراده التعميم بأن الله تعالى أراد به أن يكون مثلاً لمصير وهلاك الأمم المكذبة لرسلهم، قال الألوسي: "وليس اعتباره مع أعني كاعتباره مع الأبدال"[٣].

---

[١] ابن عاشور، مرجع سابق، (٢٥١/٣٠).
[٢] القيسي، مرجع سابق، (٨١٠/٢)، والأنباري، البيان في إعراب غريب القرآن، (٥٠٦/٢).
[٣] الألوسي، مرجع سابق، (٤٣٧/٢٨).

الفصل الثالث

قياس الشبه في المعنى

المبحث الأول: الشبه بين الأسماء

المبحث الثاني: الشبه بين الأفعال

المبحث الثالث: الشبه بين الأدوات

يُعدُّ قياس الشبه المعنوي النوع الثاني من أنوع قياس الشبه، فكما اعتنى النُحاة بالشبه اللفظي في القياس، كان لقياس الشبه المعنوى نصيب من ذلك. ولذا فإن الباحث في هذا النوع من قياس الشبه يجده مرتبطًا بمصطلح الحمل؛ إذ يُعدُّ نوعًا من قياس الشبه؛ وذلك حسب المسائل التي تتعلق بهذا النوع من القياس، فليس الحمل بمطلقه.

فالحمل في قياس الشبه استعمله النحاة لربط القواعد التي لم يُنص عليها وإلحاقها بقواعد مطرد؛ لذا شرعوا في الاستعانة به وتوظيفه في قواعدهم، "ومما يلفت الانتباه هو أن علماء العربية لما تفطنوا إلى أن ثمة مسائل نحوية وصرفية قد تخرج عن القياس أو الظاهرة المطردة، لم يجدوا بدا أن يستعينوا بإحدى الوسائل التي من شأنها أن تمكنهم من لم شتات المسائل الخارجة عن دائرة هذا القانون المطرد، وإرجاعها إليه، واهتدوا إلى ابتكار ما يُسمى بنظرية الحمل"[١].

قال محمد الخضر حسين عن علاقة هذا النوع بقياس الشبه:" إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد مشابهة بينهما من بعض الوجوه"[٢].

أما محمد سمير اللبدي فقال عنه:" قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما حكم الآخر، والحمل طريق يسلكه النحاة ويحليون إليه الظاهرات الكلامية التي لا تنتظمها قواعد أصلية تنسب إليها"[٣]. وهذا يدل على أن انتماء الحمل إلى قياس الشبه في تعبيراتهم.

وقد أشار ابن جني إلى هذا النوع من الشبه إذ ضمنه في مصطلح سماه: "في الحمل على المعنى"، إذ قال: "اعلم أن هذه الشرج – أي النوع – غور في العربية بعيد ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منشورًا أومنظومًا كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة" [٤].

---

[١] أبو معزة، رابح، التحويل في النحو العربي، مفهومه، أنواعه، صوره، دار مؤسسة رسلان، دمشق، ٢٠٠٨م، ص٧٨.
[٢] حسين، محمد الخضر، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣، (٢٧).
[٣] اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥، ١٩٨٥م، (٧٦).
[٤] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٤١١/٢).

وأورد ابن فارس له باباً سماه (باب الحمل) قال فيه: "هذا باب ما يترك حكم ظاهر لفظه، لأنه محمول على معناه"[١] وقد أيَّد القول به جمعٌ من النُحاة [٢].

وفي الدُّر المصون تطالعنا مسائل يتطلب عرضها تدور في فلك هذا النوع من قياس الشبه، وقد جاءت في الآتي:

المبحث الأول: الشبه بين الأسماء

مسألة: الشبه بين الاستثناء المفرغ والاستثناء التام (الموجب)

قال تعالى: ﴿ وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾ [٣]

ورد في الدّر المصون الشبه بين الاستثناء المفرغ والاستثناء الموجب غير مصرح به، إذ ذكر السمين ذلك بقوله:" (إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ) استثناء مفرغ، وجاز ذلك وإن كان الكلام مثبتًا لأنه في قوة المنفي: أي لاتسهل ولا تخفُّ إلا على هؤلاء" [٤].

من المتعارف عليه عند النحاة أن الاستثناء يأتي موجبًا (تامًا)، ويأتي مفرغًا، ولكل منهما دلالة تميزه عن الآخر.

فالاستثناء الموجب هو ما كانت جملته خالية من النفي وشبهه[٥]، ومنه قول الشاعر[٦]:

قد يهون العمرُ إلا ساعةً وتهون الأرض إلا موضعا

---

[١] ابن فارس، مرجع سابق، معجم مقاييس اللغة، (٤٣٨).
[٢] ينظر، المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٤٢٦/٤)، أبوحيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٣٦٠/٦)، ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٧٨٤/٢).
[٣] البقرة: ٤٥.
[٤] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٣١/١).
[٥] السيوطي، مرجع سابق، همع الهوامع، (١٨٧/٢).
[٦] ينظر: حسن، عباس، مرجع سابق، (٢٧٢/٢).

قال عنه سيبويه:" هذا باب لايكون المستثنى فيه إلا نصبًا؛ لأنه مخرجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعَمِلَ فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في الدرهم حين قُلتَ: له عشرون درهمًا، وهذا قول الخليل –رحمه الله–، وذلك: قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررت بالقومِ إلا أباك، والقومُ فيها إلا أباك. وانتصب (الأبُ) إذ لم يكن داخلاً فيما قبله"[1].

أما الاستثناء المفرغ في غير الموجب، فقد جاء عند أكثر النحاة أنه [2]، المسبوق بنفي، أو نهي، أو استفهام نحو: ﴿ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ ﴾ [3]، (ولا تضرب إلا المقصر)، ولا يجوز وقوعه في الموجب، فلا يصح أن تقول:(حضر إلا خالدٌ) لأن المعنى حضر جميع الناس إلا خالدًا وهو باطل"[4].

وهو ما قال عنه سيبويه:" أنْ لا تُغيّرَ الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أنْ تلحقَ كما أنّ (لا) حين قلتَ: لا مرحبًا ولا سلامٌ، لم تُغيّرَ الاسم عن حاله قبل أنْ تلحق، فكذلك (إلاّ)، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء (لا) لمعنى"[5].

أما المبرد فقد وصفه بالمحمول على ماكان عليه قبل دخول الاستثناء، قال عنه:" أن يكون الكلام محمولاً على ماكان عليه قبل الاستثناء، ما جاءني إلا زيدٌ، وما ضربتُ إلا زيدًا وما مررت إلا بزيدٍ، فإنما يجري هذا على قولك: جاءني زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ، وتكون الأسماء محمولة على أفعالها"[6]. ومنه قول الشاعر [7]:

لا يكتم السرَّ إلا كلُّ ذي شرفٍ والسّر عند كرام الناس مكتوم

لكن هناك روابط تربط بينهم؛ إذ إن الاستثناء المفرغ (غير الموجب) الذي في أصله أن يكون مسبوقًا بنفي شابه الاستثناء الموجب في عدم مجيء النفي وذُكر المستثنى منه، وهذا يدل على أن المعنى يستقيم إذا كانت هناك قرينة تدل

---

(1) سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: محمد كاظم البكاء، (٢٥٠/٣).
(2) السيوطي، مرجع سابق، همع الهوامع، (١٨٧/٢).
(3) الأنبياء: ٣.
(4) السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (٢١٣/٢).
(5) سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: محمد كاظم البكاء، (٢٢٦/٣).
(6) المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٣٩٤/٤).
(7) الأصل في البيت: لا يكتم الناس السِرَّ إلا كل ذي شرف، ينظر: حسن، عباس، مرجع سابق، (٢٧٣/٢).

على ذلك، قال الرضي:" ويمكن أن يقع في بعض المواضع على بعض معين من الجنس المعلوم دخول المستثنى فيه دليل كما أنه إذا قيل لك:(ما لقيت صناع البلد)، فتقول: (لقيت إلا فلانًا) لكن الأغلب عدم التفريغ في الموجب"[١].

ففي هذا الموضع في الآية الكريمة يجوز أن يكون المفرغ مشابهًا للموجب من حيث المعنى، قال العكبري في التبيان:" وإلا دخلت للمعنى، ولم تعمل؛ لأنه ليس قبلها ما يتعلق بكبيرة ليُستثنى منه، فهو كقولك: هو كبير على زيد"[٢].

وقال أيضًا:" ويجوز التفريغ في موجب مؤوّل بالنفي كما في قوله تعالى:"﴿ فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورٗا﴾[٣][٤].

وهذا ماوصفه ابن هشام في المغني بقوله:" قد يعطي الشيء حكم ما أشبهه في معناه"[٥]، وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب واستشهد بالآية الكريمة في المسألة، وجعل منه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾[٦]، لما كان المعنى، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره، فهي في سياق إيجاب لكنها تحمل معنى نافيًا والمفرغ لايكون إلا بعد النفي[٧].

---

(١) الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (١٤٩/٢).
(٢) العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٥٩/١).
(٣) الفرقان: ٥٠
(٤) الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (١٤٩/٢).
(٥) ينظر: ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٢/ ٧٨١).
(٦) التوبة: ٣٢
(٧) ينظر: ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٢/ ٧٨١).

مسألة / الشبه (كأين) بين (كم) الخبرية

قال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾ [1] .

وردت (كأين) في الدّر المصون مشبهة بـ(كم)، قال السمين:" هذه اللفظة قيل: مركبة من كاف التشبيه ومن (أيْ)، وحدث فيها بعد التركيب معنى التكثير المفهوم من (كم) الخبرية"[2].

عُرف عند النحاة أن (كم) الخبرية تكون بمعنى (كثير)، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير [3]؛ لأن في الخبر دلالة على الكثرة، قال ابن يعيش:" فإن أردت الخبر خفضت (رجلاً) وقلتَ: (بكم رجلٍ مررت)، والفرق بينهما أنه في الاستفهام يسأل عن عدد من مرّ بهم من الرجال، وفي الثاني يخبر أنه مرّ بكثير من الرجال"[4].

كما يكثر كون التمييز فيها مفردًا في الاستعمال وهو أبلغ من الجمع، فقولك :(كم رجل أكرمت) أبلغ في المعنى، وأكثر في العدد من (كم رجالٍ أكرمت) [5].

وترتبط (كم) الخبرية ب(مِنْ)، إذا فُصل بينها وبين (كم) الخبرية ومميزها بفعل متعد، وجب الإتيان ب(مِنْ) لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدي[6] ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ ﴾[7] .

---

(1) الأعراف: ١٤٦.
(2) السمين الحلبي، مرجع سابق، (٤٢١/٣).
(3) سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: محمد كاظم البكاء، (٥٥/٣).
(4) ابن يعيش، مرجع سابق، (١٢٨/٤).
(5) السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (٢٩٣/٢).
(6) المرجع السابق، (٢٩٤/٢).
(7) القصص: ٥٨

والحال أيضًا لـ(كأين)، فهي تشبه (كم) في كونها تفيد التكثير مثل (كم) الخبرية. ويأتي تمييزها مفردًا في استعمالاتها، فأكثر العرب لا يتكلمون بها إلا مع (مِنْ)، وهذه الصورة تطابق (كم) فيها؛ إذ لم ترد في القرآن إلا كذلك، ومنه الآية الكريمة في المسألة [١] .

لذا أجرى النحاة الشبه بين (كأين) و(كم)، إذ قال سيبويه:" وكذلك: كأين رجلا قد رأيت، زعم ذلك يونس، وكأين قد أتاني رجلا، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (مِنْ)، قال عزوجل:" وكأين من قرية"[٢]، وقال عمرو بن شأس [٣]:

وكائِنْ رَدَدْنَا عنكم من مُدجّج يجيء أمامَ الألفِ يردي مُقَنعّا

فإنما ألزموها (مِنْ) لأنها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام، وصار كالمثَل"[٤].

وقال في موضع آخر معناها (رُبّ):" وكأين معناها (رُبّ)، وإن حذفت (مِن) و(ما) فعربيٌّ "[٥].

وهذا يدل على أن سيبويه يشبهها بـ(كم) الخبرية؛ لأن (رُبَّ) نقيضتها، قال أبو الحسن الورّاق عن تلك المشابهة:"إنما وجب بناؤها في الخبر؛ لأنها نقيضة رُبَّ، ورُبَّ حرف، فوجب أن تجري نقيضتها مجراها "[٦].

لذا نجد ابن مالك يشبهها بـ(كم) الخبرية إذ قال:" معنى كأين وكذا كمعنى الخبرية، ويقتضيان مميزًا منصوبًا، والأكثر جره بـ(من) بعد كأين"[٧].

أي:"أن معنى كأين وكذا كمعناها، فكان حقهما أن يضافا إلى مميزهما كما تضاف(كم) التي تساويها في المعنى، لكن منع من إضافة (كأين) أنها لو أضيفت لزم نزع تنوينها وهي مستحقة للحكاية؛ لأنها مركبة من كاف التشبيه وأي،

---

[١] ينظر: السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (٢٩٥/٢، ٢٩٦).
[٢] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: محمد كاظم البكاء، (٥٥/٣).
[٣] الشاهد فيه قوله: (كائن) معناها معنى (كم)، ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٤] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٥] المرجع السابق، (٥٦/٣).
[٦] ابن الوراق، مرجع سابق، (٤٠٣).
[٧] ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٤٢٢/٢).

فكانت بمنزلة بزيد مسمى به، فإنه يلزم أن يجرى مجرى الجملة المسمى بها في لزوم الحكاية والمحافظة على كل جزء من أجزائها"[١].

"ونقل أبوسعيد السيرافي عن سيبويه أن (كأين) بمعنى (رُبّ) لا بمعنى (كم)؛ لأنه يستقيم: كم لك، ولا يستقيم: كأين لك، كما لا يستقيم: رُبّ لك. ورُدّ عليه " ليس بدليل واضح؛ لأن (كم) لكثرة استعمالها، دون (كأين)، جاز حذف مميزها، وأما (رُبّ) فحرف الجر لا يحذف مجروره، ولم أعثر على منصوب بعد (كأين) "[٢].

ورأى السيوطي أنّ:" (كأين) اسم (ككم) في المعنى مركب من كاف التشبيه وأي الاستفهامية المنون، وحكيت. ولهذا جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نونًا"[٣].

وقال أيضًا:" وإفادتها للاستفهام نادر والغالب وقوعها خبرية بمعنى: كثير نحو" وكأين من دابة لاتحمل رزقها الله يرزقها"[٤].

فهي كأين بمنزلة (كم) في الدلالة على العدد الكثير [٥]. قال العكبري:" (وكأين) الأصل فيه (أيْ) التي هي بعض من كل أُدخلت عليها كاف التشبيه، وصار في معنى (كم) التي للتكثير"[٦].

---

[١] ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٤٢٢/٢).
[٢] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (٥٩٣/٢).
[٣] السيوطي، مرجع سابق، (٥٠٢/٢، ٥٠٣).
[٤] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٥] الأنباري، مرجع سابق، البيان في غريب القرآن، (٢٢٤/١).
[٦] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٢٩٧/١).

مسألة: الشبه بين الاسم المؤنث والمذكر

الآية الثانية: قال تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ [١].

ورد في الدّر المصون ما يظهر الشبه بين المؤنث والمذكر، إذ حُمِل المؤنث على المذكر من حيث المعنى، في قوله: ﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾، إذ لم تؤنث الصفة لعدة أوجه منها: تأويلها بمعنى السَّقْف. ومنها: أنها على النَّسب أي: ذات انفطار نحو: مُرْضِعٍ وحائض. ومنها: أنها تُذَكّر وتؤنّثُ[٢] ومنها: أنها اسم جنس يُفرّقَ بينه وبين واحده بالتاء فيُقال: سماءه؛ لهذا قال الفارسي: "هو كقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ جَرَادٌمُّنتَشِرٌ﴾[٣]، ﴿الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾[٤]، ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[٥] يعني فجاء على أحد الجائزين [٦].

رأى سيبويه أن الأشياء كلها في الأصل تعود إلى التذكير، قال: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنًا وإنما يخرج التأنيث من التذكير" [٧].

ويرى ابن جني أن تذكير المؤنث واسع جدًا؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب[٨]. وهذا يدل على أن تذكير المؤنث أسهل من تأنيث المذكر، قال ابن الشجري: " فتذكير المؤنث أسهل؛ لأن حمل الفرع على الأصل أسهل من حمل الأصل على الفرع"[٩].

---

[١] المزمل: ١٨
[٢] الفراء، مرجع سابق، معاني القرآن، (٩١٥/٢).
[٣] القمر: ٧
[٤] يس:٨٠
[٥] القمر: ٢٠
[٦] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (١٧٨/٤).
[٧] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق عبد السلام هارون، (٢٢/١).
[٨] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٥٧٨/٣).
[٩] ابن الشجري، هبة الله علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣، ١٩٩٢م، (٢٠٢/٣، ٢٠٣).

فيكون التذكير أصلاً والتأنيث فرع له، قال ابن يعيش: "والفرع أحط رتبة من الأصل" [١]. وهذا يدل على أن تذكير المؤنث وتأنيث المذكر من باب الحمل على المعنى [٢].

وقد وضح النحاة الشبه في المسألة إذ ورد ذلك في القرآن الكريم، قال الزجاج في الآية الكريمة: "وقوله: (منفطربه) ولم يقل منفطرة، ومنفطرة جائز، وعليه جاء ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [٣]، ولا يجوز أن يقرأ في هذا الموضع: السماء منفطرة به لخلاف المصحف" [٤]؛إلا أن التذكير قد يكون على معنى السماء من وجه، فيكون معناه السقف، قال الله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾[٥]، والوجه الثاني على قوله: امرأة مرضع؛ أي من جهة النسب، المعنى: السماء ذات انفطار، كما تقول امرأة مرضع أي ذات رضاع [٦].

وذكر النحاة السبب في عدم التأنيث لمنفطرة مع أن السماء مؤنثة قال:" قال الخليل- رحمه الله-: وهو كما تقول (شاة) مُعضلٌ يريد على النسب، وقيل حُمِل التذكير على معنى السقف [٧]، وقيل: إنَّ السماء تؤنث وتذكر، فجاء على التذكير" [٨].

وفي ذلك دلالة على أن الحمل على المعنى هو الذي أجاز الشبه بينهما في (منفطر)، قال العكبري: "وذُكِّرَ حملاً على معنى السقف" [٩]؛ لأن السماء تذكر وتؤنث، وهذا من عادة العرب في كلامها؛ إذ تجري المؤنث على المذكر، قال الطبري: "وذُكِّرت السماء في هذا الموضع؛ لأن العرب تُذكرُها وتؤنثها، فمن ذكرَّها وجهَّها إلى السقف، كما يقال: هذا سماء بيت السقفة. وقد يجوز أن يكون تذكيرهم إياها؛ لأنها من الأسماء التي لا فصل فيها بين مؤنثها ومذكرها"[١٠]، "وقيل من حيث لم يكن تأنيثها حقيقيًا، جاز أن تسقط علامة التأنيث لها، وقيل لم يرد اللفظ قصد السماء بعينها،

---

[١] ابن يعيش، مرجع سابق، (٨٧/٥).
[٢] السيوطي، مرجع سابق، الأشباه والنظائر، (٢٧١/٢).
[٣] الانشقاق:١
[٤] الزجاج، مرجع سابق، (٢٤٣/٥).
[٥] الأنبياء:٣٢
[٦] الزجاج، مرجع سابق، (٢٤٣/٥).
[٧] النحاس، مرجع سابق، (٢١٦).
[٨] المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٩] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (١٢٤٨/٢).
[١٠] الطبري، مرجع سابق، (٣٩١/٢٣، ٣٩٢).

وإنما أراد ما علا من مخلوقات الله كأنه قصد السقف فذكر على هذا المعنى" [1]. وقد أخذ القرطبي برأي عمرو بن العلاء في تأنيثها بأنه من قِبلَ المجاز[2].

والذي يظهر في المسألة أن الأوجه المذكورة حُملت على المعنى؛ لذلك كثُر الاستعمال في الكلام الفصيح من إجراء السماء على التأنيث إلى التذكير؛ إيثاراً لتخفيف الوصف؛ لأنه الماضي بصيغة (منفعل) فيه زيادة بالميم والنون، فقد كانت الكلمة معرضة للنقل إذا ألحق بها حرف زائد آخر ثالث، وهو هاء التأنيث فيحصل فيها ثقل يجنبه الكلام البالغ غاية الفصاحة، وما يؤكد ذلك هو التذكير في قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾ [3] إذ ليس في الفعل إلا حرف مزيد واحد وهو النون؛ إذ لا اعتداد بهمزة الوصل؛ لأنها ساقطة في حالة الوصل، لذا جاء بعدها تاء التأنيث[4].

وهذا يدل على أن التذكير هو الأصل؛ لأنه أيضًا لا يجوز القراءة بالتأنيث؛ إذ يكون ذلك مخالفًا للمصحف من جهة، ووجود الهاء التي للتأنيث يؤدي إلى الثقل في الكلام فيخِلُّ بفصاحته في التركيب من جهة أخرى؛ فلذلك جاز الشبه، إذ حُمِل المؤنث على المذكر.

---

[1] ابن عطية، مرجع سابق، (٣٩٠/٥).
[2] القرطبي، مرجع سابق، (٢١/ ٣٤٢-٣٤٣).
[3] الانفطار:١
[4] ينظر، ابن عاشور، مرجع سابق، (٢٩/ ٢٧٧-٢٧٨).

مسألة: الشبه بين الاسم المذكر والمؤنث

الآية الأولى /قال تعالى: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [١].

ورد في الدّر المصون في قوله :(فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) الشبه بين المؤنث والمذكر، إذ ذَكَر العدد والمعدود لأوجه منها: أنَّ الإضافة لها تأثير، فاكتسب المذكر من المؤنث التأنيث فأُعطي حكم المؤنث من سقوط التاء من عدده؛ ولذلك يؤنث فعلهُ حالة إضافته لمؤنث نحو: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [٢]. ومنها: أن هذا المذكر عبارة عن مؤنث، فروعي المراد دون اللفظ وعليه قوله: [٣]

وإن كلابًا هذه عشرُ أبطُنٍ وأنت بريء من قبائلها العشرِ

ومنها: أنه راعى الموصوف المحذوف والتقدير: فله عشر حسنات أمثالها، ثم حذف الموصوف وأقام صفته مُقامه تاركاً العدد على حاله، ومثله: "مررتُ بثلاثة نسابات" ألحقت التاء في عدد المؤنث مراعاً للموصوف المحذوف، إذ الأصل: بثلاثة رجال نسابات [٤].

نص النُحاة على جواز الشبه بين المذكر والمؤنث، إذ يمكن حمل أحدهما على الآخر؛ وذلك بشرط أن يكون المضاف صالحًا للحذف، ويقام المضاف إليه مقامه، أو يكون المضاف كل المضاف أو بعضه أو كبعضه [٥]، وهذا هو المقصود في المسألة، قال الرضي:" وقد يكتسي المضاف التأنيث من المضاف إليه، إنْ حَسُنَ الاستغناء في الكلام الذي هو فيه بالمضاف إليه، يقال: سقطت بعض أصابعه، إذ يصح أن يقال: سقطت أصابعه، بمعناه،

---

[١] الأنعام: ١٦٠
[٢] يوسف: ١٠
[٣] البيت للنواح الكلابي، استشهد به على تأنيث البطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليه حملاً للبطن على معنى القبيلة، بقرينة ذكر القائل، ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة(كلب)، (٨٤٩/١).
[٤] ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٥/ ٢٣٦، ٢٣٧).
[٥] السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (١١٦/٣).

قال[١]:

لما أتى خبرُ الزُبيرِ تواضعت سورُ المدينة والجبالُ الخُشّعُ

إذ يصح أن يقال: تواضعت المدينة"[٢].

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾[٣]، "فأخبر عن الأعناق وهي مؤنث بقوله: (خاضعين)، وكان القياس أن يقول: (خاضعة) ولكنه عاملها معاملة المذكر؛ وذلك لأن المضاف إليه مذكر والأعناق جزء منهم"[٤].

وهذا ما نصت عليه المسألة من الشبه قائم بينهما، إما على أن المذكر أُضيف إلى مؤنث، قال الأخفش:" فإن قلت: كيف قال: عشرُ والمِثْلُ مذكرٌ؟ فإنما أنّثَ؛ لأنه أضاف إلى مؤنث، وهو في المعنى أيضًا: حسنةٌ، أو درجة؛ فإن أنّث على ذلك فهو وجهٌ"[٥].

وهذا يدل على أن حمل أمثالها على المعنى في معنى الحسنات، فكأنه قال: عشرُ حسنات، قال الزجاج: "والمعنى فله عشر حسنات"[٦]. أي: فله عشرُ حسنات أمثالها [٧].

وحذف التاء من (عشر)؛ لأن الأمثال في المعنى مؤنثة لأن مثل الحسنة حسنة [٨]. واختار سيبويه هذا الرأي [٩].

وقيل: إنها مبنية على اكتسابه الإضافة، إذ أنث عشرًا وإن كان مضاف إلى مفرده مذكر؛ لإضافة (أمثال إلى مؤنث)[١٠] كقوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [١١].

---

[١] البيت لجرير، الديوان، (٩١٣).
[٢] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (١/ ٨٨٨، ٨٨٩).
[٣] الشعراء: ٤
[٤] السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (١١٦/٣).
[٥] الزجاج، مرجع سابق، (٣٠٩/٢).
[٦] الزجاج، مرجع سابق، (٣٠٩/٢).
[٧] النحاس، مرجع سابق، (٢٩٤).
[٨] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٥٥٢/١).
[٩] الباقولي، نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تحقيق: عبد القادر السعدي، دار عمان، الأردن، ٢٠٠٦م، (٥٥٧، ٥٥٨).
[١٠] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٢٦١/٤).
[١١] يوسف: ١٠

وإما على أن الشبه في حمل المذكر على المؤنث قائم على التقدير فيه، فحذف الموصوف وأقام صفة الجنس المميز مقامه تقديره عشر حسنات[1].

والذي يظهر أن الشبه قائم بينهما؛ لأنه حمُل المذكر على المؤنث؛ لأن المقصود هو الحمل على المعنى؛ وذلك أنه إذا أجرى حكم المضاف عليه على المضاف في التذكير والتأنيث، فإنه يريد بذلك أن ينتظمهما معًا في الحكم، ولا يخص المضاف وحده به[2]؛ لأن مثل الحسنة حسنة لا محال، فلما أراد أن يؤكد الإحسان إلى المطيع، وأنه لا يضيع شيء من علمه كان الحسنة واقعة، وجعل ذلك التأنيث في أمثالها منيبة لها؛ لذلك جاء تأنيث المثل هنا توكيدًا؛ لأثر الحسنة في النفس وليكون أدعى له إلى الطاعة.

---

[1] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٢١٨/٢، ٢١٩)، ابن الأنباري، مرجع سابق، البيان في إعراب غريب القرآن، (٤٥١/١، ٤٥٢).
[2] السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (١١٦/٣).

مسألة / الشبه بين التوكيد والنعت

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾[1]

ورد في الدّر المصون شبه في كلمة (اثنين) بين التوكيد والنعت، إذ ذكر السمين:" إنه مؤكد ل(إلهين) وعليه أكثر الناس"[2].

يلتقي النعت مع التوكيد في كونهما من التوابع، إذ يأخذ حكم ما قبله في الإعراب، فإذا كان النعت هو التابع المكمل لمتبوعه ببيان صفة من صفاته مسوقًا لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إيهام أو توكيد[3] ، فإن التوكيد يفيد تقوية المؤَكَّد وتمكينه في ذهن السامع وقلبه، كما أن أنه يقوم على إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى[4] .

وفي هذين التعريفين دلالة تشير إلى أن النعت قد يكون توكيدًا، وذلك بتكرار اللفظ في السياق الذي يرد فيه.

فالنحاة قد جمعوا بين التوكيد والنعت في كلمة (اثنين) الواردة في الآية الكريمة، مما جعلها تظهر توكيدا أشبهت النعت. فقد نقل النحاس قول الزجاج فذكر أن (اثنين) هو توكيد لإلهين كما ذكر واحد توكيدا في قوله:" إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ"، وقال غيره: التقدير: ولا تتخذوا اثنين إلهين [5].

وقال القيسي:" (إلهين اثنين) تأكيد بمنزلة واحد في قوله تعالى:" إنما الله إله واحد"[6].

وأكدّ الأنباري والكبري ذلك القول، أن(اثنين) ذُكر توكيدا بمنزلة واحد في قوله تعالى:" إنما الله إله واحد"[7].

---

[1] النحل: ٥١
[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٢٣٥/٧).
[3] ابن مالك، عبدالله جمال الدين، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧، ١٩٦٧م(١٧٦)
[4] المرجع السابق، (١٦٦).
[5] النحاس، مرجع سابق، (٥٠١).
[6] القيسي، مرجع سابق، (٤٢٠).
[7] ينظر: الأنباري، مرجع سابق، البيان في غريب القرآن، (٧٨/٢)، وينظر: العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٧٩٨/٢).

والذي يظهر في المسألة أنه نعت غرضه التوكيد وليس توكيدًا، إنما التوكيد هو من شابه النعت إذ إن هذه الأوصاف الجارية مجرى التأكيد، قال ابن يعيش:" وقد تجيء الصفة للتأكيد" [1] نحو قولهم :(أمس الدابر وأمس لا يكون إلا دابرا والميت لا يكون إلا عابرا ونحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾"[2]، ومعنى التأكيد هنا أن مدلول الصفة استفيد مما في الموصوف فصار ذكره في الصفة كالتكرار"[3].

وهذا يدل على أن الشبه بينهما من حيث المعنى، فالنعت جاء لغرض التأكيد؛ لأن (اثنين) لم تفد معنى جديدًا، وإنما تؤكد المعنى، وإلا هو صفة في موقعه الإعرابي، قال السامرائي:" فإن (اثنين) صفة مؤكدة لإلهين، ونحو :(إن الغد القابل قريب) فإن كل غد قابل"[4].

---

[1] ابن يعيش، مرجع سابق، (٤٧/٣).
[2] الحاقة: ١٣
[3] السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (١٥٨/٢).
[4] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

مسألة: الشبه بين اسم التفضيل والصفة المشبهة

قال تعالى :﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[1].

ورد في الدّر المصون اسم التفضيل مشبهًا بالصفة المشبهة في (أهون) قولان، أحدهما :أنها للتفضيل على بابها، وعلى هذا يقال: كيف يُتصور التفضيل، والإعادة والبُداءة بالنسبة إلى الله تعالى على حد سواء؟ وأجيب بأن إعادة الشيء أهون من اختراعه بالنسبة للبشر؛ لاحتياج ذلك إلى الابتداء وإلى إعمال الفكر،والضمير في (عليه) يعود على الخلق؛ لأن العود أهون على الخلق؛ فالبُداءة فيها تطور وتدرج من طور إلى طور، والإعادة لاتحتاج ذلك ، فهي أهون على المخلوف،والثاني :أنّ (أهون) ليست للتفضيل، بل هي صفة (هيّن) ، كقولهم: الله أكبر أي الكبير. والظاهر عَوْدُ الضمير في (عليه) على الباري تعالى ليُوافق الضمير في قوله :﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾[2][3].

هناك شبه بين اسم التفضيل والصفة المشبهة، فقد اشتهر أن صيغة (أفْعَل) تأتي للتفضيل، قال ابن الحاجب عن اسم التفضيل: "ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره"[4]. إلا أن هذه الصيغة قد تتجاوز دلالتها الأصلية عن معنى التفضيل فتؤوَّل صفة، ولا يراد به التفضيل. فقد يوردُها المتكلم من كلامه دون أن يوحي بها أو نشعر من دلالة التفضيل أو الموازنة بين شيئين؛لذا أجاز أبو العباس محمد يزيد استعمال (أفْعَل) مؤوّلاً بما لا تفضيل فيه قياساً، والأولى أن يمنع فيه القياس ويقتصر على ما سمع[5].

---

[1] الروم: ٢٧
[2] الروم:٢٧
[3] ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٩،٤٠/٩).
[4] ابن جماعة، بدر الدين، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد داود، دار المنار، القاهرة، ٢٠٠٠م،(٢٦٦).
[5] ابن مالك، مرجع سابق، شرح التسهيل، (٦٠/٣).

قال ابن الحاجب:"يجوز استعمال (أفعل) عاريًا عن اللام والإضافة ومِنْ مجردًا من معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة"[١].

وهذا يدل على أن الشبه بينهما قائم، قال العكبري في الآية الكريمة:"وقيل أهون بمعنى هيَّن كما قالوا: الله أكبر؛ أي كبير. وقيل: هو أهون على المخلوق؛ لأنه في الابتداء نُقل من نطفة إلى علقة إلى غير ذلك، وفي البعث يكمل دفعة واحدة"[٢].

وقد بين ابن مالك السبب أنه قد يستعمل مجرداً عن التفضيل مؤوّلاً بصفة مشبهة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ﴾[٣] وأهون بمعنى هيَّن إذ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته تبارك وتعالى. ومنه قول الشاعر [٤]:

إنّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنى لنا بيتاً دعائِمُهُ أعَزُّ وأطْوَلُ

والذي يظهر في المسألة أن اسم التفضيل جاء لغير قصد المفاضلة ، إنما تأويله وهو عليه هيّن؛ لأنه لا يقال شيء أهون عليه سبحانه من شيء؛ لذا فإن اسم التفضيل حُمل على الصفة المشبهة ، وكان الغرض منه ضرب المثل للعباد ولتقريب إفهامهم، لذلك عقّب بقوله :﴿ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[٥]. قال الشيخ محمد عضيمة: "يخرج أفعل التفضيل عن بابه، فلا يدل على الاشتراك والزيادة وإنما يكون بمعنى الوصف فلا تفاوت عند الله في النشأتين: الإبداء والإعادة"[٦].

---

[١] ابن الحاجب، مرجع سابق، الكافية في علم النحو، (٢١٧/٢).
[٢] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (١٠٣٩/٢).
[٣] الروم: ٢٧
[٤] الشاهد في (أعز وأطولُ) حيث استعملت صيغتا أفعل في غير التفضيل؛ لأن الفرزدق لا يعترف بأن لجرير بيتاً له دعائم عزيزة وطويلة، حتى تكون دعائم بيته أكثر عزة وأشد طولا، ينظرً، النجار، محمد عبدالعزي، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، دار الفكر العربي، القاهرة، (١٣٤/٢).
[٥] الروم: ٢٧
[٦] عظيمة، محمد عبد الخالق، مرجع سابق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (١٢٢/٤، ١٢٣).

المبحث الثاني: الشبه بين الأفعال

مسألة: الشبه بين الفعل المتعدي واللازم

التعدية عند النحاة بابٌ من الاتساع في الكلام؛ قال سيبويه: "وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربت بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[١].

وقال عنه ابن جني: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر" [٢].

وقد عرض هذا التسمية ابن هشام في: (ما يسمى تضمينًا)، إذ قال: "قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه"[٣].

وهو يقع في أقسام الكلمة ويتنوع بينها، فيكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف، فيأخذ اللفظ معنى لفظ آخر ويعطيه حكمه؛ "لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين" [٤]. وهذا يدل على سعة الكلام من حيث المعنى.

وفي الدُّر المصون ظهر ما يثبت ذلك من مسائل يتطلب الوقوف منها:

.

---

[١] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (٢١٧/٤).
[٢] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٣١٠/٢).
[٣] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٧٩١/٢).
[٤] الأشموني، مرجع سابق، (٢٤٤/٢).

قال تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [1].

ورد في الدّر المصون قياس شبه، إذ حُمل الفعل اللازم على المتعدي، قال السمين: "و(كفر) يتعدى بحرف الجر نحو: ﴿تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾، ﴿تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [2]، وقد تَعدَّى بنفسه في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ [3] وذلك لمَّا ضُمَّن معنى جحدوا" [4].

حدد سيبويه في الكتاب باب للتعدي واللزوم: " فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيدٌ، وجلس عمرو"، ثم قال:" والفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: "ضرب عبد الله زيدًا" [5].

وقد شرح ابن عصفور المسألة في شرح جمل الزجاجي وأوضح الشبه بينهما؛ حيث إن الفعل قد يتعدى تارة بحرف الجر وأخرى بنفسه، نحو: "نصحتُ زيدًا، ونصحتُ له، وإنما جُعل هذا قسمًا برأسه ولم يُجعل من القسمين، لأنه قد وجد الفعل يصل تارة بنفسه وتارة بحرف جر، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر، فتجعل وصوله بنفسه أصلاً وحرف الجر زائدًا، ولا نقول: "نصحت لزيد" أكثر من "نصحتُ زيدًا"، فيجعل الأصل، ثم حذف حرف الجر، فلما تساويًا في الاستعمال كان كل واحد منهما أصلاً بنفسه" [6].

وقد خصص الرضي ما يختص به حرف الجر الباء من بين حروف الجر إذ إن التعدية حكم جامع لها إذا قصُرت، فقال: "لكن معنى التعدية المطلقة: أن يَنُقل معنى الفعل، كالهمزة والتضعيف، ويُغيّره، وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر، نحو: ذهبت به، وقمت به؛ أي: أذهبته، وأقمته، ولا يكون مستقراً" [7].

---

[1] البقرة: ٢٨
[2] آل عمران: ٧٠.
[3] هود: ٦٨
[4] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٢٣٨/١).
[5] ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ،١٩٩٨م، (٢٧٤/٢).
[6] ابن عصفور، مرجع سابق، شرح جمل الزجاجي، (٢٧٤/١).
[7] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية، (١١٦٥/٢).

وفي الأمر دلالة على أن التعدية بالباء هي قائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل، وهذه المسألة تقتصر على اللازم، قال الزركشي: "فباء التعدية هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به، نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ [1] أي: أذهب" [2]. ولذا قال ابن مالك في ضابطها: "هي الباء الداخلة بعد الفعل قائمة مقام الهمزة هي إيصالها إلى المفعول" [3].

فالفعل كفر لما تضمن معنى الجحد أصبح قاصرًا لا يتعدى إلا بحرف جر؛ لذا قال العكبري في التبيان: "(تكفرون) يتعدى بحرف الجر، وقد عُدّى بنفسه في قوله: ﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ [4]؛ وذلك حملٌ على المعنى؛ إذ المعنى جحدوا"[5].

والذي يظهر في المسألة: أن الفعل (كفر) تضمن معنى الجحد سواء كان متعديًا بحرف الجر أو متعديًا بنفسه، وهذا رأي الجمهور؛ فلذلك شابه الفعل المتعدي اللازم، فيحُمل اللازم على المتعدي تارة، ويُحمل المتعديَّ على اللازم تارة أخرى؛ وذلك لأن كلا منهما تضمن معنى الجحد، إلا أن الأصل في السياق للفعل اللازم، فيكون هو الأصل في المسألة، والمتعدي فرع له أو محمول عليه.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [6].

ورد في الدّر المصون ما يظهر قياس الشبه بين الفعل المتعدي واللازم في المسألة، إذ ذكر السمين أن الفعل (يخالفون) يتعدى بنفسه نحو: خالفْتُ أمرَ زيدٍ، و(إلى) نحو: خالفتُ إلى كذا، إلا أنه طرح سؤالا، قال فيه:"فكيف

---

[1] البقرة: ٢٠
[2] الزركشي، بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبدالقاد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١١م، (٢٥٤/٢).
[3] الدماميني، محمد بن أبي بكر، شرح الدماميني على مغني اللبيب، تحقيق أحمد عزوة عفاية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م، (٣٧٨/١).
[4] هود:٦٠
[5] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٤٥/١).
[6] النور: ٦٣

تُعدّى هذا مجرى المجاوزة؟ وأجاب أن فيه أوجه: أحدهما: إنه ضُمِّن معنى صَدَّ وأعرض أي: صَدَّ عن أمره وأعرض عنه مخالفًا له [١].

اشتهر عند النحاة أنّ (عن) تأتي بمعنى المجاوزة، قال سيبويه: "وأما (عن) فلما عدا الشيء؛ وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفًا تاركًا له قد جاوزه" [٢]. إلا أنها تأتي لمعان يدل عليها السياق، فالفعل (خالف) يتعدى بنفسه؛ لأنه يصل إلى مفعوله، فالسياق قد يقتضي خروج المتعدي إلى فعل لازم، فيشبه اللازم في كونه يصل إلى مفعوله بحرف جر، قال العكبري في الآية:" قوله: (عن أمره) الكلام محمول على المعنى؛ لأن المعنى يخالفون يميلون ويعدلون [٣]".

وهذا ما ارتأى إليه المعنى، قال الطبري: "وقوله ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ أدخلت (عن)؛ لأن معنى الكلام فليحذر الذين يلوذون عن أمره، ويُدبرون عنه معرضين" [٤].

والذي يظهر في المسألة أن الفعل يتعدى بطبيعته، لكنه لماضُمن معنى آخر عُدّ لازمًا، وهو مخالفة أمر الله؛ فلذلك جاز التعدية بالفعل اللازم، قال أبو السعود معلقًا: "و(عن) إمَّا لتضمنه معنى الإعراض أو حمله على معنى يصدون عن أمره دون المؤمنين من خالفه عن الأمر إذا صد عنه دونه وحذف المفعول لما أن المقصود بيان المخالف والمخالف عنه" [٥]. ولعل السبب في التعدي بحرف الجر: " وقد حذف مفعول هنا؛ لظهور أن المراد الذين يخالفون الله، وتعديه فعل المخالفة بحرف (عن)؛ لأنه ضَمَّن معنى الصدود" [٦].

---

[١] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٤٤٩/٨، ٤٥٠).
[٢] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، (٣٠٨/٢).
[٣] العكبري: مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٩٧٩/٢).
[٤] الطبري، مرجع سابق، (٣٩٢/١٧).
[٥] أبو السعود، مرجع سابق، (١٩٨/٦).
[٦] ابن عاشور، (٣١١/١٨).

مسألة: الشبه بين الفعل المتعدي لمفعولين والفعل اللازم

الآية الأولى / قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [١].

ورد في الدّر المصون ما يظهر قياس الشبه بين الفعل المتعدي لمفعولين والفعل اللازم، إذ ذكر السمين أن الفعل (استغفر) يتعدى لاثنين: أولهما بنفسه والثاني: بـ(مِنْ) نحو: استغفرت الله من ذنبي، وقد يُحذف حرف الجر كقوله:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبُّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

وهذا مذهب سيبويه [٢]وجمهور الناس. وأضاف ما ذكره ابن الطراوة من الفعل يتعدى إليهما بنفسه أصالة، وإنما يتعدى بـ(من) لتضمنه معنى ما يتعدّى بها، فعنده "أستغفر الله من كذا" بمعنى تُبت إليه من كذا [٣].

قَسَّم النحاة الفعل المتعدي إلى متعدٍ لمفعول وآخر لمفعولين وثالث إلى ثلاثة مفاعيل، وقدجعل للمتعدي إلى مفعولين باباً آخر قال عنه سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى الأول [٤].

وفَسَّر الزجاجي قول سيبويه: "أي أن تجعله على قسمين يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين، نحو: كسوتَ زيدًا ثوبًا، وقسم لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين هو (ظننتُ) و(علمت) و(رأيت)و(وجدت)و(أنبأت) و(أخرت)[٥].

إلا أن الفعل في المسألة يتعدى بحرف الجر؛ لأنه تضمن معنى (مِنْ)، قال الزمخشري: "واستغفروا الله من مخالفتكم في الموقف ونحو ذلك من جاهليتكم". [٦] ووافقه ابن عطية [٧].

---

[١] البقرة: ١٩٩
[٢] سيبويه، مرجع سابق، (١٧/١).
[٣] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٣٣٦/٢).
[٤] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: عبد السلام هارون، (٣٩/١).
[٥] الزجاجي، مرجع سابق، (٢٧٨/١).
[٦] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٤١٢/١).
[٧] ابن عطية، مرجع سابق، (٢٧٦/١).

والذي يظهر في المسألة أن الشبه يتمثل في: أن الفعل المتعدى لم يكتف بمفعول واحد، بل تعدى إلى المفعول الثاني، إلا أنه لم يصل إليه إلا بحرف جر؛ لأن السياق يقتضي ذلك، فهو بهذه الصورة يشبه الفعل اللازم في أنه يتعدى بحرف جر. فعُدي بحرف جر؛ ليقتضي أنه أصل في السياق؛ لأنه تضمن معنى ذلك الحرف.

ومنه قوله تعالى: ﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ [1] .

ورد في الدّر المصون أنّ الفعل متعد لمفعولين، ف(صدق) يتعدى لاثنين لثانيهما بحرف الجر، ويجوز حذفه، ومنه المثل: "صدقني سِنَّ بَكْرِة" أي في سنّ، والآية يجوز أن تكون مِنْ هذا، والأول محذوف: أي: صدقوا الله فيما عاهدوا الله عليه. ويجوز أن يتعدى لواحد كقولك: صدقني زيدٌ وكَذبني عمرو أي: قال لي الصدق، وقال لي الكذب"[٢].

فالفعل المتعدي لمفعولين، إما أن يتعدى بحرف الجر، وإما أن يحذفه وهذا عن طريق المجاز. قال الألوسي: "ومحل (ما عاهدوا) النصب إمَّا على نزع الخافض وهو (في) وإيصال الفعل إليه، كما في قولهم: صدقَنِي سنَّ بكرة، على رواية النصب، أي في سن بكرة، والمفعول محذوف، والأصل: صدقوا الله بما عاهدوه، وإمَّا على أنه هو المفعول الصريح، وجَعْل "ما عاهدوا عليه، بمنزلة شخص معاهد على طريقة الاستعارة المكية وجَعْلُه مصدوقاً تخييلٌ أو على الإسناد المجازي". [٣]

وذكر ابن عاشور توضيحًا آخر للمسألة إذ قال: "وفعل الصدق يستعمل قاصرًا وهو الأكثر، ويستعمل متعديًا إلى المخبر (بفتح الباء) يقال: صدقه الخبر، أي قال له الصدق، ولذلك فإن تعديته هنا إلى "ما عاهد الله عليه" إنما هو على نزع الخافض، أي: صدقوا فيما عاهدوا عليه " [٤].

---

[1] الأحزاب: ٢٣
[٢] السمين الحلبي، مرجع سابق، (١١١/٩).
[٣] الألوسي، مرجع سابق، (٢٤٢/٢١).
[٤] ابن عاشور، مرجع سابق، (٣٠٨/٢١).

وفي المسألة يتضح الشبه، إذ اقتضى أن الفعل المتعدي تعدى بحرف الجر لمفعوله الثاني، فجعلوه أصلاً بنزع الخافض، إذ لم يستطيع الوصول إلى مفعوله إلا به؛ وبناء على ذلك تكون التعدية بحرف الجر أصلاً، والمفعول به المحذوف فرع له في المسألة، وهذا ما اقتضاه السياق.

مسألة: الشبه بين الأفعال (الماضي والمضارع) من حيث الزمن.

قال تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [١].

ورد في الدّر المصون ما يظهر الشبه بين الفعل الماضي والفعل المضارع، فقد ذكر السمين في الفعل (أتى) أنه ماض لفظا مستقبل معنى؛ إذ المراد به يوم القيامة، وإنما أبرز في صورة ما وقع وانقضى تحقيقًا له ولصدق المخبر به. [٢].

يقع الشبه بين الفعل الماضي والفعل المضارع فيُظهر الدلالة على معناه، وكذلك المضارع، قال سيبويه: "وقد تقعُ (نَفْعَلُ) في موضع (فَعَلْناه) في بعض المواضع" [٣].

وذكر ابن جني أنَّ أبا بكر السراج قال: "كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنَّهُ لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خُولف بين مُثُلِها، ليكون ذلك دليلاً على المراد منها، وقال: فإن أُمِن اللَّبسُ فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض "[٤].

وهذا ماجعل التصنيف يخرج في الماضي إلى ثلاثة أنواع، قال ابن المؤدب، وذكر منها الماضي الممثل: ما كان لفظه لفظ الماضي ومعناه لمستقبل الزمان بلفظ الماضي وهو مراهن أو مستقبلٌ، وبلفظ المستقبل وهو ماضٍ [٥].

أما ابن هشام، فقد خصص في المغني من القواعد الكلية التي لايتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزيئة

---

[١] النحل: ١

[٦] ينظر السمين الحلبي، مرجع سابق، (١٨٧/٧)

[٣] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق عبد السلام هارون، (٢٤/٣).

[٤] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٣٣١/٣).

[٥] ابن المؤدب، محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م (٣٦).

إذ قال: "إنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهدٌ حالة الإخبار، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [١]؛ لأن لام الابتداء للحال" [٢]، وهذا من سن العرب أن تأتي بالفعل بلفظ الماضي وهو حاضرٌ أو مستقبل، أو بلفظ المستقبل وهو ماضٍ [٣].

ففي القرآن الكريم جاء ما يدل على الشبه بينهما، قال النحاس في الآية الكريمة: " ويكون (أتى) بمعنى يأتي إلا سيبويه لايجيز أن يكون (فَعَلَ) بمعنى (يَفعَلُ) ويجيز أن يكون (يفعلُ) بمعنى (فَعَل)؛ لأنه يكون محكيًا "[٤].

وقال القيسي عن الشبه بين الفعلين في الآية الكريمة: " بمعنى يأتي (أمر الله) وحسن لفظ الماضي في موضع المستقبل؛ لصدق إتيان الأمر فصار في أنه لابد أن يأتي بمنزلة ما قد مضى وكان، فحسن الأخبار عنه بالمضي وأكثر مايكون هذا فيما يخبرنا الله جل ذكره أنه يكون، فلصحة وقوعه وصدق المخبر به كأنه شيء قد كان[٥].

فإذا أراد الإخبار حسُن تأكيده بفعل مستقبل، لذا خرج من صيغة الماضي إلى المستقبل، قال ابن عطية:" وقوله (أتى)على هذا القول إخبار ما يأتي، وصح ذلك من جهة التأكيد، وإذا كان الخبر حقا فيؤكد المستقبل بأن يخرج في صيغة الماضي؛ أي كأنه لوضوحه والثقة به قد وقع، ويحسن ذلك في خبر الله تعالى لصدق وقوعه "[٦].

وفي ذلك دلالة مجيء الماضي للمستقبل؛ لتحقق ذلك الأمر وصدقه، قال:" أقام الماضي مقام المستقبل؛ لتحقيق إثبات الأمر وصدقه "[٧]؛ لأنه " لما كان خبر الله صدقا جاز قطعا أن يعبر بالماضي عن المستقبل"[٨].

---

[١] النحل: ١٢٤
[٢] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب، (٧٩٧/٢).
[٣] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهموامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م، (٣٣٥/١).
[٤] النحاس، مرجع سابق، (٤٩٦).
[٥] القيسي، مرجع سابق، (١/ ٤٣٧)
[٦] ابن عطية، مرجع سابق، (٣٧٧/٣).
[٧] الأنباري، مرجع سابق، البيان في إعراب غريب القرآن، (٧٤/٢)
[٨] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٧٨٨/٢).

المبحث الثالث: الشبه بين الأدوات

مسألة: الشبه بين (إلا) و (غير) في الاستثناء

قال تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [1]

ورد في الدّر المصون الشبه بين (غير) و(إلا) في الاستثناء، إذ قال السمين:" قوله: (إِلَّا ٱللَّهُ): إلاَّ هنا صفة للنكرة قبلها بمعنى (غير)"[2].

يرى النحاة أن الأصل في (إلا) أن تكون أداة استثناء، والأصل في (غير) أن تكون صفة، إلا أنّ(إلا) الاستثنائية تأخذ حكم (غير)، فتكون صفة، ويرجع ذلك إلى الشبه المعنوي بينهما.

قال سيبويه:" هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة (مثل) و(غير) وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلِبْنا. والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لَهَلَكْنا وأنت تريد الاستثناء لكنتَ قد أَحَلْتَ، ونظير ذلك قوله تعالى:" ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾"[3].

وقال الرضي:" و(غيرُ) صفة حُمِلت على (إلاّ) في الاستثناء، كما حملت هي عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور، لتعذر الاستثناء"[4]. وهذا يدل على عدم جواز المشابهة بغير الوصفية في(إلاّ).

وهذا يدل على أنهم حملوا (إلاّ) على (غير) في الوصفية، فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة، وأنه ليس إياه أو من صفته كصفته، ولا يراد بها إخراج الثاني مما دخل في الأول، فتقول:(جاءني القوم إلا زيدًا)، فيجوز نصبه على الاستثناء ورفعه على الصفة للقوم، وإذا قلت: (ما أتاني أحد إلا زيد) جاز أن يكون ومابعدها بدلا من

---

[1] الأنبياء: ٢٢.
[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، (١٤٢/٨).
[3] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق: محمد كاظم البكاء، (٢٥١/٣).
[4] الرضي، مرجع سابق، شرح الكافية لابن الحاجب، (٧٧٨/١).

أحد، وجاز أن يكون صفة بمعنى (غير) ،كقوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾، والمراد غير الله فهذا لايكون إلا وصفًا، ولايجوز أن يكون بدلا يراد به الاستثناء[١].

وقد وضح ابن هشام ذلك في الآية السابقة بقوله:" فلا يجوز في (إلا) هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليسَ فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهةٌ فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات؛ فلا عموم له؛ فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت: قامَ رجالٌ إلا زيدًا، لم يصح اتفاقًا"[٢].

وهذا ما اشترطه النحاة في كونها محمولة على الوصفية، لأن المعنى على الاستثناء -في الآية الكريمة- يقتضي مفهومه لوكان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسد[٣]، وهذا باطل[٤]. .

ولا يقتصر الأمر على المعنى، بل حتى الإعراب يقتضي ذلك، ففي القرآن الكريم تابع النحاس قول سيبويه إذ قال:" التقدير عند سيبويه والكسائي (غيرُ الله) فلما جُعلت (إلاّ) في موضع (غير) أُعرب الاسم بعدها بإعراب (غير) كما قال[٥]:

وكلُّ أخ مُفارقُهُ أخوه لعَمْرُ أبيك إلا الفَرقَدَانِ

وهذا يدل على أن المسألة أن جاءت (إلا) صفة بمعنى (غير)؛ ولذا تحققت المشابهة؛ لأن المعنى يفسد أي وجه آخر، قال العكبري:"الرفع على أنّ (إلاّ) صفة بمعنى (غير)؛ ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن المعنى يصير إلى قولك:

---

[١] النحاس، مرجع سابق، (٦٠٢).
[٢] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب،(٨٠٤/٢).
[٣] ينظر: السامرائي، مرجع سابق، معاني النحو، (٢٢٤/٢).
[٤] المرجع السابق، (٢٢٦/٢).
[٥] النحاس، مرجع سابق، (٦٠٢).

لوكان فيهما الله لفسدتا؛ ألا ترى أنك لو قلت: ما جاءني قومك إلا زيد على البدل لكان المعنى: جاءني زيد وحده"[1].

(1) العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٩٥١/٢).

الخاتمة

وبعد أن أكرمني المولى- عز وجل – على إتمام هذه الرسالة بتوفيق منه، وصلنا إلى الخاتمة، وأقف بإيجاز على جملة النتائج، وقد تمثلت في الآتي:

١- أظهرت الدراسة مصطلحات تتناوب مع قياس الشبه في الدر المصون تمثلت في: التقارض والحمل، فاستعمل التقارض في قياس الشبه اللفظي، والحمل في قياس الشبه المعنوي، وهي أشبه بفروع لهذا النوع من القياس.

٢- تنوع قياس الشبه في الدّر المصون بين التصريح به تارة ، وظهوره في أوجه حُمل فيها الفرع على الأصل غير مصرح به تارة أخرى.

٣-اتضح في البحث أن المسائل التي تتعلق بقياس الشبه في الدّر المصون هي موافقة للمذهب البصري، إذ لم يكن للكوفيين نصيب منها.

٤-أظهر البحث قياس الشبه بنوعيه: اللفظي والمعنوي، فلم يقتصر على أحدهما دون الآخر.

٥- أثبتت الدارسة غلبة الفعل اللازم في المعنى من حيث إنه أصل في المسألة، وليس الفعل المتعدي، وهذا مخالف للمشهور عند النحاة.

٦- استطاعت الدراسة أن تُظهر الشبه بين المبنيات، إذ لم تقتصر على حالة معينة منها ؛ كالأسماء المبنية فيما بينها من جهة وبين الأسماء والأفعال من جهة ثانية وبين الحروف من جهة ثالثة، وهذا يدل على سعة قياس الشبه عند النحاة.

٧- تميز قياس الشبه بتنوع أحوال التراكيب، فلم يقتصر على حالة إعرابية معينة،فظهر الرفع والنصب والجزم والجر، وتعدى ذلك إلى وجود وجوه مشتركة فيما بينها .

٨- أظهرت الدراسة قيمة قياس الشبه في النحو العربي؛ إذ هو وسيلة لتحديد أصل القاعدة النحوية وما يتفرع منها، وإن خالفت بعض القراءات القواعد النحوية.

٩- أخرج قياس الشبه أن الفعل المبني للمجهول يعامل معاملة المتعدي لمفعولين سواء أصلها المبتدأ والخبر أم ليس أصلهما ذلك، وهذا لم يرد عند النحاة.

١٠- أظهر البحث أن قياس الشبه المعنوي هو ضمن الحمل على المعنى الذي تبناه النحاة؛ إذ دلت على ذلك المسائل التي وردت فيه.

أما أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة :

١- بناء على ما ظهر في الدر المصون من مسائل تميز السمين بالترجيح فيها، فإن الدراسة توصي بإفراد الأحكام النحوية بدراسة ؛ إذ إن هذه الدراسة لا تختص بها؛ نظرا لحدود البحث.

٢- أظهرت الدراسة وجود قياس الشبه في كتب الخلاف النحوي عند الأنباري في الإنصاف والعكبري في التبيين، وهي بحاجة إلى دراسة المسائل في هذه المصنفات التي تتعلق به، فتوصي بتقصي هذه القضية والبحث فيها.

٣- هناك كثير من المسائل الصرفية تتمثل في قياس الشبه الصرفي هي بحاجة أيضا إلى دراسة لعلها تجد باحثا يقدمها في دراسة علمية تبين أسرارها وتكشف عن مضامينها .

فهرس الآيات

السورة	نص الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
البقرة	﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾	٢	٩٩
البقرة	﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾	٥	٣١
البقرة	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾	٨	٨٣
البقرة	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾	١١	١١٤
البقرة	﴿ وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾	٣٠	٨٨
البقرة	﴿ وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	٣٥	٣٤
البقرة	﴿ قُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ مِنۡهَا جَمِيعٗاۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾	٣٨	٣٨
البقرة	﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾	٣٩	٤٠

البقرة	﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾	٤٠	١١٨
البقرة	﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٤٢	١٣٧
البقرة	﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾	٩٣	٩٠
البقرة	﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبْحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾	١١٦	٧٠
البقرة	﴿ يَوَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْأٓيَٰتِ لِقَوْمٖ يُوقِنُونَ ١١٨ ﴾	١١٨	٦٠
البقرة	﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيها فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	١٤٨	١١٤
البقرة	: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾	١٧٥	٥٢
البقرة	﴿ أَيَّامٗا مَّعْدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۚ﴾	١٨٤	١٣١

البقرة	﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ۖ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴾	١٩٨	١٢٩
البقرة	﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	١٩٩	١٦٥
البقرة	﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾	٢٠١	١٢٠
البقرة	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۚ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ ۚ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ ﴾	٢١٧	٦٣
البقرة	﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ۖ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُم مُّلَاقُوهُ ۗ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٢٢٣	٤٢
البقرة	﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾	٢٣٣	٧٨
النساء	﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً	١٥	٤٠
النساء	﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾	٢٢	٩٣

النساء	﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾	١٦٥	١٠٦
الأنعام	: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا ﴾	١٦٠	١٥٤
الأعراف	﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾	٤٤	٥١
الأعراف	﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾	١٧٧	٩٣
الأعراف	﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾	١٤٦	١٤٨
يونس	﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْۚ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْۖ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴾	٢٨	٥٧
هود	﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْأَخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ ﴾	٢٢	٥٥
هود	﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	٦٠	١٦٣
يوسف	﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِىۖ قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾	٩٠	١٢٣
النحل	﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾	١	١٦٨

النحل	﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَإِيَّيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾	٥١	١٥٧
مريم	﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلۡيَوۡمَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾	٣٨	٧٣
طه	﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ مَكَانًا سُوًى قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾	٥٨-٥٩	١٠٨
الأنبياء	﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾	٢٢	١٧١
المؤمنون	﴿ فَقَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لِبَشَرَيۡنِ مِثۡلِنَا وَقَوۡمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ ﴾	٤٧	٧٦
النور	﴿ وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَئِنۡ أَمَرۡتَهُمۡ لَيَخۡرُجُنَّۖ قُل لَّا تُقۡسِمُواْۖ طَاعَةٞ مَّعۡرُوفَةٌۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴾	٥٣	٩٦
الروم	﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾	٢٧	١٥٩
الروم	﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾	٣٤	٨٠
الأحزاب	﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾	٢٣	١٦٦
يس	﴿ أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ أَنَّهُمۡ إِلَيۡهِمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾	٣١	٤٥
غافر	﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ﴾	٣	١٣٤

غافر	﴿ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ ﴾	٧١	٤٩
الواقعة	﴿ ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ﴾	٥٩	٦٥
المنافقون	﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾	١٠	١٢٦
المزمل	﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا﴾	١١	١١١
المزمل	﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا ﴾	١٨	١٥١
البروج	﴿فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ﴾	١٨	١٤٠

فهرس الحديث والأثر

النص	رقم الصفحة
١-" أن أبابكر الصديق-رضي الله عنه- كان إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله عز وجل، ثم في سنة رسول الله- صلى الله عليه وسلم- فإن لم يجد جمَعَ رؤساء الناس فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به"	٢١
٢-كتب عمر -رضي الله عنه- إلى أبي موسى الأشعري -رحمه الله- في الكتاب الذي اتفق الناس على صحته:" الفَهْمَ الفهمَ فيما أُدلي إليك مما ليس في قرآن ولا سنة، ثم قِس الأمور عند ذلك"	٢١

فهرس الأبيات الشعرية

الروي	البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
بِ	إذا قَصُرت أسيافُنا كان وصْلُها خُطانا إلى أعدائنا فنُضاربِ	قيس بن الحطيم	البسيط	١١٦
ب	بَدا لي أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جانبا	كعب بن زهير	الطويل	١٢٧
ح	إني زعيم يا نُوَيْقَةُ إنْ أَمِنْتِ من الرَّزاحِ أَنْ تَهْبِطينَ بلادَ قَوْم يَرْتَعُون من الطِّلاح	القاسم بن معن	مجزوء الكامل	٧٨
دِ	ترفعُ لي خندفٌ واللهُ يرفعُ لي ناراً إذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِدِ	الفرزدق	البسيط	١١٥
	فقام يَذُودُ الناسَ عنها بسيفِه فقال: ألا لا مِنْ سبيل إلى هند	لم يعرف قائله	الطويل	٩٩
	ألم يأتيك والأنباء تَنْمي بما لاقَتْ لَبونُ بني زياد	قيس بن زهير	الوافر	١٢٤
دُ	وَرَجّ الفتى للخَيْرِ ما إنْ رأيْتَهُ عَلَى السّن خَيرًا لا يَزالُ يَزيد	المعلوط القريعي	الطويل	٢٦
رَ	وإذا ما تشاءُ تبعثُ منها مغربَ الشمس ناشطاً مَذْعُورا	ذو الرمة	الخفيف	١١٧

	كَمْ عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٌ فَدْعاءُ قد حَلبَتْ عليَّ عشاري	الفرزدق	الرجز	٤٥
رِ	لوما الحياءُ ولوما الدينُ عِبْتُكما ببعض ما فيكما إذ عِبْتُما عَوَري	ابن مقبل	البسيط	٦٢
	وإن كلابًا هذه عشرُ أبطُنٍ وأنت بريء من قبائلها العشرِ	النواح الكلابي	الطويل	١٥٤
رُ	فأصْبحتَ أنَّى تأْتِها تلْتبِسْ بها كِلاَ مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلَيْك شاجِرُ	لبيد بن ربيعة	الطويل	٤٢
رُ	لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حَقِّهِ ولا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ ولا مُتيَسِّرُ	الفرزدق	الطويل	٨٣
سِ	بَقَّيْتُ وفْري وانحرفتُ عن العُلى ولقيت أضيافي بوجه عبُوسِ إنْ لم أشُنَّ على ابن حربٍ غارةً لم تخلُ يومًا من نِهاب نفوسِ	مالك الأشتر	الكامل	٥١
عِ	هَجَوْت زَبَّانَ ثم جِئتَ مُعتذِرًا مِنْ هجو زَبَّانَ لم تَهْجو ولم تدعِ	لم يعرف قائله	البسيط	١٢٤
	قد يهون العمرُ إلا ساعةً وتهون الأرض إلا موضعا	لم يعرف قائله	الرمل	١٤٥

عَ	وكائن رددنا عنكم من مُدجّج يجيء أمام الألفِ يردي مُقَنعّا	عمرو بن شأس	الطويل	١٤٩
عَ	تَعُدوُّن عَقْرَ النِّيْبِ أفضل مَجْدِكم بني ضَوْطَرى لولا الكمِيَّ المقنَّعا	جرير	الطويل	٦٠
قِ	أين تضرب بنا العُداةُ تجدْنا نَصْرفُ العيسَ نحوها للتلاقي	ابن همام السلولي	الخفيف	١١٤
لَ	تَرَدَّدَ فيها ضوؤُها وشعاعُها فأحصنْ وأزْينْ لامرِئ أن تَسَرْبلا	أوس بن حجر	الطويل	٧٣
لِ	ولولا يحسبون الحِلمَ عجزاً لَمَا عدِمَ المسِيئون احتمالي	لم يعرف قائله	الوافر	٦١
لُ	إنّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنى لنا بيتاً دعائِمُهُ أعَزُّ وأطْوَلُ	الفرزدق	الكامل	١٦٠
لُ	أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبُّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ	لم يعرف قائله	البسيط	١٦٥
مُ	لا تنه عن خُلُق وتأتي مِثله عارٌ عليك — إذا فعلت — عظيم	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	١٣٧

	لا يكتم السرَّ إلا كلُّ ذي شرفٍ والسّر عند كرام الناس مكتوم	لم يعرف قائله	البسيط	١٤٦
هَ	ونُبِّئْتُ ليلى أَرْسَلَتْ بشفاعةٍ إليَّ فهلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها	ابن الدمينة	الطويل	٦٠
و	ولقد طَعنتَ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمتْ فزارةَ بعدها أنْ يَغْضَبُوا	الفزاري	الكامل	٥٥
نِ	وكلُّ أخ مُفارقُهُ أخوه لعَمْرُ أبيك إلا الفَرقَدَانِ	عمرو بن معد يكرب	الوافر	١٧١
نُ	وكان لنا أبو حَسَنٍ عليٌّ أبا بَرّا ونحنُ له بنينُ	سعيد بن قيس	الوافر	١٠٣

المصادر والمراجع

١-إبراهيم، عبد الرحمن إبراهيم، علم أصول الفقه، دار الثقافة، ط١، الأردن، ١٩٩١م،

٢-ابن الأثير، عزالدين أبي الحسن علي الجذري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٣٣، ٢٠١٢م.

٣- الأخفش، سعيد بن مسعدة المجاشعي، معاني القرآن، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، بيروت، عالم الكتب،١٤٢٤، ٢٠٠٣م.

٤-الأزهري، خالد عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٥-الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور،١٤١٨،١٩٩٨م، المقرب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

-ضرائر الشعر، تحقيق: إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

-الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

-شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ،١٩٩٨م.

٦-الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، ١٣٧٥ هـ، شرح الأشموني على ألفية بن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق محمد محيي الدين، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي.

٧- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنصاري، (١٣٧٧-١٩٥٧م)، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي، وتحقيق فخر صالح قدارة، دار الجبل، بيروت، ط١، ١٩٩١، العربي، دمشق.

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٧- ٢٠٠٦م.

-الإغراب في جدول الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفقاني، ط١، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م،

-البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، دار الكتاب العربي، القاهرة.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٤٠٥ ، ١٩٨٥م،

٨- الأنباري، أبو بكر، المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤٠١هـ،١٩٨١م.

٩-الآمدي، سيف الدين علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١، ١٩٨١م

١٠-الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: ماهر حبوش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٣١، ٢٠١٠م.

١١ - الباقولي، نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تحقيق عبد القادر السعدي، دار عمان، الأردن، ٢٠٠٦م.

١٢- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٦، ١٩٩٦م.

١٣- ثعلب: أبو العباس أحمد يحي، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، وارد المعارف، مصر، ط٢.

١٤- الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، تحقيق إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

١٥-الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م

١٦-ابن جماعة، بدر الدين، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٧-ابن جماعة، مجموعة الشاطبية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب، حاشية على شرح الجابردي، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣٥، ٢٠١٤م.

١٨-ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٣١، ٢٠١٠م.

-ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدي وآخرون، دار سركين للنشر، ط٢، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م.

-ابن جني، أبو الفتح عثمان بن عبد الله، المنصف لكتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط١.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، البيان في شرح اللمع، تحقيق: علاء الدين حمودة، دار عمار، ط١، ١٤٢٣، ٢٠٠٢م.

- سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي.

١٩- الجوهري، إسماعيل حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٣٩٩، ١٩٧٩م

٢٠- الجويني، عبد الملك عبد الله، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية.

٢١- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، المختصر مع شرح العضد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥، ١٩٨٥م.

٢٢-ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، الطبعة الثانية،١٩٧٢م.

-فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبدالله بن باز، المكتبة السلفية، ١٣٧٩هـ.

٢٣ - حسان، تمام، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو -فقه اللغة- البلاغة، عالم الكتب، ١٤٢٠، ٢٠٠م.

٢٤- حسين، محمد الخضر، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة،١٣٥٣

٢٥- الحلواني، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩، ١٩٧٩.

٢٦- الحديثي، خديجة عبد الرزاق، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ٢٥٢٥ ١٣٩٤هـ،١٩٧٤م.

٢٧-أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت،١٤٣٢هـ،٢٠١٠.
-الإعراب المحيط من البحر المحيط، محمد يوسف، جمع وترتيب محمود شاكر، بيروت، ط١، ١٤٢٦، ٢٠٠٥م.
-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار الكنوز، أشبليا، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨، ١٩٩٨م.
٢٨-الخطفي ، جرير بن عطية، ديوان جرير، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٦، ١٩٨٦م.
٢٩- الخطيب، محمد عبدالفتاح، ضوابط الفكر النحوي، تقديم: عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٦م.
٣٠-الدرويش، محيي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار اليمامة، دمشق، ط٣، ١٤١٢، ١٩٩٢م.
٣١- ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، علق عليه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٢- الدماميني، محمد بن أبي بكر، شرح الدماميني على مغني اللبيب، تحقيق أحمد عزوة عفاية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.
٣٣- ابن الدمينة، ألفه: أبو العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، ديوان ابن الدمينة، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، دار العروبة، القاهرة، ١٣٩٧
٣٤- الرازي، أبو بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، حققه يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، ١٤٢٠، ١٩٩٩م.
٣٥- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، تفسير الفخر الرّازي (المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١م. ونسخة دار الفكر، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه العلواني، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض،١٣٩٩.
٣٦- الرضي، رضي الدين محمد الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن محمد الزفراف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
-شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، بنغازي، ٢٠٠٨م جامعة قار يونس.

– شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢، ١٩٨٢م.

٣٧–الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، ط٣، بيروت، ١٣٩٩،١٩٧٩.

٣٨–الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٣٩– الزركشي، محمد بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعرفة، بيروت.

– البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: عبد الستار أبو غدّة، وزارة الشؤون الإسلامية بالكويت، ط٢.

٤٠– الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمّد (٢٠٠٢م)، كتاب الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشرة.

٤١–الزمخشري، جالله أبي القاسم محمد بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل عبدالموجود، وعلي معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨، ١٩٩٨م.

– المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بن ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت ،١٩٩٣م.

٤٢–زيدان، عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة قرطبة، بغداد، ط٧

٤٣–أبو زهرة، محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربي، ١٣٧٧، ١٩٥٧.

٤٤– زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨، ١٩٨٨م. ٤٤

٤٥ – السامرائي، فاصل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عَمَّان، ط،١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٤٦– السامرائي، محمد فاضل، النحو العربي أجكام ومعان، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٣٥،٢٠١٤م.

٤٧– ابن السراج، أبوبكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٣٥، ٢٠١٤م.

٤٨– أبو السعود، محمد محمد العمادي، تفسير أبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٩ – السلولي، عبد الله بن همام، شعر عبد الله بن همام السلولي، تحقيق: وليد السراقبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٤١٧، ١٩٩٦م.

٥٠– سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣،

١٩٨٣م.

٥١ – سيبويه، الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي، تحقيق: محمد كاظم البكاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ط١، ١٤٣٥، ٢٠١٥م.

٥٢- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدُّرُ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٣٧ .

٥٣ - السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٥٤- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، الطبعة الأولى.

– الأشباه والنظائر في النحو، علق عليه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٧١م.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨، ١٩٩٨م.

– الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: حمدي عبد الفتاح خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٤، ١٤٣٠، ٢٠١٠م.

٥٥–الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية، تحقيق: عياد الثبيتي وآخرون، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى

٥٦–الشافعي، إبراهيم بن علي الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧،١٤٢٨م.

٥٧– ابن الشجري، هبة الله علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣، ١٩٩٢م.

٥٨–الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للنشر.

٥٩–ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية، ١٩٨٤م.

٦٠–عباس حسن، النحو الوافي، دار آند دانش، ط١، ٢٠٠٤،١٤٢٥م.

٦١–العامري، لبيد بن ربيعة، الديوان، دار صادر، بيروت.

٦٢–ابن العبد، طرفة، ديوان طرف بن العبد، تحقيق: فهد ناصر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٣، ٢٠٠٢م.

٦٣– عبدالله، مصطفى الشهير بحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٤–عرفة، محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٩٣٧م.

٦٥- عسيلان، عبد الله عبد الرحيم، معجم شعراء الحماسة، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٢
٦٦- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن عصفور، المقرب، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٦٧-ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١٤٢٢- ٢٠٠١م.
٦٨-عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
٦٩-ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل العقيلي المصري، تأليف محمد عبد العزيز النجار، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، دار الفكر العربي، القاهرة.
٧٠- عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٤١٠هـ،١٩٨٩م.
٧١-العكبري، أبو البقاء محي الدين عبد الله بن الحسين البغدادي، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠، ٢٠٠٩م.
٧٢-ابن فارس، أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.
-مُجَملُ اللغة، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م.
-معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩، ١٩٧٩م.
٧٣- الفاسي، محمد الطيب، مفتاح الوصول إلى علم الأصول، تحقيق: إدريس الفاسي الفهري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٥، ٢٠٠٤م.
-فيض نشر الانشراح من طي روح الاقتراح، تحقيق: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٣، ٢٠٠٢م.
٧٤-الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق د/عماد الدين آل الدرويش، عالم الكتب، بيروت.
٧٥-الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط٦.
٧٦-القرطبي، محمد أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
٧٨- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥، ١٩٨٤م.
٧٩- كحيل، أحمد حسن، التبيان في تصريف الأفعال، دار أصداء المجتمع، القصيم، ط٩، ١٤٣٢، ٢٠١١م.
٨٠-كشك، أحمد محمد، أصول النحو عند ابن مالك، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٧، ٢٠٠٦م.
٨١-الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى بن الحسن، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة

الرسالة، بيروت، طه، ١٩٩٨م.
٨٣- اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥، ١٩٨٥م.

٨٤-المالقي: أحمد عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، مجمع للغة العربية، دمشق.

٨٥- ابن مالك، جمال الدين بن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ، ط٢، ١٤١٣هـ.

٨٦ - مالك بن الحارث النخعي المعروف بالأشتر، ديوان مالك الأشتر، تحقيق: قيس العطار، مؤسسة أنصار الحسين، ط١، ١٩٩٠م.
٨٧-الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، النكت والعيون تفسير الماوردي، دار الكتب العلمية.
٨٨-المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤١٥، ١٩٩٤م.

٨٩-المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ونهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى الحلبي للنشر، القاهرة، ط٢، ١٣٧٧، ١٩٥٨م.
٩٠ -المؤدب، محمد سعيد، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٥، ٢٠٠٤م.
٩١- ابن مقبل، تميم بن أبي مقبل بن عوف بن قتيبة بن العجلان، ديوان ابن مقبل، تحقيق: عزة علي.
٩٢-أبو معزة، رابح، التحويل في النحو العربي، مفهومه، أنواعه، صوره، دار مؤسسة رسلان، دمشق، ٢٠٠٨م،
٩٣- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
٩٤- النجار، محمد عبد العزيز، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، دار الفكر العربي، القاهرة.
٩٥-النحاس، أحمد بن محمد إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق خالد العلي، دار المعرفة، ط٢.
٩٦ - نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٤م.
٩٧-ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق: محمودجاسم، مكتبة الرشيدة، الرياض، ط١، ١٤٢٠م،١٩٩٩م.

٩٨-ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال بن يوسف الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ،٢٠٠١م.
-ابن هشام، جمال الدين محمد بن يوسف، شذور الذهب، مكتبة البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة.

- ابن هشام، جمال الدين محمد، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٩٩-ابن يعيش، يعيش بن علي موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنبرية، مصر.

ثانيا /البحوث العلمية

١- خليفة، محمد إبراهيم، التقارض في علم أصول النحو من وجهة وظيفية، جامعة الكوفة، مجلة آداب الكوفة، العدد (٣٠)، ٢٠١٧م.
٢- السلمي، رفيع بن غازي، مصطلحا الإضمار والحذف عند النحويين: دراسة في دلالتهما والفرق بينهما، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب، عدد (٢)، ٢٠١١م، (٢٢٠).
٣-الصبان، محمد علي، رسالة في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان، بحث في مجلة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المحققون: العمروسي ومحمد بن أحمد، عمادة البحث العلمي بالجامعة، العدد السابع، أكتوبر ١٩٩٢م.

٤- ناجي، عبد الجليل، الزيادة والحذف بين الأخفش والفراء من خلال كتابيهما معاني القرآن، دراسة نحوية وموازنة، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية.